تأليف : الدّكتور محمّد شمس الدّين إبراهيم سَالِم

تصحيح: الدّكتور نصر محمّد نصر القاضي

قام بمُراجعة النّصوص والزيادات المُهمّة

محمّد أنور البدخشاني

شَيْخ الحَدِيث بجَامِعَة العُلوم الإسْلامِيَّة
علّامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

www.islaminsight.org

تَيْسِيرُ القَوَاعِدِ المَنْطِقِيَّة
في
شَرح الرِّسَالَة الشَمْسِيَّة

تسهيل القطبي

تأليف: الدّكتور محمّد شمس الدّين إبراهيم سَالِم

تصحيح: الدّكتور نصر محمّد نصر القاضي

قام بمُراجعة النّصوص والزيادات المُهمّة

محمّد أنور البدخشاني

شَيخ الحَديث بجَامِعَة العُلوم الإسلاميّة
علّامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

www.islaminsight.org

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فيسرنا كثيراً أن نقدم بين يدى طلاب العلم هذا الكتاب النافع المفيد فى علم المنطق الذى هو فى الحقيقة تسهيل وتلخيص لمباحث الكتاب المعروف المقرر فى المنهج الدراسى فى الهند وباكستان وفى البلاد العربية حتى فى أقدم الجامعات جامعة الأزهر المصرية، والمشهور بـ"القطبى" المسمى بـ"تحرير القواعد المنطقية" للعلامة محمد بن محمد قطب الدين الرازى المتوفى سنة ٧٦٦هـ الذى هو شرح للرسالة الشمسية تأليف العلامة المنطقى على بن عمر بن على نجم الدين القزوينى المتوفى سنة ٤٩٣هـ.

وحمَلَنا على طبع هذا الكتاب ما رأينا من أن الطلاب والأساتذة يستشكلون ويواجهون الصعوبة فى فهم شرح القطب والاستفادة منه.

ونشكر الأستاذ الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم سالم السكندرى حفظه الله تعالى، حيث بذل جهوده الوافية لتسهيل الكتاب، ووضع الأمثلة الجديدة، وتفهيم المباحث وتقريب المطالب، كما نشكر فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أنور البدخشانى حفظه الله تعالى، حيث حرّضنا لنشره وتولى تصحيحه ومراجعته، وإضافة بعض العناوين والمباحث المهمة إليه، فجزاهما الله تعالى خيراً.

وفى الأخير نرجو من القراء الأفاضل أن يدعوا لنا بالتوفيق لتقديم مزيد من الكتب النادرة النفيسة التى يحتاج إليها العلماء، وخاصةً لإكمال مشاريعنا الكبار من إخراج الموسوعة الفقهية النادرة "المحيط البرهانى" ورسائل العلامة محمد أنور شاه الكشميرى رحمه الله، وإصدار جديد من كتاب الهداية للعلامة المرغينانى مع الحواشى للعلامة عبد الحى اللكنوى رحمه الله تعالى، والأشباه والنظائر لابن الملقّن رحمه الله وغيره من الكتب الممتعة، راجين من الله عزّ وجلّ أن ينفع بكل ما نطبع وننشر، وأن يجعل كل ذلك فى صحيفة أعمالنا الصالحة يوم العرض عليه، ويجعله صدقةً جاريةً لمؤسس هذه الإدارة والدنا العالم المجاهد الشيخ نور أحمد رحمه الله تعالى، آمين برحمتك يا أرحم الراحمين.

الناشرون

أبناء الشيخ نور أحمد رحمه الله

وكتبه نعيم أشرف نور

٢٥/ ٢/ ١٤١٦هـ

٢٤/ ٥/ ١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الرابعة

أحمد الله رب العالمين، وأصلى وأسلم على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى ملائكته المقربين، وعلى أهل إطاعته أجمعين، وأسأله -سبحانه- من كل خير سأله منه سيدنا محمد -نبيه صلى الله عليه وسلم- وأعوذ به من كل شر استعاذ منه سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم- .

أما بعد:

فهذا شرح وتعليق على «الرسالة الشمسية» فى فن المنطق التى وضعها العلامة المنطقى الشهير «على بن عمر بن علي» المعروف بـ «نجم الدين القزويني» المتوفى سنة ٤٩٣هـ - تلك الرسالة المقررة على طلبة كلية أصول الدين (جامعة الأزهر) والتى تدرس بشرح «تحرير القواعد المنطقية» للعلامة «محمد بن محمد قطب الدين «الرازى» المتوفى سنة٧٦٦هـ.

فقد لاحظت حين أسند إلىّ دراسة المنطق بالكلية، أن الطلاب يعانون مشقة كبرى فى فهم المعلومات المنطقية من هذا الشرح العميق فى أسلوبه الدقيق، وفى ملاحظة ما يشير إليه المتن من دقائق المعاني، ولطائف الاصطلاحات، فرأيت من واجبى كمتخصص فى هذا الفن، أن أشرح الرسالة شرحاً يتفق ما تعود عليه الطلاب من سهولة الأسلوب، وإفادة المراد من غير لف ولا دوران.

ولقد راعيت فى شرحى هذا أن لا أترك شيئا له قيمة، من دقائق "شرح القطب" إلا عرضته عرضا سهلا مبسطا، كيلا تضيع على الطالب فائدته القيمة.

ولقد أثبت هذا الكتاب -والحمد لله- لكثرة نفعه، وحسن فائدته الأمر الذى جعلنى أقدّم على إعادة طبعه، بعد أن نفدت طبعاته السابقة، وقد بان لى بعض تقصير منى فى كثير من مواضعه. فعزمت -وعلى الله التوفيق- أن أستدرك بعض ما فاتنى راجيًا أن تخرج هذه الطبعة أكمل من سابقتها على قدر الطاعة، والله الموفق.

وإنى أسأل الله -عز وجل- أن أكون قد وُفِّقتُ فى عملى هذا، وأن يجعله نافعا لقارئه، موفيا للغرض المرجو منه، إنه -سبحانه- ولى التوفيق.

المؤلف
محمد شمس الدين إبراهيم سالم السكندرى
دكتوراه فى التوحيد والفلسفة
والأستاذ بكلية أصول الدين

مقدمة الرسالة الشمسية

أجزاء الرسالة:

١ - قال صاحب المتن: ورتبته على مقدمة، ومقالات، وخاتمة... إلخ» ثم قال: «وأما المقدمة ففيها بحثان: الأول فى ماهية المنطق، وبيان الحاجة إليه».

٧الشرح:

لما كان علم المنطق هو العلم الذى بسببه يتمكن العقل من تحصيل المجهولات، وكانت المجهولات إما تصورية وإما تصديقية، التزم كل من ألف فى علم المنطق أن يذكر أولا ما يوصل إلى المجهولات التصورية، ثم يعقبه بذكر ما يوصل إلى المجهولات التصديقية. والمصنف هنا يذكر كغيره، أنه رتب كتابه بحيث يتمشى مع المألوف فى ترتيب هذا العلم، وذلك أنه وضعه على مقدمة، وثلاث مقالات، وخاتمة - فالمقالة الأولى فيما يوصل إلى المجهول التصورى (وهو القول الشارح، وما يتوقف عليه القول الشارح)، والمقالة الثانية فى القضايا وأحكامها (لأنها أجزاء يتألف منها الموصل إلى التصديق)، والمقالة الثالثة فى القياس (وهو الموصل إلى التصديق)، ولما كان النظر فى القياس قد يكون من حيث الشكل، وقد يكون من حيث المادة التى يتألف القياس منها، وقد تكفلت المقالة الثالثة ببيان الأول (وهو البحث عن القياس من حيث الصورة والشكل) ناسب أن يذيل الكتاب بخاتمة تبين النوع الثانى من القياس، وهو البحث فيه من حيث المادة.

وقد ذكر المصنف بين يدى هذا الكتاب[1] مقدمة، اشتملت على تعريف

---

(١) الرسالة الشمسية.

المنطق برسمه، وبيان الحاجة إليه، وموضوعه، وذلك لأن الشروع فى العلم على بصيرة وبينة يتوقف على الأمور الآتية :

أولا : معرفته برسمه، لأن توجه النفس نحو المجهول المطلق محال، وكذلك الشروع فى العلم على بصيرة من غير معرفة حقيقته، أو رسمه محال .

وثانيًا : بيان الحاجة إلى علم المنطق، لأن من لم يعرف الغرض من فعله يكون عابثًا .

وثالثًا : بيان موضوع المنطق، لأن العلوم تتمايز عند العقل بتمايز موضوعاتها عنده .

ولكن شرع أولا فى بيان أقسام العلم، لأن معرفة أقسامه يسوقنا - كما سيتضح لكم - إلى بيان وجه الحاجة إلى المنطق، وهذا يسوقنا بالتالى إلى معرفة علم المنطق برسمه - فقال :

٢ - «العلم إما تصور فقط . وهو حصول صورة الشىء فى العقل، وإما تصور معه حكم . وهو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، ويقال للمجموع تصديق» .

الشرح:

اعلموا أن لفظ العلم مشترك لفظى، فقد يطلق أحيانا، ويراد به ما يرادف المعرفة، وهو : الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الناشىء عن دليل (وذلك هو اصطلاح علماء الكلام)، وقد يطلق ويراد به عموم الإدراك، وهو حصول صورة الشىء فى العقل (وهذا هو اصطلاح علماء المنطق) - وهو، بالإطلاق الثانى، مرادف لكلمة تصور (وهو الذى نريده) .

وينقسم العلم، أو التصور، أولا إلى قسمين :

١ - تصور ليس معه حكم، ويقال له : «التصور الساذج» .

٢ - تصور معه حكم، ويسمى بـ «التصديق».

فالأول: يشمل إدراك الفرد، مثل تصور معنى إنسان، أو حديد، أو معدن، من غير حكم عليه بشيء، وإدراك المركبات الإضافية، مثل «حديقة على»، و«زهرة الياسمين»، والمركبات التوضيفية، مثل «حيوان ناطق» و«محمد العاقل»، كما يشمل المركبات التامة المشكوك فيها أو المتوهمة، مثل «محمد مسافر» من غير تيقن لهذه النسبة - فإن كل ما تقدم من الأمثلة أمور خالية عن الحكم.

والحكم هو: إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، ومثال التصور المشتمل على الحكم (الذى يسمى تصديقا). «الإنسان كاتب»، «الورد جميل» «النيل منبع لخيرات مصر» - فكل مثال من هذه الأمثلة هو جملة تصديقية مشتملة على الأمور الآتية:

١ - الموضوع، ويسمى المحكوم عليه.

٢ - والمحمول، ويسمى المحكوم به.

٣ - والنسبة الحكمية، وهى الارتباط الحاصل بين المحكوم عليه وبه.

٤ - والحكم، وهو إيقاع تلك النسبة - أى اعتقاد ثبوت نسبة المحمول للموضوع، أو انتزاعها - أى اعتقاد سلب تلك النسبة.

فإذا قلت: «العصفور طائر»: «فالعصفور» موضوع (وهو المحكوم عليه)، و«طائر» محمول (وهو المحكوم به) - وهذان الأمران لفظيان، أى يعبر عنهما بألفاظ كما رأيتم -، وفى هذه الجملة أمران آخران ليسا بلفظين، وهما النسبة الحكمية، والحكم[٢].

إذا لا بد فى التصديق من هذه الأمور الأربعة، ولذا قال الإمام «الرازى»: إن مجموع الأربعة يسمى «تصديقا»، فهو مركب، وكل منها

(٢) قد يذكرون لفظا يشير إلى النسبة الحكمية ويسمى رابطة، كـ «هو» و «كان» ولكن قد تخلو القضية عن ذكره - وتسمى القضية ثنائية عند حذفه، وثلاثية عند ذكره، مثال القضية المشتملة على الرابطة «العالم هو حادث»، ومثال الأخرى «العالم حادث» وسيأتى لذلك زيادة إيضاح، إن شاء الله تعالى.

أجزاء له .

لكن هل هذه الأمور الأربعة كلّها تصورات ، أم بعض منها ليس بتصور -وهو الحكم-؟ وقد فهم المتقدمون من كلام الإمام أن التصديق مؤلف من أربع تصورات ؛ - تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة الحكمية ، وتصور الحكم ، وفهم المتأخرون من كلامه أن الحكم ليس تصوراً ، وإنما هو فعل من أفعال النفس ، على معنى أن العقل (بعد تصور الأمور الثلاثة) يفعل فعلا هو إيقاع النسبة أو انتزاعها .

وقال الحكماء : التصديق بسيط ، وأنه عبارة عن الحكم فقط .

ولما كان الحكم لا يوجد إلا بعد التصورات الثلاثة ، فقد جعلوها شروطا له .

الفرق بين قول الحكماء وقول الإمام :

١ - إن الحكم جزء من التصديق عنده ، وهو نفس التصديق عندهم .

٢ - تصور المحكوم عليه ، وبه ، والنسبة ، شروط لا بد منها عند الحكماء ، خارجة عن حقيقة التصديق ، وأجزاء داخلة فى حقيقته عند الإمام .

هذا هو حاصل معنى عبارة المصنف المتقدمة . ولكن بقى لنا مع المصنف موقفان :

الموقف الأول : أن المصنف بعد تقسيم العلم إلى التصور فقط وإلى تصور معه حكم عرف التصور بأنه «حصول صورة الشىء فى العقل» ، وظاهر عبارته أن هذا تعريف للتصور فقط ، مع أنه (كما علمتم) تعريف لمطلق التصور الشامل للتصور الساذج وللتصديق ؛ لأن التصديق أيضًا هو حصول صورة الشىء فى العقل .

لذلك أوضح الشارح أنه لا يصلح أن يكون الظاهر مرادا للمصنف ، بل الواقع أنه تعريف لمطلق التصور ، وأن الضمير فى قوله : «هو حصول صورة الشىء فى العقل» يعود على لفظ «تصور» من غير تقيده بـ «فقط» .

والسر فى تعريف المصنف للتصور المطلق، دون التصور فقط، مع أن المقام يستدعى تعريف الثانى لا الأول، هو: إفادة أن كلمة (تصور) مرادفة لكلمة (علم) وأنه منقسم إلى القسمين المذكورين، وإنما صح له تعريف مطلق التصور مع أنه غير مذكور، لأنه -حيث ذكر التصور فقط، أى المقيد بعدم الحكم- فقد ذكر التصور المطلق، لأن المقيد (إذا ذكر) اشتمل ذكره على أمرين: أحدهما: المطلق، والآخر: القيد، فأراد بتعريفه مطلق التصور أن يفيدنا فائدة، هى مرادفة العلم للتصور.

الموقف الثانى: أن المصنف خالف فى تقسيمه للعلم ما هو المشهور عند سائر المؤلفين، فإنهم جميعا يعبرون -فى ذكر تقسيم العلم- هكذا: العلم إما تصور، وإما تصديق، وعبارة المصنف (كما رأيتم) هى: «العلم إما تصور فقط، وإما تصور معه حكم» وإنما عدل المصنف عن العبارة المشهورة، ليخرج عن اعتراضين يردان على التقسيم المشهور.

الاعتراض الأول: أنه يلزم أحد الأمرين الفاسدين، ومناط الأمرين الفاسدين هو الاختلاف فى معنى التصديق: هل هو الحكم فقط، أم التصورات المشتملة على الحكم، فعلى الأول يكون التصديق قسيما للتصور، والعبارة المشهورة تفيد أنه قسم من العلم المرادف للتصور (كما علمتم)، فيكون قسيم الشىء قسما منه (وهو الأمر الأول) وعلى الثانى يكون التصديق عبارة عن تصورات وحكم، وهو -بهذه المثابة- قسم من التصور وقد جعل فى العبارة المشهورة قسيما له، فيكون قسم الشىء قسيما له (وهو الأمر الثانى).

ولا يرد هذا الاعتراض على عبارة المصنف، فإن التصديق -على كلا التفسيرين- قسيم للتصور المقيد بعدم الحكم، وقسم من العلم أو التصور المطلق.

الاعتراض الثانى: بعد أن بينا أن التصور المطلق يرادف العلم، يقال على العبارة المشهورة: ماذا أردتم بكلمة «تصور» فى تقسيمكم للعلم إلى

تصور وتصديق؟ إن أردتم به التصور بالمعنى المطلق (وقد تقرر أنه مرادف للعلم)، فكان فى تعبيركم تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره، وإن أردتم به التصور المقيد بعدم الحكم، قلنا لكم: من المقرر أن التصور لا بد من اعتباره فى التصديق، سواء كان جزءا (كما يرى الإمام) أو شرطا (كما يرى الحكماء) ومن البين أن الحكم غير معتبر فى التصور على هذا التفسير. وهو لا بد منه فى تحقيق التصديق، فيؤول الأمر إلى التناقض، وهو عدم اعتبار الحكم فى التصديق، نظرا إلى أن التصور أحد أجزائه، أو أحد شروطه، واعتبار الحكم فى التصديق حيث إنه لا يتحقق إلا به.

وهذا الاعتراض أيضًا تسلم منه عبارة المصنف، فإن قسم العلم ليس مطلق التصور، بل التصور فقط، والمعتبر فى التصديق شرطا أو جزءا هو التصور المطلق.

معانى التصور الثلاثة

والحاصل أن التصور يقال على ثلاثة معان: ١- تصور مطلق، ويسمى «التصور لا بشرط شىء» وهو مرادف للعلم، وهو المعتبر فى التصديق.

٢- تصور بشرط لا شىء، أى بشرط عدم الحكم، وهو أحد أقسام العلم والمقابل أى القسيم للتصديق.

٣- تصور بشرط شىء، أى الحكم، وهو نفس التصديق.

والمعنى الأول يعم المعنيين الثانى والثالث، فالثانى والثالث متقابلان كما هو واضح.

٣- «وليس الكل من كل منهما بديهيا، وإلا لما جهلنا شيئا، ولا نظريًا، وإلا لدار أو تسلسل».

الشرح:

هذا شروع فى تقسيم آخر للعلم إلى بديهى ونظرى:

تعريف البديهى والنظرى

والبديهى : هو الذى لم يتوقف حصوله على كسب ونظر ، كتصور الحركة والسكون، وكتصور الوجود والعدم، وكالتصديق بأن نفى الشىء وإثباته لا يجتمعان ولا يرتفعان .

والنظرى هو : الذى يتوقف حصوله على كسب ونظر .

ولما كانت الاحتمالات الثلاثة هى :

١- أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديهية .

٢- أن يكون جميع التصورات والتصديقات نظرية .

٣- أن يكون البعض منهما نظريا ، والبعض الآخر بديهيا .

والمطلوب هو إثبات الأخير ، ناسب أن يقيم الدليل على إبطال القسمين الأولين : فبين أنه لو كان الكل بديهيا ، لما جهلنا شيئا ، ولو كان نظريًا لدار أو تسلسل أى يلزم الدور أو التسلسل .

بيان الملازمة الأولى : أن البديهيات لا يجهلها أحد .

وقد اعترض الشارح على هذه الملازمة بما حاصله : أن بعض البديهيات قد تكون خفية وتحتاج إلى التنبيه عليها ، فكان الأولى أن يقول : «وليس الكل من كل منهما بديهيا ، وإلا لما احتجنا فى تحصيل شىء من الأشياء إلى كسب ونظر ، اهـ.

بيان الملازمة الثانية : أنه لو فرض أن كل علم نظرى محتاج فى تحصيله إلى علم آخر ، هو أيضًا نظرى ، وهكذا . . . لزم أحد الأمرين : إما الدور (وهو الرجوع فى تحصيل العلم الأخير إلى العلم الأول ، أو التسلسل (وهو : السير فى الاكتسابات النظرية إلى غير نهاية ، وكلا الأمرين فاسد : أما الأول فلأن الدور معناه - توقف الشىء على شىء آخر يتوقف على الشىء الأول ، سواء كان بمرتبة واحدة أو بمراتب) ويلزمه أن يكون الشىء الواحد متقدمًا فى الوجود على نفسه ، ومتأخرًا فى آن واحد ، إذ لو فرض أن وجود «أحمد» متوقف على وجود «محمد» ووجود «محمد» متوقف على وجود «على»

ووجود «على» متوقف على وجود «أحمد - كان وجود «أحمد» (باعتبار أن وجود «على» متوقف عليه) سابقا على وجود (على) ومن جهة أخرى (حيث إن وجود «أحمد» متوقف على وجود «محمد» المتوقف على وجود «على») يكون وجود «أحمد» متأخرا عن وجود «على» فيكون «أحمد» متقدما ومتأخرا فى الوجود فى آن واحد (وهو محال) وأظهر من ذلك الدور بمرتبة واحدة - مثل : أن يتوقف وجود «محمد» على وجود «أحمد» ثم يتوقف وجود «أحمد» على وجود «محمد» وبالجملة فبطلان الدور من البديهيات الأولية.

وأما بطلان التسلسل، فلأنه يؤدى إلى تحصيل علوم لا نهاية لها لكى تصل النفس إلى اكتساب علم أراده، والنفس حادثة على التحقيق، وتحصيل الحادث لما لا نهاية له محال.

٤ - «بل البعض من كل منهما بديهى، والبعض الآخر نظرى يحصل من البديهى بالفكر، وهو ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول. وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا فى مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه فى وقتين - فمست الحاجة إلى قانون يفيد معرفةَ طرق اكتساب النظريات من الضروريات، والإحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها - وهو المنطق، ورسموه بأنه : «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر».

الشرح:

لما أبطل كون التصورات والتصديقات كلها بديهيا، وأبطل أيضًا كون

كلها نظريا - ذكر ما هو نتيجة الدليل، وهو: أن بعض التصورات والتصديقات بديهى والبعض الآخر نظري، ثم أفاد أن النظرى يمكن تحصيله من البديهى: إما مباشرة، أو بواسطة تحصيل نظريات أخرى تنتهى إلى معلومات بديهية - وطريق التحصيل هو الفكر.

وعرفوا الفكر بأنه: ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول.

شرح التعريف: إن كلمة «ترتيب» كالجنس، ومعنى الترتيب لغةً وضع كل شىء فى مرتبته، واصطلاحا: جعل الأشياء المتعددة على حالة يمكن بسببها أن يطلق عليها اسم الواحد، مثلا: إذا أردنا أن نحصل حقيقة الإنسان، وعرفناه بأنه: «الحيوان الناطق»، فقد وضعنا «الحيوان» (وهو الجزء الأعم) أولا، وأخرنا لفظ الناطق «وهو الجزء المساوى)، وجعلنا المجموع دالا على حقيقة واحدة (هى الإنسان) - فقد وضعنا أمرين (الجنس والفصل) على حالة مخصوصة، بحيث أمكننا أن نطلق عليهما اسما واحدا هو كلمة «المعرّف» أو «الحدّ التام» أو «ماهية الإنسان»، ولفظ «أمور معلومة» الفصل الأول.

والمراد بالجمع فى كلمة «أمور» ما زاد على الواحد، وكذلك كل جمع يذكر فى التعريفات فى هذا الفن، والمراد «بالمعلومة» ما هو مصطلح عليه فى فن المنطق من أن العلم هو «حصول صورة الشىء فى العقل» أى: الأمور المدركة بالمعنى الواسع (سواء كانت معلومةً بالتصور أو بالتصديق)، وخرج بذلك ترتيب أمور غير معلومة، فإنه لا يسمى ذلك فكرا، وقوله: «للتأدى إلى مجهول» كالفصل الثانى، خرج به ما إذا لم يؤد الترتيب إلى مجهول، فلا يسمى فكرًا، وبيان ذلك (بالمثال) هو: أنه إذا فرض أن حقيقة الإنسان مجهولة لديك، وأردت اكتسابها من أمور معلومة، فإن ذلك يكون بطريق الفكر - يعنى بترتيبها على حالة معينة تؤدى بك إلى تحصيل حقيقة الإنسان المجهولة لك (هذا مثال لتحصيل مجهول تصورى) وكما إذا جهلت أن الحديد يتمدد بالحرارة، فيمكنك تحصيل هذا المجهول بترتيب قضيتين: بأن تجعل

«الحديد» موضوعًا لقضية و «الحرارة» محمولا لقضية أخرى كما تقول: الحديد معدن، وكلّ معدن يمتدّ بالحرارة، فالحديد يمتدّ بالحرارة، فيتكون قياس مركب من مقدمتين هما: الحديد معدن» ، «وكل معدن يتمدد بالحرارة» ريؤدى هذا القياس -على هذا الترتيب- إلى العلم بالدعوى المجهولة وهى: «الحديد يتمدد بالحرارة» فقد رتبنا أمورا معلومة أدت بنا إلى تحصيل أمر كان مجهولا قبل هذا الترتيب.

ولما كان ذلك الفكر قد يصيب وقد يخطىء، والخطأ إما أن يرجع إلى شكل الترتيب وهيئته - مثل ما إذا قيل: «كل إنسان حيوان» وبعض الحيوان فرس» فقد يؤدى هذا الفكر (مع صحته موضوعا) إلى نتيجة فاسدة هى أن «بعض الإنسان فرس»، والسر فى هذا الخطأ يرجع إلى صورة الفكر وشكله، وهى كون الكبرى جزئية فإنها غير صحيحة مع سلامة المادة.

وقد ينشأ الخطأ من فساد المادة، كما إذا قيل: «الحديد جسم نام، وكل جسم نام فهو نبات»، فهذا الفكر صحيح من حيث الصورة، ولكنه فاسد من حيث المادة وهو كون الكبرى كاذبة، ولذلك فهو يؤدى إلى نتيجة كذبة هى «الحديد نبات».

فلأجل هذا مست الحاجة إلى قانون يعرّفنا الفرق بين الأفكار الفاسدة من الصحيحة حتى نتجنب الأولى ونلتزم الثانية، فتسلم نتائجنا من الأخطاء ونميّز أفكار الآخرين التى أدت بهم إلى نتائج غير سليمة، ويتبيّن موضع الخطأ فى أفكارنا، وأفكار الغير - وهذا القانون هو المنطق.

تعريف المنطق و غايته:

ورسموه بأنه «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر» : فـ «الآلة» -وهى الواسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول أثره إليه- كالجنس فى التعريف، يعم الآلة الحسية وغير الحسية، وبوصفها بـ«قانونية» خرجت الآلات الحسية (كالمنشار) والقانونية نسبة إلى «القانون»، وهو الأمر الكلى

الذى يتعرف منه أحكام الجزئيات المندرجة تحته، مثل قولنا: «السّارق تقطع يده» فإن الحكم المأخوذ من هذه القضية قانون - بمعنى أنه مبدأ كلى يطبق على الجزئيات المندرجة تحته، فإذا سرق زيد من الناس طُبِّقَ عليه هذا القانون، وقيل: زيد سارق، والسارق تقطع يده، فزيد تقطع يده».

وكذلك المنطق، فهو آلة -لأنه واسطة بين القوة العاقلة والمجهولات التصورية والتصديقية فى وصول أثر الأولى إلى الثانية- وهو قانون، لأن قواعده مبادئ عامة تطبق على الجزئيات المندرجة تحتها، فتقول (مثلا): «الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية» هذه قاعدة (أى قانون)، فإذا قيل: «كل حديد معدن» أمكن أن يقال: إنها قضية كلية موجبة، وكل قضية كلية موجبة تنعكس إلى موجبة جزئية، فهذه تنعكس موجبة جزئية إلى «بعض المعدن حديد» (وهكذا سائر قواعد المنطق)، وقولهم فى التعريف: «تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ» لإخراج الآلات القانونية التى لا تعصم الذهن بل تعصم اللسان (مثلا) عن الخطأ فى المقال، كعلم النحو، ولما كان المنطق كقوانين كلية لا يعصم الذهن عن الخطأ إلا إذا روعى تطبيقه، جعلوا العاصم هو مراعاة تطبيق تلك القواعد لا نفس تلك القواعد.

فتحصل مما سبق أن المنطق يحتاج إليه، بدليل حاصله: أن المنطق عاصم للذهن عن الخطأ، وكل ما كان كذلك فهو محتاج إليه، إذاً فالمنطق محتاج إليه.

٥- «وليس كله بديهيا، وإلا لاستغنى عن تعلمه، ولا نظريا، وإلا لدار أو تسلسل، بل بعضه بديهى، وبعضه نظرى مستفاد منه».

الشرح:

قد جرت العادة - هنا - بذكر معارضة على الدليل السابق[٣] الذى ثبت

(٣) المعارضة: هى إقامة الدليل على خلاف ما أقام المستدل عليه الدليل.

به ضـرورة الاحتياج إلى المنطق، وحـاصل تلك المعارضـة: أن المنطق كل قواعده بديهية، وكل ما كان كذلك فلاحاجة إلى تعلمه، إذًا فالمنطق لاحاجة إلى تعلمه، ودليل الصغرى فى هذه المعارضـة أنه: لو لم تكن كل قواعده بديهية لكانت كلها نظرية، ولو كانت كلها نظرية لدار الأمر أو تسلسل (وقد بينا -فيما سبق- بطلان الدور والتسلسل) لذلك أشار المصنف إلى جواب هذه المعارضة بقوله: «وليس كله بديهيا» إلخ.

وحاصل هذا الجواب عن تلك المعارضة: أننا لا نسلم أن قواعد المنطق إن لم تكن بديهية لزم أن تكون كلها نظرية حتى يلزم الدور أو التسلسل، بل هناك قسم ثالث نختاره: هو أن البعض من تلك القواعد بديهى، والبعض الآخر نظرى، يمكن تحصيله من البديهى - فمثلا: إنتاج الشكل الأول من أشكال القياس بديهى، وإنتاج باقى الأشكال نظرى يستفاد من البديهى بردّ باقى الأشكال إلى الشكل الأول بالطرق المعروفة من العكس أو الخلف - هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: يمكن أن يقال: إن ما ذكر فى معرض المعارضة لا يصلح معارضة، إذا المعارضة هى المقابلة على سبيل الممانعة، ودليلنا السابق أنتج وجوب الاحتياج إلى نفس المنطق، والمعارضة المذكورة -لو تمت- غايتها الاستغناء عن تعلّم المنطق، لا الاستغناء عنه، فقد يكون الشيء بديهيا يستغنى عن تعلّمه وفى نفس الوقت الحاجة ماسة إليه.

موضوع كل علم

٦- «البحث الثانى: موضوع علم المنطق - موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التى تلحقه لما هو: أى لذاته أو لما يساويه، أو لجزئه».

الشرح:

جرت عادة المؤلفين فى علم المنطق -عندما يتكلمون عن موضوع

المنطق- أن يذكروا تعريف مطلق الموضوع -والسرّ فى هذا هو أن موضوع المنطق جزئى من موضوع كل علم من حيث هو كلى، وبمعرفة مفهوم الكلى يسهل معرفة مفهوم الجزئى- لذلك بدأ بتعريف مطلق الموضوع، فقال: «موضوع كل علم إلخ...»، ولتوضيح معنى الموضوع وحقيقته، أقول:

إن كل علم مدون هو مؤلف من مسائل هى قواعد ذلك العلم، وكل قاعدة تشتمل على موضوع (هو المحكوم عليه) ومحمول (هو المحكوم به)، وموضع المسائل هو موضوع العلم، والمحمولات هى أعراض ذاتية لذلك الموضوع، فقوله «ما يبحث فيه» أى: ما يحمل فيه، والبحث هو التفتيش، فكأن الباحث فى أى علم يفتش عن أعراض ذاتية يحملها على موضوع ذلك العلم، فيسمى ذلك (من حيث تحمل عليه تلك الأعراض) موضوعا للعلم، وإليكم معنى الأعراض الذاتية.

الأعراض الذاتية والأعراض الغريبة

اعلموا أن المحمول فى قضية ما: إما أن يكون ذاتيا من ذاتيات الموضوع يعنى عين حقيقة الموضوع، أو جزء معناه) مثل: «الإنسان حيوان ناطق»: «فالإنسان» موضوع القضية، و«حيوان ناطق» محمولها، وهو ذاتى للموضوع، لأنه تمام ماهيته - ومثل: «الإنسان حيوان» أو «الإنسان ناطق» فكل من «حيوان» (فى الجملة الأولى) و«ناطق» (فى الجملة الثانية) ذاتى لأنه جزء مفهوم الإنسان.

وإما أن يكون المحمول فى القضية خارجا عن حقيقة الموضوع، ويسمى عارضا، وهو قسمان:

(١) عارض ذاتى.

(٢) عارض غريب.

وذلك لأن المحمول الخارج عن حقيقة الموضوع، ينقسم إلى ستة أقسام:

(١) ما يلحق الموضوع لذاته من غير واسطة، مثاله «الإنسان متعجب»، فإن التعجب يلحق الإنسان لأجل أنه حيوان ناطق.

(٢) ما يلحق الموضوع بسبب الخارج المساوى للموضوع، مثاله «الإنسان ضاحك» فإن الضحك يلحق الإنسان بواسطة أنه متعجب - وهو أمر خارج عن الإنسان مساو له.

(٣) ما يلحق الموضوع بواسطة جزئه الأعم، مثاله «الإنسان متحرك بالإرادة» فإن التحرك بالإرادة يلحق الإنسان بسبب أنه حيوان - وهو جزء الإنسان الأعم.

(٤) ما يلحق الموضوع بسبب الخارج الأعم، مثل «الإنسان قاطع للمسافات»، فإن قطع المسافات يلحق الأنسان بواسطة أنه ماش - وهو خارج عن الإنسان أعم.

(٥) ما يلحق الموضوع بواسطة الأمر الخارج الأخص، مثاله: الحيوان ضاحك فإن الضحك يلحق الحيوان بسبب أنه إنسان - والإنسان خارج عن الحيوان أخص منه (ولا يشكل عليكم أن الإنسان كل للحيوان، وأن الحيوان جزء منه، فكيف يعتبر خارجا؟ أقول: لا يشكل عليكم ذلك، لأن الكل بالنسبة للجزء خارج عن مفهوم الجزء - بخلاف العكس).

(٦) ما يلحق الموضوع بسبب الخارج المباين، مثاله «الماء حار» فإن الحرارة تلحق الماء بسبب النار - وهى أمر مباين للماء.

هذه هى العوارض التى تحمل على الموضوع، والذاتى منها هو القسم الأول والثانى باتفاق، وقيل: إن الذاتى هى الأقسام الثلاثة الأولى، وبقية الأقسام تسمى عوارض غريبة، لغرابتها عن الموضوع.

وموضوع العلم: هو الذى يبحث فيه عن عوارضه، أى محمولاته التى هى عوارض ذاتية - أى أمور تلحق الموضوع لما هو هو، أى لذاته، أو للخارج المساوى، أو لجزئه الأعم.

ومسائل العلم ليست كلها بحيث يكون موضوع العلم هو نفس

موضوعها (إذ لو التزموا ذلك لضاقت مسائل العلوم وانحصرت فى قضايا قليلة العدد)، لذا وسعوا الدائرة وقالوا: إن موضوع المسائل إما أن يكون نفس موضوع العلم، أو نوعا من أنواع الموضوع، أو عارضا ذاتيا له، أو نوعا من أنواع العارض الذاتى - ولنمثل لذلك.

فنقول: موضوع علم التوحيد، مثلا، هو المعلوم من حيث هو معلوم ومسائل التوحيد إما أن تتكون من الموضوع نفسه (مثل: المعلوم إما موجود أو معدوم) أو من نوع ذلك الموضوع (مثل: شريك البارى معدوم)، أو من عارض ذاتى (مثل: الموجود إما قديم أو حادث) أو من نوع العارض (مثل الموجود الحادث يحتاج إلى مرجح).

وإذا بان لكم أنه لا يلزم فى مسائل العلم التزام خصوص الموضوع.

موضوع المنطق

٧- «فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية، لأن المنطقى يبحث عنها من حيث إنها توصل إلى مجهول تصورى أو تصديقى، ومن حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى التصور - ككونها كلية، وجزئية، وذاتية، وعرضية، وجنسا، وفصلا، وعرضا عامًا، وخاصة، ومن حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى التصديق - إما توقفا قريبا (ككونها قضية، وعكس قضية، ونقيض قضية)، وإما توقفا بعيدا (ككونها موضوعات ومحمولات).

الشرح:

موضوع المنطق هو [المعلومات التصورية والتصديقية]، لأن المنطقى يبحث فى ذلك الفن عن الأعراض الذاتية لتلك المعلومات - وكل ما يبحث

فى العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع العلم.

وبيان ذلك: أن الهدف الذى يقصده الباحث - فى علم المنطق - هو تحصيل المجهولات، تصورية كانت أو تصديقية، عن طريق المعلومات التصورية [إن كان البحث عن مجهول تصورى] أو التصديقية [إن كان البحث عن مجهول تصديقى]. . فهو باحث عن المعلومات التصورية من حيث إنها توصل إلى المجهول التصورى، كما يبحث عن الجنس والفصل المعينين للماهية التى يريد استجلاءها - فإذا عثر عليهما رتبهما بحيث يجعل الجنس أولا، ثم الفصل، حتى يوصله هذا الترتيب إلى استجلاء الماهية التى هى المجهول التصورى: مثلا - لو فرضنا أن شخصا ما يجهل حقيقة الإنسان، ولكنه يعلم الحيوان، ويعلم الناطق، فإذا رتبهما بوضع الحيوان أولا، ثم قيده بالناطق ثانيًا أداه هذا الترتيب على هذا النحو إلى معرفة الإنسان. أو يبحث عن المعلومات من حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى التصور - ككون تلك المعلومات جنسًا أو فصلا، كلية أو جزئية.

هذا - وإن كانت المعلومات المبحوث عنها تصديقيةً فهو باحث عنها من حيث إنها توصل إلى مجهول تصديقى، ككونها قياسا، مثل ما إذا جهل إنسان أن الحديد يتمدد بالحرارة، ولكنه يعلم أن الحديد معدن، وأن كل معدن يتمدد بالحرارة - فإذا رتب هاتين القضيتين أداه ذلك الترتيب إلى استجلاء الحقيقة المجهولة، وهى أن الحديد يتمدد بالحرارة.

وكذلك المنطقى يبحث عن المعلومات التصديقية من حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى المجهول التصديقى - وهو القياس، كبحثه عن القضايا من جهة تعريفها، وتقسيمها، ومعرفة أحكامها من التناقض والعكس.

ولما كانت القضية تتألف من موضوع، ومحمول كان بحثه عن المعلومات من حيث إنها موضوعات ومحمولات، مما يتوقف عليه القياس، وإذاً: فموضوع المنطق هو تلك المعلومات من تلك الحيثيات.

وإلى هنا قد تم البحث فى مقدمة «علم المنطق».

وتتميما للفائدة نقول: قد عرفتم أن تعريف العلم برسمه هو مقدمة الشروع فى العلم، وأما تعريفه بحده فليس من مقدمات الشروع، وقد أشار الشارح إلى ذلك بما حاصله أن حقيقة كل علم هى مسائله، ولذا لا يعلم تعريف العلم بحده إلا بعد الإنتهاء من دراسته، ولهذا السبب لم يجعلوا تعريفه بالحد من مقدمات الشروع فيه، بل الذى من المقدمات هو التعريف بالرسم.

ولكن إذا بان لكم أن العلم يتميز بمعرفة موضوعه، أمكن أن يُذكَرَ للعلم تعريف بالحد مقتبس من موضوعه - و قد ذكر المؤلفون فى علم المنطق له تعريفا بالحد مأخوذا من موضوعه، فقالوا: «المنطق علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث إنها توصل إلى مجهولات تصورية أو تصديقية.

٨- «وقد جرت العادة بأن يسمى الموصل إلى التصور قولا شارحا، والموصل إلى التصديق حجة، ويجب تقديم الأول على الثانى وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا - لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه إما لذاته، أو بأمر صادق عليه، والمحكوم به كذلك والحكم، لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور».

الشرح:

تنقسم مباحث المنطق إلى قسمين: الأول: المعلومات التى توصل إلى مجهولات تصورية، ولا بد أن تكون تلك المعلومات تصورات.

الثانى: المعلومات التى توصل إلى مجهولات تصديقية، ولا بد أن تكون تصديقات.

والمشهور عند القوم، إطلاق اسم «القول الشارح» على الأول،

وإطلاق «الحجة» على الثانى - ووجه التسمية . أن المجهول التصورى يطلب شرحه، فيسمى الموصل إليه «قولا شارحا»، وهو المعرف، أو التعريف)، والمجهول التصديقى يطلب الاقتناع به، فيسمى القول الموصل إلى ذلك الاقتناع «حجة» (من حجّه إذا غلبه) لأن طالب الاقتناع كالمنكر، فالقول الموصل إلى إقناعه كأنه يغلبه على أمره، ويجعله يسلّم بما أنكر - والحجة هى القياس، ولواحقه من الاستقراء، والتمثيل.

ولما كان التصور لا بد من اعتباره فى التصديق (على ما سلف بيانه) كان التصديق محتاجا إلى التصور، وهذا النوع من الاحتياج يجعل المحتاج إليه -وهو التصور- مقدما على المحتاج -وهو التصديق- بحسب الطبع، فإن التقدم الطبعى هو أن يكون المتقدم بحيث يحتاج إليه المتأخر، ولا يكون علة له، والتصور بالنسبة إلى التصديق كذلك.

أما إنه ليس علة له فلأن التصور لو كان علةً لوجود التصديق للزم أن يكون كلما وجد التصور وجد التصديق (وليس الأمر كذلك)، وأما إن التصور يحتاج إليه التصديق، فلأن كل تصديق لا يتحقق إلا بعد تصور المحكوم عليه والمحكوم به، والنسبة الحكمية التى هى الرابطة بين المحكوم عليه وبه وبعد ذلك يحصل الحكم، أى إيقاع النسبة أو انتزاعها، وهو نفس التصديق عند الحكماء، أو الجزء المُكَمِّل للتصديق على رأى الإمام (كما سبق بيانه) ومن أجل هذا يستحسن فى التأليف تقديم مباحث التصورات على مباحث التصديقات ليكون الوضع موافقا للطبع.

هذا بيان لما ذكره المصنف فى عبارته التى نحن بصدد شرحها، ويبقى بعد ذلك، أن نوضح عبارتين فى هذه الفقرة من المصنف.

العبارة الأولى: هى قوله : «لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه إما بذاته، أو بأمر صادق عليه» فقد ردد فى وجوب تصوّر المحكوم عليه، بين أمرين: أحدهما: أن يتصوره بكنهه أى بحقيقته.

وثانيهما: أن يتصوره بأمر صادق عليه مميز له - والمراد أن الحكم على

الشيء لا بد فيه من تصور المحكوم عليه، ولكن ليس بلازم أن يتصوره بحده بل يكفي تصوره بوجه ما، فإنا كثيرا ما نحكم على أشياء لم نتصور حقائقها، ولكن نتصورها بنوع من التصور، مثل حكمنا بأن الله قادر وحكيم، فنحن لم نتصور حقيقة الموضوع في هذه القضية (وهو الذات الأقدس) ولكن تصورناه بوجه ما وهو أنه المعبود بحق، وكما لا يلزم ذلك في تصور المحكوم عليه لا يلزم في تصور المحكوم به أيضًا، بل يكفي أن نتصور الطرفين أو أحدهما تصورًا ما.

شرح قوله: " والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور ".

واعلم أن الحكم يطلق على معنيين: ١- النسبة الإيجابية أو السلبية المتصورة بين الشيئين.

٢- إيقاع تلك النسبة (في الموجبة) أو انتزاعها (في السالبة) فلما قال المصنف: " والحكم " (أي لا بد في التصديق من تصور الحكم) أراد بالحكم النسبة الإيجابية أو السَّلبية، ولما قال: " لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور " أراد به إيقاع النسبة أو انتزاعها، وإنما فعل ذلك تنبيهًا على مغايرة مفهومي الحكم.

وأمّا الاحتمالات الممكنة فأربعة: ١- إرادة النسبة الإيجابية أو السلبية في الموضعين.

٢- إرادة إيقاع النسبة أو انتزاعها فيهما.

٣- إرادة النسبة في الأول، وإرادة إيقاع النسبة أو انتزاعها في الثاني.

٤- إرادة الإيقاع أو الانتزاع في الأول، وإرادة النسبة في الثاني.

١- فإن كان المراد بالحكم النسبة في الموضعين، فلم يكن لقوله: " لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور " معنى؛ لأنه يلزم توقف النسبة على تصورها، وهذا غير مستقيم؛ لجواز وجود النسبة بين الشيئين من غير

تصورها.

٢- وإن كان المراد به إيقاع النسبة أو انتزاعها فيهما فيلزم استدعاء التصديق تصور الإيقاع، وهو باطل؛ لأن إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة كاف في حصول التصديق، فلا حاجة إلى تصورها ثانياً.

٣- وإن كان المراد به في الأول الإيقاع أو الانتزاع، وفي الثاني النسبة الإيجابية أو السلبية، فيكون معنى العبارة: لا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع النسبة الإيجابية أو السّلبية ممن جهل الإيقاع أو الانتزاع، فتصير النسبة موقوفة على الإيقاع أو الانتزاع، وهذا بديهي البطلان.

٤- وأمّا إرادة النسبة في الأول، وإرادة الإيقاع أو الانتزاع في الثاني، فهذا هو مراد المصنف.

الإشكال على الاحتمال الثاني: فإن قيل: إنما لا يتوقف التصديق على تصور الإيقاع أو الانتزاع، إذا كان الإيقاع أو الانتزاع إدراكا، أمّا إذا كان فعلا فلا بد من تصوّره، فيتوقف التصديق على تصور الإيقاع، فلا بأس بأن يراد من "الحكم" الإيقاع أو الانتزاع في الموضعين، بل المصنف نفسه قد صرّح في شرحه على "الملخّص" (للإمام الرازي) أن التصديق موقوف على تصور الحكم، ثم جعل تصوّر الحكم شرطًا للتصديق لئلا يزيد أجزاء التصديق على أربعة (تصور المحكوم عليه، تصور المحكوم به، تصور النسبة، تصور الحكم، الحكم نفسه)، فجعل تصور الحكم شرطًا وباقي التصورات والحكم أجزاءً.

جواب الإشكال: فنقول في الجواب: "إن مفهوم قول المصنف: "لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم" يدل على أن "تصور الحكم" جزء من أجزاء التصديق، فلو كان المراد بـ"الحكم" إيقاع النسبة وانتزاعها في الموضعين لزاد أجزاء التصديق على الأربعة، وقد صرّح في "شرح الملخص" على أن أجزاء التصديق أربعة، وقد قال الإمام الرازي في كتابه "الملخّص": "كل تصديق لا بد فيه من ثلاثة تصورات: تصوّر المحكوم عليه والمحكوم به

والحكم (النسبة الإيجابية أو السّلبية) والجزء الرابع هو الحكم نفسه.

وإن قيل: بين قول الإمام فى "الملخّص" وقول المصنف فى "الشمسية" فرق؛ لأن الحكم فى قول الإمام بمعنى النسبة وهى تصوّر لا محالة، بخلاف قول المصنف لأنه يجوز أن يكون قوله: "والحكم" معطوفًا على المضاف، وهو "تصور المحكوم عليه" فحينئذٍ لا يكون الحكم تصورًا، فكأنه قال: "لا بد فى التصديق من نفس الحكم، ويجوز أن يكون الحكم تصورًا، فكأنه قال: ولا بد فى التصديق من نفس الحكم، ويجوز أن يكون معطوفا على المضاف إليه وهو المحكوم عليه"، فيكون الحكم تصورًا - فنقول فى الجواب: إن عطف "الحكم" على المضاف تصور "المحكوم عليه" ليس بصحيح من وجوه: أمّا أوّلا: فلأنه لو كان "الحكم" معطوفًا على "تصور المحكوم عليه" لوجب أن يقول المصنف: "لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذين الأمرين" لأن الحكم على هذا التقدير لا يكون تصورًا؛ وأمّا ثانيًا فلو أريد من "هذه الأمور" هذان الأمران لأمكن، ولكن يلزم الفساد من وجه آخر، وهو استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه والمحكوم به (أى التصورين) والمدعى استدعاء التصديق ثلاثة أمور: تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به والحكم، فلا يكون الدليل (لأن كل تصديق لا بد فيه إلخ) مطابقًا للدعوى.

وأمّا ثالثًا: فيلزم أن يكون ذكر "الحكم" فى الكلام مستدركا؛ لأن البحث فى وجوب تقديم التصور على التصديق، فإذا لم يكن الحكم تصورا، فلا حاجة إلى ذكره فى الدليل.

المقالة الأولى فى المفردات

الفصل الأول فى الألفاظ

٩- «وأما المقالات فثلاث: المقالة الأولى: فى

المفردات، وفيها أربعة فصول. الفصل الأول: في الألفاظ - دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسطه لما دخل فيه ذلك المعنى تضمن، كدلالته على الحيوان أو على الناطق فقط، وبتوسطه لما خرج عنه التزام، كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة».

الشرح:

لما فرغ من بيان الأمور التى اشتملت عليها مقدمة الشروع فى العلم، شرع فى ذكر المقالات - وأولها فى التصورات، وهى مشتملة على أربعة فصول: الأول فى الألفاظ، والثانى فى المعانى المفردة، والثالث فى مباحث الكلى والجزئى، والرابع فى التعريفات.

وليس بحث الألفاظ من المقاصد الأولية للمشتغل بالمنطق؛ لأنكم علمتم أن الغرض من علم المنطق هو تحصيل المجهول التصورى والتصديقى عن طريق المعلومات التصورية والتصديقية، والحقيقة أن الموصل إلى التصور المجهول ليس لفظ التعريف بل معناه، كما أن الموصل إلى التصديق المجهول معانى المقدمات فى القياس لا ألفاظها، ولكن لما كانت الألفاظ هى قوالب المعانى وبواسطتها يمكن التعلّم والتعليم - جعلوا مباحث الألفاظ فى المنطق مقصوداً بالبحث لكن لا لذاته، بل بالعرض وبالقصد الثانى.

أقسام الدلالات

ولما كان الغرض الأول من مباحث الألفاظ هو من جهة دلالتها على المعانى، قدم الكلام على الدلالات.

وقد عرفوا الدلالة من حيث هى بقولهم: الدلالة: كون الشيء بحالة

يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والمراد بالشيء الأول الدال، وبالثاني المدلول، ومعنى التعريف أن الشيء إذا كان على حالة بحيث إذا علم علم منه شيء آخر، سمي دالا، وفي تعميم لفظ «شيء» إشارة إلى أن الدال لا يلزم أن يكون لفظًا، بل هو أعم من اللفظ وغيره - وبناء على ذلك انقسمت الدلالة إلى قسمين: لفظية وغير لفظية، وكل منهما إما أن يستفاد منه شيء بمحض العقل من غير اعتبار لشيء سواه، وهي الدلالة العقلية: لفظيةً كانت كدلالة المتكلم من وراء الجدار على حياته، فإذا إنهار منزل على سكانه أمكن الاستدلال على حياة الحي منهم بانبعاث صوته من تحت الأنقاض. أو غير لفظية، كدلالة التغيّر في العالم على حدوثه. وإما أن يشترك في الاستفادة مع العقل الطبع، وهي إمّا لفظية - كدلالة لفظ «أح» على الوجع، ودلالة التأوه على المرض، أو غير لفظية - كدلالة حمرة الوجه على الخجل، وصفرته على الوجل. وإما أن يشترك الوضع مع العقل، أي القصد إلى إفادة معنى من المعاني من شيء ما بعد وضع ذلك الشيء بإزاء ذلك المعنى، وهي إمّا لفظية - كدلالة «الإنسان» على الحيوان الناطق. أو غير لفظية - كدلالة العلامة الخضراء على سلامة الطريق، والحمراء على خطره.

وهذه الأنواع الستة لا يبحث المنطقي عنها، ما عدا الدلالة اللفظية الوضعية، وهي: جعل اللفظ بإزاء المعنى الخاص به في لغة ما، وهذه الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: (١) مطابقية (٢) تضمنية (٣) التزامية.

فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى بتوسط وضعه له (أي من حيث إن المعنى المستفاد من اللفظ هو المعنى الكامل له)، كدلالة «الإنسان» على الحيوان الناطق: (فإنه يدل عليه لأن لفظ الإنسان وضع لتمام هذا المفهوم من حيث إن هذا المفهوم يطابق لفظ الإنسان، ولهذا سميت مطابقة - من قولهم: «طابق الشيء بالشيء» إذا وافقه من غير زيادة ولا

نقصان).

ودلالة التضمن: هى دلالة اللفظ على جزء المعنى بتوسط وضع اللفظ لتمام ذلك المعنى (أى من حيث إن المعنى المستفاد من اللفظ هو جزء المعنى المطابقى) كدلالة لفظ «الإنسان» على الحيوان فقط أو الناطق فقط (فهو يدل عليه من حيث إنه جزء المعنى الذى وضع لفظ «الإنسان» بإزائه، وبتوسط وضع اللفظ على معناه الكامل).

ودلالة الالتزام: هى دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الأصلى بتوسط وضعه لتمام معناه (أى من حيث إن المعنى المستفاد من اللفظ خارج عن معناه الأصلى[٤] كدلالة لفظ «الأربعة» على الزوجية - وقد مثل لها المصنف بقوله: «كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة» وقد نوقش فى هذا المثال بأنه لا يصلح مثالا للدلالة الالتزامية التى يكون اللازم فيها بينا بالمعنى الأخص (كما هو المشهور عند المنطقيين) وإن كان يصلح مثالا على القول بالاكتفاء بأن يكون اللازم بينا مطلقا سواء كان بالمعنى الأعم أو الأخص (وسيأتى لذلك مزيد إيضاح، إن شاء الله) فالأحسن أن يمثل لها بدلالة الأربعة على الزوجية، والأسد على الشجاعة.

وقد التزموا فى تعريف الدلالات قيد «توسط وضع اللفظ على تمام المعنى، والسر فى ذلك: أن تعريف كل دلالة لو لم يقيد بهذا القيد، لزم أن يكون غير مانع - ولنوضح لكم ذلك، فنقول: لو فرضنا أن لفظا وضع بوضعين، أحدهما لمعنى مركب من جزئين، والثانى لجزء من هذين الجزئين - كلفظ «الإمكان» فإنه وضع للإمكان الخاص (وهو سلب الضرورة عن الطرفين)، وكذلك لو فرض لفظ وضع بوضعين: أحدهما: لمعنى، والآخر: للازم هذا المعنى - كلفظ «الشمس» التى وضعت للكوكب النهارى المعروف، ووضعت وضعًا ثانيًا للضوء المنبعث عن ذلك الكوكب.

(٤) لما كان من غير المعقول أن يستفاد من اللفظ أمر خارج عنه كيف ما اتفق، فقد اشترطوا فى الدلالة الالتزامية شرطا سيأتى الكلام عنه.

ويتصور من ذلك صور أربعة: الأولى: أن يطلق لفظ «الإمكان» ويراد به الإمكان الخاص، وحينئذٍ يكون دالا بالمطابقة على سلب الضرورة عن الطرفين، وبالتضمّن على سلب الضرورة عن أحدهما - فلو اقتصرنا في تعريف دلالة المطابقة على قولنا: «هي دلالة اللفظ على تمام المعنى» (دون ذكر قيد توسط الوضع) صدق على دلالة لفظ «الإمكان» - حين يراد به الإمكان الخاص على سلب الضرورة عن أحد الطرفين أنها دلالة مطابقة، لأن لفظ «الإمكان وضع بالوضع الثاني لهذا المعنى، فيكون تعريفها غير مانع لدخول دلالة التضمن فيه، وإذا زدنا في التعريف قولنا: «بتوسط الوضع لتمام المعنى» - خرجت تلك الدلالة عن التعريف، وكان مانعا، إذ في هذه الحالة دلالة لفظ الإمكان على سلب الضرورة عن أحد الطرفين هي تضمن لا محالة.

الثانية: لو أطلقنا لفظ «الإمكان» وأردنا به الإمكان العام، كان دالا على سلب الضرورة عن أحد الطرفين بالمطابقة، ويصدق عليه أنه «دلالة اللفظ على جزء المعنى» وهو تعريف الدلالة التضمنية عند حذف القيد، لأن لفظ الإمكان قد وضع لسلب الضرورة عن الطرفين بوضع آخر - وعليه تكون إفادته لسلب الضرورة عن أحدهما تضمنا، فلا يكون تعريف الدلالة التضمنية مانعا، أما لو ذكرنا قيد «توسط الوضع لتمام المعنى» في تعريف الدلالة التضمنية، خرجت تلك الدلالة عن أن تكون دلالة اللفظ على جزء المعنى، إذ هي -حين يقصد بلفظ "الإمكان" الإمكان العام- دلالة مطابقة قطعًا.

هذا مثال ذكره الشارح «القطب»، وإليكم مثالا آخر أوضح من هذا المثال: لو فرضنا أن لفظ «البيت» وضع للبناء الكامل (العمارة مثلا)، وبوضع آخر للمسكن الخاص من ذلك البناء - فإذا أطلقنا لفظ «البيت» وأردنا به كل البناء، كان دالا على المبنى بالمطابقة، وعلى المسكن الخاص بالتضمن، ويصدق على الأخير أنها دلالة مطابقة؛ إذ قد وضع لفظ «البيت له، ولكن إذا

قيدنا الدلالة بتوسط الوضع لتمام المعنى - خرجت دلالته على المسكن الخاص عن دلالة المطابقة، وكانت دلالة تضمن لامحالة. وأيضًا لو أطلقنا لفظ «البيت»، وأردنا المسكن الخاص - كان دالا عليه بالمطابقة، ويصدق على تلك الدلالة أنها دلالة تضمن، لأن لفظ «البيت» وضع بوضع آخر لجميع المبنى (والمسكن الخاص جزء منه) ولكن إذا قيدنا دلالة الطابقة بتوسط الوضع لتمام المعنى - خرجت هذه الدلالة عن أن تكون تضمنا؛ لأن لفظ البيت - والحالة هذه - وضع للمسكن الخاص، وهو تمام معناه عند اعتبار هذه الحيثية.

الثالثة: لو أطلقنا لفظ «الشمس» وأردنا به الكوكب، كان دالا على الكوكب بالمطابقة وعلى الضوء بالالتزام، ويصدق على الأخير تعريف دلالة المطابقة عند حذف القيد - إذ الضوء هو تمام معنى لفظ «الشمس» (باعتبار الوضع الآخر) وإذا ذكر قيد «توسط الوضع لتمام المعنى»، خرجت تلك الدلالة عن تعريف دلالة المطابقة، وتعينت أن تكون التزامية.

الرابعة: لو أطلقنا لفظ «الشمس» وأردنا به الضوء، كان دالا عليه بالمطابقة ويصدق عليها تعريف دلالة الالتزام عند حذف القيد - لأن الضوء خارج عن الكوكب، ولفظ «الشمس» وضع (بالوضع الآخر) للكوكب النهارى - ولكن إذا قيدنا دلالة الالتزام بـ«توسط الوضع لتمام المعنى»، خرجت هذه الدلالة عن أن تكون التزامية - لأنها (حينئذ) دلالة اللفظ على تمام المعنى بتوسط وضعه لتمام المعنى، لأن لفظ «الشمس» قد وضع للضوء، وهو تمام معناه بحسب ذلك الوضع.

١٠ - «و يشترط فى الدلالة الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى فى الذهن تصوره، وإلا لامتنع فهمه من اللفظ، ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه،

كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما فى الخارج».

الشرح:

اللزوم: هو عبارة عن ارتباط بين شيئين بحيث إذا وجد أحدهما بعينه وجد الآخر، سواء كان فى الذهن أو فى الخارج (فالأول هو الملزوم، والثانى هو اللازم، وقد يكون بالعكس).

ثم اللزوم ينقسم إلى قسمين باعتبارين مختلفين: التقسيم الأول: باعتبار المحل الذى يقع فيه، فينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام: (١) لزوم فى الذهن فقط، مثل لزوم الملكة للعدم، كالبصر اللازم للعمى، والسمع اللازم للصمم - فإن هذا اللزوم مكانه الذهن فقط، لا الخارج لمعاندتهما خارجا.

(٢) لزوم فى الخارج، مثل لزوم السواد للغراب - فإنه (فى الخارج) لا يوجد غراب غير أسود، أما فى الذهن: (فإن الذهن يتصور غرابا غير أسود أيضًا)، فلا لزوم بينهما.

(٣) لزوم فى الذهن وفى الخارج معا، مثل لزوم الزوجية للأربعة، والشجاعة للأسد.

التقسيم الثانى: باعتبار الوضوح والخفاء - وهو بهذا الاعتبار، ينقسم قسمين:

(١) لزوم غير بين، أى هو لزوم فى الواقع، ولكن لا يجزم به العقل إلا بعد الاستدلال عليه، كلزوم الحدوث للعالم - فإن العقل قد يتصور العالم ويتصور الحدوث، ولا يجزم باللزوم إلا بعد الاستدلال بأن يقول: «العالم متغير وكل متغير حادث، ينتج: فالعالم حادث». فيجزم باللزوم بعد جريان هذا الدليل.

(٢) لزوم بين، أى لا يحتاج إلى دليل. وهو قسمان:

(أ) بين بالمعنى الأعمّ: وهو الذى يجزم الذهن فيه باللزوم بعد تصور

الطرفين (الملزوم، واللازم)، مثل لزوم قابلية العلم وصنعة الكتابة للإنسان؛ فإنك متى تصورتَ الطرفين، يجزم عقلك باللزوم بينهما.

(ب) بين بالمعنى الأخص: وهو ما كان أكثر وضوحا بحيث يكتفى فى التصديق باللزوم فيه تصور الملزوم وحده - كلزوم الزوجية للأربعة، والحرارة للنار، والضوء للشمس.

[اشتراط اللزم الذهنى فى الدلالة اللالتزامية]:

إذا تقرر هذا، فنقول: يشترط فى الدلالة الالتزامية: كون المعنى الخارج عن مدلول اللفظ بحالة يلزم من تصور المسمى (أى معنى اللفظ) فى الذهن تصور ذلك الخارج، وواضح أن هذا الشرط يعنى أن اللزوم يجب أن يكون بينا بالمعنى الأخص لكى تتحقق الدلالة الالتزامية.

وعلماء المنطق يسمون هذا اللزوم لزوما ذهنيا، ولكن يجب أن نلاحظ أنهم يعنون بذلك - اللزوم هذا المعنى، وهو أنه بمجرد تصور المعنى المدلول للفظ يتصور اللازم ويجزم العقل باللزوم، ولا يشترط أن يكون اللازم بحالة يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه.

أما إنه يشترط (فى الدلالة الالتزامية) اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص (كما أوضحنا)، فلأن اللفظ لا يعقل أن يدل على كل معنى خارج عن معناه - إذ لو كان الأمر كذلك للزم أن يكون كل لفظ أطلق على معناه يدل على معانٍ خارجة لا نهاية لها (وهو بين البطلان) ولما كان الدال هو اللفظ، ودلالته إما لأجل أنه موضوع بإزاء ذلك المعنى، وإما لأنه متى فُهِمَ معناه فهم معه أمر آخر - وهذا المعنى الثانى لا يدل عليه اللفظ من حيث إنه موضوع بإزائه، فلم يبق إلا أنه يدل عليه بالاعتبار الثانى (وهو اللزوم).

وأما إنه لا يشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الخارجى، فلأن العدم (كالصمم) يلزم من تصوره تصور الملكة لأن الصمم هو عدم السمع عما من شأنه أن يكون سامعا، ومثله العمى، فإنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون

بصيرا - مع المعاندة بينهما فى الخارج . فلو اشترطوا اللزوم الخارجى، لم يكن دلالة لفظ العمى على البصر ، والصمم على السمع التزاميةً، وهو خلاف الواقع .

١١ - «والمطابقة لا تستلزم التضمن كما فى البسائط، وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن - لأن وجود لازم ذهنى لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم، وما قيل : إن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فممنوع، ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام .

وأما هما فلا يوجدان إلا مع المطابقة، لاستحالة وجود التابع - من حيث إنه تابع - بدون المتبوع» .

الشرح:

أراد بذلك بيان نسب الدلالات الثلاث بعضها مع بعض، من حيث التحقق واللزوم.

فالمطابقة لما كانت هى «دلالة اللفظ على تمام معناه»، وليس بلازم أن يكون تمام المعنى مركبا، بل قد يكون بسيطا - فإذًا هى لا تستلزم التضمن استلزامًا كليًا ؛ لأنه المراد فى هذا المقام، أى ليس كلما تحققت المطابقة تحقق التضمن، لجواز أن يكون معنى اللفظ بسيطا ؛ فإنه يدل مطابقة على معناه الذى لا جزء له، فتوجد المطابقة بدون التضمن - مثل لفظ «النقطة» الذى يدل على طرف الخط، وهو جزء لا يتجزأ فلا تضمن هناك (وهذا أمر محقق) .

أما استلزام المطابقة للالتزام فغير متيقن ؛ إذ العقل يجيز أن يوجد لفظ يدل على معنى ليس له لازم متحقق، حتى يوجد فيه شرط دلالة الالتزام -ولكن مثل هذا اللفظ غير معلوم. . . وقد خالف فى ذلك الإمام الرازى

حيث قال: «إن تصور أى ماهية يلزمه تصور لازم لها، وأقله أنها ليست غيرها» - وقد ردّوا عليه: بأن تصور كون الماهية ليست غيرها ليس لازما بينا بالمعنى الأخص، فكثيرا ما نتصور الماهية ولا يخطر ببالنا غيرها، فضلا عن أن يخطر ببالنا أنها ليست غيرها . . ، ولكن قد حقق بعض الباحثين أن الإمام الرازى لا يشترط فى الدلالة الالتزامية إلا أن يكون اللزوم بيّنًا، سواء كان بالمعنى الأعم أو الأخص وعلى هذا يكون ما قاله اصطلاح خاص به (ولا مشاحة فى الاصطلاح) - وحيث إن استلزام المطابقة للالتزام غير معلوم، فكذلك استلزام التضمن للالتزام غير معلوم.

ويجب هنا، ملاحظة أن فى عبارة المصنف - «ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام» مسامحة، إذ ظاهرها أنه تبيّن لنا عدم استلزام التضمن الالتزام، مع أن الذى يبتنى على كلام المصنف هو عدم تبيّن استلزام المطابقة الالتزام.

وحيث إن التضمن جزء المطابقة فاستلزامه الالتزام أيضًا ليس معلومًا - ففى العبارة تسامح، أى أن ظاهرها غير مراد.

وأما التضمن والالتزام فهما يستلزمان المطابقة، والدليل على استلزامهما لها هو أن التضمن تابع للمطابقة، وكل تابع - من حيث إنه تابع - لا يوجد بدون المتبوع، فالتضمن لا يوجد بدون المطابقة، وقل مثل ذلك فى الالتزام، فهو تابع للمطابقة وكل تابع (من حيث إنه تابع) لا يوجد بدون المتبوع، فالالتزام لا يوجد بدون المطابقة.

(وإنما قيد التابع بالحيثية المذكورة احترازًا عن التابع الأعم، كالحرارة للنار - فإنها إذا لم تقيد بهذا القيد، صح أن يقال: «الحرارة تابع للنار، وكل تابع لا يوجد بدون المتبوع، فالحرارة لا توجد بدون المتبوع» - وهى نتيجة كاذبة، لأن الحرارة قد توجد بدون النار (كما فى حرارة الشمس، والحرارة الحادثة من الحركة). وأما إن قيدت بالحيثية المذكورة، فالحرارة التابعة للنار - من حيث إنها تابعة للنار لا توجد بدونها).

وقد اعترض على هذا الدليل بما حاصله: أن الحيثية التى قيدت بها الكبرى إن كانت قيدا فى الصغرى منعناها، وإن لم تكن قيداً فى الصغرى لم يتكرر الحد الأوسط فى القياس (وتكرره شرط فى إنتاجه) - وإنما امتنع أن تقيد الصغرى بالحيثية المذكورة، لأنها (لو قيدت بها) فسد معناها، إذ يصير المعنى هكذا: التضمن تابع من حيث إنه تابع - وهذه العبارة تفيد أن القيد المذكور يجعل الحكم بالتبعية على التضمن من حيث إنه متصف بالتبعية، فيكون مفهوم التضمّن هو عين مفهوم التابع، وليس الأمر كذلك، بل التضمن فرد من أفراد التابع، وليس هو نفس مفهومه.

والجواب: أن هذه الحيثية ليست قيدا فى الصغرى، ولا قيدا فى موضوع الكبرى، بل هى قيد لمحمول الكبرى أى أن الأصل فى تركيب الدليل هكذا، التضمّن تابع، والتابع لا يوجد بدون المتبوع، من حيث إنه تابع، وإذاً فالتضمن لا يوجد بدون المتبوع من حيث إنه تابع. ولكن قال الشارح - بعد هذا البيان - ما معناه: نعم - اللازم من المقدمتين أن التضمن من حيث إنه تابع لا يوجد بدون المطابقة، وهو غير المطلوب، والمطلوب أن التضمن مطلقا لا يوجد بدون المطابقة، وهو غير لازم من المقدمتين، اهـ.

ولكن هذه الحيثية هى من لوازم التضمن والالتزام، فالنتيجة، وإن كانت غير المطلوب، لكن المطلوب من لوازمها - والأحسن من هذا أن يقال فى الاستدلال على استلزام التضمن والالتزام للمطابقة: إن التضمن والالتزام فى حاجة إلى توسط وضع اللفظ لتمام المعنى (الذى هو المطابقة)، فلا يوجدان بدونها.

بحث المفرد والمركب

١٢ - «والدال بالمطابقة إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، فهو المركب كرامى الحجارة، وإلا فهو مفرد».

الشرح:

قد بان لكم أن كل لفظ مستعمل يدل أولا وبالأصالة على تمام معناه المطابقي، وأمّا إذا دلّ على معناه التضمني أو الالتزامي - فإنما يدل عليه بعد دلالته على المعنى المطابقي، ومن أجل هذا قصر المصنف كلامه في تقسيم اللفظ وإفادة أحكامه على الدال بالمطابقة، لأن كل ما يثبت للفظ من حيث دلالته التضمنية أو الالتزامية، يثبت له من حيث دلالته المطابقية (من غير عكس).

وإذا تقرر ذلك فأقول: ينقسم اللفظ الدال بالمطابقة إلى قسمين: (١) مفرد (٢) ومركب.

فإن قصد بجزء اللفظ الدلالة على جزء المعنى كان اللفظ مركبا، وإلا كان مفردا - مثال المركب «رامي الحجارة». و«قارئ الكتاب»، و «طالب العلم»، و«حضر محمد» إلى غير ذلك، فالمركب يجب أن تتوفر فيه أمور أربعة هي: (١) أن يكون للفظ جزءٌ (٢) أن يكون لهذا الجزء معنًى (٣) أن يكون ذلك المعنى هو جزء المعنى المقصود من تمام اللفظ (٤) أن تكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى دلالة مقصودة.

ويمكنكم تطبيق ذلك على مثال من الأمثلة المذكورة بسهولة، مثلا «حضر محمد» جملة مؤلفة من جزءين هما «حضر»، و «محمد» ولكل واحد منهما معنى هو جزء المعنى المقصود من الجملة بتمامها، وقد قصد بجزء اللفظ الدالة على جزء المعنى. . فإذا اختل أمر من الأمور السالفة الذكر كان اللفظ مفردا.

وبناء على ذلك يتناول المفرد أربعة أنواع:

(١) ما لا جزء له - كهمزة الاستفهام، وباء الجر، وتاء القسم.

(٢) ما له جزء ولكن لا يدل على معنى - كمحمد وعلى، فإن محمدا (مثلا) له أجزاء أربعة هي: «م، ح، م، د» ولكن كل منها مهمل غير دال على معنى.

(٣) ما له جزء يدل على معنى غير المعنى المقصود - كعبد الله، وعبد السلام، وعبد الرحمن، وشمس الدين، وسيف الإسلام . . . إذا كان كل منها علما لشخص معين، فإن «سيف الإسلام» (مثلا) لفظ مؤلف من كلمتين هما «سيف» و «إسلام» ولكل كلمة منهما معنى، وليس هو المعنى المقصود من اللفظ بعد أن صار علما، فإنّ معناه بعد العلمية هو ذلك الشخص المعين المسمى بـ «سيف الإسلام» من غير ملاحظة لما كان يدل عليه كل جزء على حدة قبل العلمية.

(٤) ما له جزء وله معنى هو جزء المعنى المقصود، ولكن لم يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى - كما إذا سمى شخص بـ «حيوان ناطق» وصار ذلك علما له، فإنه يكون حينئذ مفردا؛ لأن ذلك اللفظ (وإن كان له جزء هو «حيوان» و «ناطق») ولجزئه معنى (هو جزء معنى الشخص المعين)، ولكن دلالة «حيوان» (مثلا) والحالة هذه على معناه الذى هو جزء المعنى المقصود ليست بمقصودة، بل لم يقصد المنادى لهذا الشخص بقوله: «يا حيوان ناطق» إلا استدعاء شخص معين مسمى بهذا الاسم.

والخلاصة: أن المركب نوع واحد استوفى أمورا أربعة.

وأن المفرد أربعة أنواع: أولها: لا يوجد فيه كل الأمور، وثانيها: لا يوجد فيه ثلاث منها، وثالثها: لا يوجد فيه أمران، ورابعها: لا يوجد فيه واحد.

وقد قدّم المصنف تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب وجودى، أما تعريف المفرد فعدمى - والوجود مقدم فى الاعتبار على العدم.

تقسيم المفرد إلى الاسم والكلمة والأداة

١٣ - «وهو - إن لم يصلح لأن يخبر به وحده فهو الأداة كـ «فى» و «لا» وإن صلح لذلك فإن دل بهيئته

على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الاسم».

الشرح:

اللفظ المفرد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) أداة (٢) وكلمة (٣) واسم.

(١) أما الأداة فهي لفظ مفرد لا يصلح للإخبار به وحده كـ «في» و«لا»، وسائر الحروف المعروفة في علم النحو.

واعلم أن ما لا يصلح للإخبار به وحده نوعان: الأول: ما لا يصلح للإخبار به أصلا، لا وحده ولا مع غيره مثل «في»، و «من» وسائر حروف الجر، فإنها إذا قلت: «علي في الفصل» كان المخبر به محذوفا تقديره وجد أو موجود، ولا مدخل لـ «في» في الإخبار أصلا.

الثاني: مالا يصلح للإخبار به وحده، وإن صلح لذلك مع شيء آخر كـ «لا» في قولك «النبات لاحجر» فإن الخبر هنا هو مجموع، «لاحجر»، فلفظ «لا» وقع جزء للخبر - لذلك مثل المصنف للأداة بمثالين إشارة إلى هذين النوعين.

(٢) وأما الكلمة: فهي لفظ مفرد يصلح للإخبار به وحده ويدل بهيئته وصورته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة، كضرب ويضرب ونصر وينصر، فلا بد أن يتوفر في الكلمة ثلاثة أمور: أحدها: صحة الإخبار باللفظ وحده، الثاني: الدلالة على الزمان. الثالث: أن تكون دلالة اللفظ على الزمان بهيئته لا بمادته (والمراد بالهيئة الصورة التي يكون عليها اللفظ (من الحركات والسكونات، ومن تقديم بعض الحروف على بعض) -أي الوزن- نحو دلالة «فعل» على الزمان الماضي، و «يفعل» على الحاضر أو المستقبل) - فإن تخلف قيد من هذه القيود لا يسمى اللفظ كلمة - فإذا لم يصلح للإخبار به وحده، فهو أداة حتى ولو دل بهيئته على الزمان، كجميع الأفعال الناقصة، فإنها من قبيل الأدات في عرف علماء هذا الفن -

وظاهر أنهم يريدون بالأداة ما يساوي الحرف عند علماء النحو، وإن صلح للإخبار وحده ولم يدل على زمان فليس بكلمة بل هو اسم، نحو «نبات» و«زهرة» و «سماء» و «أرض». وإن كان لفظ دل على الزمان بمادته -نحو «يوم» و «ليل» و «أمس» و «غد»- فهو اسم أيضًا، وليس بكلمة.

(٣) وبهذا يكون الاسم هو اللفظ المفرد الصالح للإخبار به وحده وليس دالا على الزمان بهيئته، نحو «محمد» و «على» و «سماء» و «إنسان» الخ.

ولا يشكل عليكم أن بعض الأسماء لا يظهر فيها ضابط الاسم، كالضمائر المتصلة - فإنها غير صالحة الإخبار بها وحدها، فكان حقها أن يكون أدوات - فإن الضمير المتصل له مرادف هو نظيره من الضمائر المنفصلة يصلح أن يقع خبرا؛ ولذلك كانت الضمائر المتصلة من قبيل الأسماء.

ويمكن أن يقال في ضبط التقسيم: اللفظ المفرد إن لم يصلح للإخبار به وحده فهو أداة، وإن صلح للإخبار به فإن كان صالحا أيضًا للإخبار عنه فهو اسم، وإن لم يكن صالحا للإخبار عنه فهو كلمة.

تقسيم الاسم إلى واحد المعنى وكثير المعنى

١٤- قال: «وحينئذ إما أن يكون معناه واحدا أو كثيرا، فإن كان الأول فإن تشخص ذلك المعنى سمى علما، وإلا فمتواطئا إن استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه -كالإنسان، والشمس- ومشككا إن كان حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر -كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن- وإن كان الثاني فإن كان وضعه لتلك المعاني على السوية، فهو المشترك كالعين - وإن لم يكن كذلك، بل وضع لأحدهما أولا، ثم نقل إلى الثاني، وحينئذ إن ترك

موضوعه الأول يسمى اللفظُ منقولا عرفيًا إن كان الناقل هو العرف العام -كالدابة- وشرعيًا إن كان الناقل هو الشرع -كالصلاة، والصوم- واصطلاحيًا إن كان هو العرف الخاص -كاصطلاح النحاة، والنظار- وإن لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة إلى المنقول عنه حقيقة، وبالنسبة إلى المنقول إليه مجازا - كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع».

الشرح:

أراد أن يذكر أنواع الاسم، وهى تسعة: الجزئى، والمتواطئ، والمشكك، والمشترك، والمنقول العرفى، والمنقول الشرعى، والمنقول الاصطلاحى، والحقيقة، والمجاز.

والضابط فى ذلك أن الاسم: إما أن يدل بالمطابقة على معنى واحد، وإما أن يدل على أكثر من معنى واحد، فإن كان الأول فإما أن يكون ذلك المعنى الواحد مشخصا غير قابل للمشاركة - فهو العلم عند النحاة، والجزئى الحقيقى فى اصطلاح المناطقة نحو «محمد» و «علي» (ويجب أن يعلم أن علماء المنطق يعنون بالجزئى: كل اسم يدل على واحد معين - كضمير المفرد، نحو «أنا» و «أنت» إلخ، وكاسم الإشارة للمفرد، نحو «هذا» و«هذه»، وكاسم الموصول للمفرد نحو «الذى» و «التى»).

وإما أن يكون الاسم دالا على معنى واحد غير مشخص، بل قابل للاشتراك ومقول على كثيرين - فهو الكلى، نحو «الإنسان» و «والفرس» و «المعدن» و «المثلث» . . . ، وحينئذ إما أن يكون معناه فى أفراده بالسوية -أى لم تتفاوت أفراده فى صدقه عليها- أولا، فإن استوت أفراده فيه سمى «متوطئا» كالإنسان والذهب، وإن تفاوت أفراده فيه بأن كان فى بعضها أولى

منه فى الآخر، أو أقدم أو أشد سمى «مشككا» كالبياض فإنه فى الثلج أشد منه فى العاج، وكالوجود فإنه فى الواجب (تعالى) أولى وأقدم وأشد منه فى الممكن.

وأما إن دل الإسم على أكثر من معنى فإما أن يكون اللفظ قد وضع واستعمل فيها استعمالا لغويا - فهو المشترك اللفظى، كالعين فإنها فى اللغة بمعنى الباصرة أو عين الماء أو الذهب، وإن كان اللفظ قد وضع واستعمل فى اللغة بمعنى، ثم نقل إلى معنى آخر سمى «منقولا» وهو ثلاثة أنواع لأن الناقل إن كان هو العرف العام فهو المنقول العرفى - كلفظ «دابة» كان فى أصل استعماله موضوعا لكل ما يدب على الأرض من الكائنات الحية، قال تعالى: ﴿وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها﴾[٥]، ثم نقله العرف العام لذوات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير - وإن كان الناقل هو الشرع سمى منقولا شرعيا - كالصلاة، إذ هى فى اللغة بمعنى الدعاء، ثم نقلها الشرع إلى العبادة المعروفة.

وإن كان الناقل هو العرف الخاص سمى منقولا اصطلاحيا - كلفظ «الفعل» إذ معناه لغة ما يصدر عن الفاعل من قيام وقعود ونوم وكتابة وقراءة الخ، ثم نقله النحاة إلى الكلمة الدالة بهيئتها على أحد الأزمنة الثلاثة، وكلفظ «النظر» فإن معناه لغة الإبصار ثم نقله المناطقة إلى ترتيب النفس لأمور معلومة، بقصد الوصول إلى مجهول.

ومما تجدر ملاحظته هنا أمران: أحدهما: أن يكون بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه مناسبة ما، كما بين الدعاء والعبادة المعروفة.

وثانيهما: أن يهجر المعنى الأصلى كالصلاة يستعمل فى العبادة المعروفة - فإذا لم يهجر المعنى الأصلى، بل استعمل اللفظ فيه أيضًا سمى حقيقة إذا استعمل فى معناه الأصلى، ومجازا إذا استعمل فى المنقول إليه «كالأسد»، فإنه حقيقة فى الحيوان المفترس ومجاز فى الرجل الشجاع.

---

(٥) الأنعام ٢٨.

١٥ - قال المصنف : «وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر - مرادف له إن توافقا فى المعنى، ومباين له إن اختلفا فيه».

الشرح:

لما انتهى من تقسيم اللفظ من حيث معناه، أراد أن يقسمه بالنسبة إلى غيره من الألفاظ.

وهو من هذه الوجهة نوعان: (١) مرادف للآخر (٢) ومباين له.

معنى الترادف: اتفاق اللفظين فى المعنى، كالبر والقمح، وكالأسد والليث - مأخوذ من الترادف اللغوى، وهو أن يركب أحد مع آخر فرسًا واحدة، شبه المعنى بحيوان يُركب، واللفظان راكبان عليه. ومن الخطأ ما توهمه بعضهم من أن اللفظين المترادفين هما المتفقان فيما يصدقان عليه، مثل الناطق والفصيح، والسيف والصارم - لأن مرجع الترادف، كما قررناه، هو الاتحاد فى المعنى ومعنى الفصيح مغاير لمعنى الناطق، فإن الناطق معناه المدرك للكليات أو المُظهر عما فى ضميره وهو قد يكون فصيحا وقد لا يكون، فهو أعم من الفصيح، وكذا الصارم معناه القاطع، وهو يشمل السيف وغيره.

وأما التباين: فهو أن يكون للفظ معنى مغاير لمعنى لفظ آخر، كالذهب والحديد، فهما متباينان.

أقسام المركب

١٦ - «وأما المركب فهو إما تام، وهو الذى يصح السكوت عليه، أو غير تام. والتام إن احتمل الصدق والكذب، فهو الخبر والقضية، وإن لم يحتمل فهو الإنشاء - فإن دل على طلب الفعل

دلالة أولية «أى وضعية» فهو مع الاستعلاء أمر، كقولنا: «اضرب أنت» ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوى التماس. وإن لم يدل فهو تنبيه ويندرج فيه التمنى، والترجى، والتعجب، والقسم، والنداء. وأما غير التام فهو إما تقييدى، كالحيوان الناطق، وإما غير تقييدى، كالمركب من اسم وأداة، أو كلمة وأداة».

الشرح:

سبق لنا تعريف المركب والمفرد، كما تم تقسيم المفرد إلى أقسامه.

وهذه هى أقسام اللفظ المركب: وهو إما تام أو ناقص غير تام. فإن أفاد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، فهو مركب تام، نحو «تم النصر» و«ساد السلام» و «الله معنا» - وإلا فهو مركب ناقص، نحو «الكتاب الأبيض ...» و«الحيوان الناطق ...» و «جاء من ..» و «محمد فى ...» إلخ.

ثم التام قسمان: (١) الخبر (٢) والإنشاء.

أما الخبر: فهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، نحو «جاء على» و«قام محمد»، ويسمى ذلك فى عرف المناطقة «قضية»[٦] كما يسمى «تصديقا»[٧].

أقسام الإنشاء

وأما الإنشاء: فهو اللفظ المركب التام الذى لا يحتمل الصدق والكذب، نحو «اقرأ» «اكتب» الخ، وهو إما أن يدل على طلب الفعل من

(٦) أى محلا ومتعلقا للتصديق، كما هو الظاهر على أهله

(٧) سيأتى الكلام فى القضية، وأقسامها، وأحكامها فى المقالة الثانية إن شاء الله.

حيث وضعه لذلك، أو لا يدل - فإن دل على طلب الفعل بالوضع فهو أمر إن قارن الاستعلاء، (أى صدر من الأعلى للأدنى)، نحو «قم»، و «اضرب» و «اقرأ» وإن قارن الخضوع، (أى كان من الأدنى للأعلى)، فهو دعاء وسؤال، نحو «يا رب اغفر وارحم» وإن كان من شخص لآخر يساويه فى المنزلة فهو التماس، نحو «يا أخى استمع لى» وإن لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه ويندرج تحته التمنى، نحو «ليتنى حكيم»، «والترجى» نحو «لعلك ناجح فى عملك»، والقسم، نحو «والله لأفعلن كذا»، والنداء، نحو «يا طالب العلم اجتهد»، والتعجب، نحو «ما أجمل حسن الخلق!».. فهذه كلها من قبيل التنبيه، لأن فيها تنبيه المخاطب لما فى ذهن المتكلم.

وأما النهى والاستفهام فقيل: إنهما قسمان آخران من أقسام الإنشاء، لأن المركب الدال على طلب شىء إما أن يكون ذلك الشىء هو الفعل فهو الأمر، أو الدعاء، أو الالتماس (كما تقدم).

وإما أن يكون طلب للترك فهو النهى إن قارن العلو، والدعاء إن كان من الأدنى للأعلى، والالتماس عند التساوى، أو طلب الفهم فهو الاستفهام.

وقيل: النهى داخل تحت الأمر بناء على أن النهى عن شىء هو طلب كف النفس عنه، وهو فعل من أفعال النفس، وأما الاستفهام فهو داخل تحت التنبيه من غير مراعاة للمناسبة اللغوية فى التسمية.

وقيل: النهى والاستفهام كلاهما داخلان تحت القسم الأول للإنشاء، وهو طلب الفعل، أما النهى فلما ذكر، وأما الاستفهام فلأنه لطلب الفهم وهو فعل خاص يقوم به المخاطب ويظهر أثره فى نفس الطالب.

وأما المركب الناقص فهو قسمان: القسم الأول: التقييدى، وهو ما كان الثانى منه قيدا للأول.

وهذا أيضًا نوعان: (١) إضافى، نحو «كتاب على» (٢) توصيفى، نحو «الكتاب الأبيض».... و «الحيوان الناطق».

القسم الثانى: ما يتألف من اسم وأداة، أو من كلمة وأداة - نحو «فى

الدار» و «قد قام». وإلى هنا قد تم الكلام عن الألفاظ.

الفصل الثانى فى المعانى المفردة

تعريف الكلى والجزئى

١٢ - «الفصل الثانى : فى المعانى المفردة، كل مفهوم جزئى إن منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، وكلى إن لم يمنع. واللفظ الدال عليهما يسمى كليا وجزئيا بالعرض».

الشرح:

المعانى جمع معنى على زنة مفعل، «من عنى يعنى» إذا قصد، وهو اسم للمفهوم أى لما يفهم من اللفظ، ويقال للصورة الذهنية التى حصولها فى الذهن أيضًا معنى -سواء كان فهمه من اللفظ أو من غيره- فمعنى اللفظ هو ما يقصد منه بحسب الوضع، فإن عبر عن المعنى بلفظ مفرد فهو معنى مفرد -كمحمد، وعلى، وهذا الكتاب، والذى عندى. وتلك الحجرة. وإن عبر عنه بلفظ مركب فهو معنى مركب- كعندى كتاب، ولى قلم، وعلى مسافر، والحديد معدن، وزيد إنسان: فالإفراد والتركيب يعتبران صفةً للألفاظ بالأصالة، وللمعانى بالتبع. والمطلوب هنا هو الكلام عن المعانى المفردة، أى مالا يفهم جزؤه من جزء لفظه.

ثم المعانى المفردة نوعان: الأول: الجزء الحقيقى[8]: وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، أى أن العقل بمجرد أن يتصوره يمتنع من أن يطلقه على أكثر من شىء واحد نحو «هذا الإنسان» فإن مفهومه بمجرد حصوله فى العقل يمنع من صدقه إلا على إنسان واحد معين، لأن الإشارة خصّصته لواحد فقط، ومثله الأعلام الشخصية نحو «زيد» ، و«محمد»،

(٨) قيدنا الجزئى بالحقيقى، احترازا عن الإضافى الذى ستعرفونه فيما بعد.

و «القاهرة»، وحديقة الأندلس». ونحو ذلك.

الثانى: الكلى: وهو مالا يمنع نفس تصوره - أى من حيث هو متصور من وقوع الشركة فيه. نحو إنسان، وفرس، وأسد، ومعدن - فإن تصورها لا يمنع العقل من أن يطلقها على كثيرين بمجرد تصورها.

فالمانع من الشركة فى الجزئى، وغير المانع منها فى الكلى - هو نفس تصورهما فقط (بقطع النظر عن شيء آخر).

ولذا قيد المصنف المنع بنفس التصور؛ لأن من الكليات ما يمتنع صدقه فى الخارج على كثيرين - كواجب الوجود سبحانه، فإنّ مفهومه هو ما كان وجوده من ذاته وأبديا ولازما له، وذلك المفهوم كلى (لأن مجرد حصوله عند العقل لا يمنع من صدقه على كثيرين، وإلا لما احتجنا فى إثبات الوحدانية إلى دليل).

فهذا يسمى كليا من حيث إن نفس تصوره لا يمنع الشركة فيه، وإنما امتنع فى الخارج صدقه على كثيرين بالدليل العقلى.

وأيضًا من الكليات مالا وجود لفرد من أفرادها فى الخارج، كالكليات الفرضية (أى التى لاوجود لها فى الخارج، وإنما يفرض الذهن وجودها فيه) مثل: «اللا شيء» و «اللا إمكان» و «اللا موجود» مع أن مفاهيمها العقلية لا تمنع الشركة فيها.

ومن هنا يتبيّن لكم أنه لا يلزم أن يصدق الكلى فى نفس الأمر على كثيرين، بل لا يلزم أن تكون له أفراد فى الخارج؛ لأن المدار فى كلية الكلى على أن مجرد تصوره لا يمنع من صدقه على كثيرين.

فلو لم يقيد المصنف تعريف الكلى والجزئى بنفس التصور - لا نتقض تعريف الجزئى بعدم كونه مانعًا عن دخول غيره فيه، لشموله بعض الكليات.

وانتقض تعريف الكلى جمعا، لخروج بعض الكليات عنه (وهى تلك الكليات التى لا تصدق فى الخارج على كثيرين).

أما وجه التسمية بالكلى والجزئى، فلأن الكلى جزء من جزئيه غالبا،

كما سيتضح فيما يأتى.

فالإنسان -مثلا- جزء من مفهوم محمد، لأن مفهومه هو إنسان مشخص، فالإنسان جزء من مفهومه والحيوان جزء من مفهوم الإنسان، لأن الإنسان هو حيوان ناطق، فحيوان جزء من مفهومه . . . وهكذا.

وبناء على ذلك نقول: إذا نسبت الجزء إلى كله قلت «كلى أى له كل»، وإذا نسبت الكل إلى جزئه قلت «جزئى أى له جزء» - فالكلى جزء نسب إلى الكل، والجزئى كل نسب إلى الجزء (وهذا هو وجه التسمية بالكلى والجزئى).

ثم إن الكلى والجزئى صفتان للمعانى بالأصالة، وقد يسمى اللفظ كليا وجزئيا بالتبع وعلى المجاز المرسل (من إطلاق اسم المدلول على الدال). كما أن الإفراد والتركيب وصفان للفظ حقيقة، وللمعنى مجازا (من إطلاق اسم الدال على المدلول).

الكليات الخمس

١٨ - والكلى إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات، أو داخلا فيها أو خارجا عنها، والأول هو النوع الحقيقى سواء كان متعدد الأشخاص (وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا، كالإنسان)، أو غير متعدد الأشخاص (وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس)، فهو إذن كلى مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ما هو».

الشرح:

لما بين الفرق بين الكلى والجزئى، شرع فى الكلام عن الكليات (لأنها

مبادئ لما هو الغرض المقصود من وضع هذه المقالة، فإنها وضعت لبيان الموصل إلى اكتساب المجهولات التصورية، وهو القول الشارح).

أما الجزئي: فلا غرض للمنطقي فيه - لأن المنطقي إنما يبحث عن أمور معلومة إذا رتبت على وضع مخصوص أدت إلى حصول أمر مجهول، فإن كان المجهول أمرا تصوريا وقع الترتيب في بعض الكليات، وسمى ذلك تعريفا (كما ستعرفونه في موضعه، إن شاء الله).

ولما كانت الجزئيات إنما تدرك بالحس لا يمكن أن يؤدى ترتيب المحسوسات الوصول إلى محسوس آخر مجهول.

أقول: لما كان الأمر كذلك، لم يكن للمنطقي من ذكر الجزئيات غرض، وإنهم إنما يذكرونها عند كلامهم عن الكلى، ليتميز الكلى تمام التمييز (إذ بضدها تتمايز الأشياء).

ثم اعلموا أن الكليات خمس، وهي: ١- النوع ٢- والجنس ٣- والفصل ٤- والخاصة ٥- والعرض العام، وستعرفون الفرق بينها، إن شاء الله.

وهذه الخمسة تنقسم أولا إلى ثلاثة أقسام: لأن الكلى إن كان تمام ماهية ماتحته من الأفراد، فهو النوع.

وإن كان داخلا فيها (أي جزءا من الماهية)، فهو الجنس والفصل.

وإن كان خارجا عن الماهية، فهو الخاصة والعرض العام.

والداخل في الماهية يسمى ذاتيا، والخارج عنها يسمى عرضيا.

وقد يطلق الذاتي على ماليس بخارج، فيكون الكلى الذى هو تمام الماهية داخلا في الذاتي، وتكون القسمة ثنائية، أما على الأول فيكون ما هو تمام الماهية واسطةً بين الذاتي والعرضي، وتكون القسمة ثلاثية.

وقيل: «الذاتى ما كان داخلا في ماهية الأفراد (سواء كان عينًا أو جزء)، والعرضى ما ليس بداخل، وعلى هذا فما هو تمام الماهية (وهو النوع) ذاتي، والقسمة ثنائية.

١ - النوع:

ثم إن الكلى (الذى هو تمام ماهية ما تحته من الجزئيات) هو النوع الحقيقى - كالإنسان، فإنه تمام ما هية (أى حقيقة) أفراده من محمد، وعلى، ومصطفى غيرها من أفراد هذا النوع، فإنها كلها تشترك فى الإنسان، ولا تزيد عن مفهومه إلا بعوارض مشخصة تميز بعض أفراده عن بعض، وتلك العوارض المميزة أمور خارجة عن حقيقة أفراد الإنسان (بدليل أنها قد تزول عن شخص ويتجدد غيرها، ومع ذلك يبقى هذا الشخص إنسانا - كالصغر يزول بالكبر، والقصر يزول بالطول مع بقاء الإنسانية فى جميع الأحوال. فدل ذلك على أن الإنسان هو تمام ماهية ما تحته من الأفراد، وكل كلى هذا شأنه يسمى نوعا حقيقيًا[٩]).

أقسام النوع باعتبار الأفراد

ثم إن النوع الحقيقى إما أن يكون متعدد الأفراد فى الخارج، أو لا يكون فإن كان متعدد الأفراد فى الخارج (كالإنسان)، فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا.

وإن لم يكن متعدد الأشخاص فى الخارج، بل انحصر نوعه فى فرد واحد كالشمس (فإنها اسم لكل كوكب نهارى، ولكن انحصر هذا النوع فى فرد واحد)، فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة.

والسر فى ذلك: أن فى السؤال عن الشىء -بما هو- إنما يكون لطلب تمام ماهية ذلك الشىء؟ فإذا سئل بما هو عن شىء واحد مثل «ما هوا هذا السوار؟». كان الجواب بتمام حقيقة المسئول عنه فتقول: «هو ذهب» فكلمة «ذهب» وقعت جوابا للسؤال بما هو عن شىء واحد وأفادت تمام ماهيته، فهو جواب بحسب الخصوصية.

(٩) احترازًا عن النوع الإضافى الذى سيأتى بيانه.

أما إذا جمع السائل بما هو عددا من الأشياء فى سؤاله، كان طالبا لتمام ماهيتها المشتركة بينها، فإذا قيل ما هو هذا السوار، وهذا الخاتم، وهذا القرط؟» كان الجواب «إنها ذهب»، وهو تمام ماهيتها المشتركة، فهو جواب بحسب الشركة.

وإن كان النوع غير متعدد الأشخاص، بل انحصر نوعه فى فرد واحد كالشمس كان السائل بما هو طالبا لماهيته المختصة به، فيكون الجواب بالماهية بحسب الخصوصية المحضة.

وإذا تقرر أن النوع قد يقال على كثيرين، إن كان متعدد الأفراد، وقد يقال: على واحد فقط إن لم يكن متعدد الأفراد - فيكون تعريفه: هو «كلى مقول على واحد أو على كثيرين، متفقين بالحقائق، فى جواب ما هو».

فـ«الكلى» جنس فى التعريف يشمل سائر الكليات، و«المقول على واحد» ليدخل فيه النوع غير المتعدد الأشخاص، وقوله: «أو على كثيرين» ليشمل المتعدد الأشخاص، و«متفقين بالحقائق» فصل أول فى التعريف يخرج به الجنس (فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، كما سيأتى بيانه)، و«فى جواب ما هو» فصل ثانٍ خرج به الفصل والخاصة (إذ هما يقالان: فى جواب أى شيء هو)، كما خرج به العرض العام (فإنه لا يقال: فى الجواب أصلا).

هذا هو تعريف النوع، كما ذكره المصنف.

وقد لوحظ عليه أمور: أحدها: أن لفظ المقول (المحمول) على كثيرين يساوى فى معناه لفظ الكلى، فيكون ذكر الكلى فى التعريف حشوا، لا حاجة إليه.

ثانيها: أنه بعد ما تقرر أن المدار فى كلية الكلى على أن نفس تصوره لا يمنع من الشركة فيه سواء كان فى الخارج متعدد الأفراد، أو ليس بمتعددها، بل ولو لم يوجد له، فرد واحد، كما سبقت الإشارة إليه - فاعتبار المصنف للخارج فى تقسيمه النوع إلى المقول على كثيرين، والمقول على واحد

خروج عن اصطلاحات الفن .

ثالثها : أن يقال للمصنف : ماذا تعنى بـ «الكثيرين» فى قولك : «أو على كثيرين؟» إن أردت به الكثيرين مطلقا (أى سواء كانوا موجودين فى الخارج أم لم يكونوا) لزمك أن فى قولك : «المقول على واحد» استدراك لا داعى إليه ، لأن النوع غير المتعدد الأشخاص فى الخارج هو مقول على كثيرين فى الذهن ، وإن أردت به الكثيرين فى الخارج فقط ، لم يكن التعريف جامعا ، لخروج الأنواع التى لا وجود لها فى الخارج أصلا .

فالصواب فى التعريف : أن يحذف لفظ «الكلى» ولفظ «على واحد» بل يقال : «النوع : هو المقول على كثيرين ، متفقين بالحقائق ، فى جواب ما هو» وحينئذ يكون كل نوع مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا .

٢- الجنس:

١٩ - «وإن كان الثانى : فإن كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ، ويسمى جنسا ، ورسموه بأنه (كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو) .

الشرح:

القسم الثانى من أقسام الكلى -وهو : ما كان داخلا فى الماهية ، أى جزءً منها- هو الجنس والفصل .

لأن الجزء إما أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر ، أو لا يكون ، والثانى هو الفصل (وسيأتى الكلام عنه فى حينه) .

أما الأول فهو الجنس ، ولنتكلم الآن عنه .

فنقول : الجنس : هو جزء مشترك من الماهية ، أى الجزء الذى تشارك الماهية نوع آخر أو أنواعٌ أخرى فيه ، ويكون تمام المشترك بين الماهية والنوع الآخر ، أو الأنواع الأخرى .

والمراد بـ «تمام المشترك» : هو الجزء الذى يكون آخر الأجزاء المشتركة بين الماهية ونوع آخر بحيث لا يكون بعده شيء مشترك بين الإنسان والنوع الآخر ، مثل الحيوان ، فإن الإنسان والفرس لا يشتركان فى شيء بعده ، ولنوضح لكم ذلك بالمثال .

فنقول : «الحيوان» مثلا هو تمام المشترك بين الإنسان والفرس ، وهو جزء من ماهيتهما .

أما إنه جزء من ماهيتهما ، فلأن ماهية الإنسان مركبة من جزءين هما : «حيوان» و «ناطق» - فالحيوان جزء ماهية الإنسان ، وماهية الفرس أيضًا مركبة من حيوان وصاهل ، فالحيوان جزء منها .

وأما إنه تمام الجزء المشترك بينهما ، فلأن أى جزء يشترك فيه الإنسان والفرس ، فلا بد أن يكون إما نفس الحيوان ، أو جزء من الحيوان .

مثلا يشترك الإنسان مع الفرس فى أنهما جسم نام ، والجسم النامى جزء من الحيوان ، ويشتركان فى الجوهر ، وهو جزء من الحيوان ، ويشتركان فى الحساس وهو جزء من الحيوان . . وهكذا - فلا يوجد جزء تشترك فيه ماهية الإنسان والفرس إلا ويكون هو إما نفس الحيوان ، أو جزء منه ، فالحيوان جنس ، لأنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والفرس .

ومثال آخر : «الحيوان» مثلا يشترك مع النبات فى أنهما جسم نامٍ وهو تمام الجزء المشترك بينهما - بحيث لا يوجد جزء مشترك بينهما إلا ويكون إما نفس الجسم النامى ، أو داخلا فيه فيكون الجسم النامى جنسا ، لأنه تمام الجزء المشترك بين الحيوان والنبات .

وبناء على ذلك ، فالجنس لا يقال : فى جواب ما هو إلا بحسب الشركة المحضة ، لأنه لا بد أن يكون تمام الجزء المشترك بين ماهيتين أو أكثر ،

ويقع جوابا للسؤال بما هو عن الماهية وما يشاركها فيه.

فإذا قيل: «الإنسان والفرس ما هما؟» - كان الجواب أنهما «حيوان» لأن السائل بما هو يطلب تمام الماهية، وتمامها في الإنسان والفرس هو الحيوان، إذ هو تمام الـ... المشترك بينهما.

أما إذا أفرد أحدهما في السؤال، وقال: «الإنسان ما هو؟» - فلا يصلح في الجواب «الحيوان»، لأنه ليس تمام ماهية الإنسان، بل جزء منها، إذ ماهية الإنسان «حيوان ناطق».

إذا تقرر هذا فنقول: قد عرّف المصنف الجنس بأنه: «كلي مقول على كثيرين، مختلفين بالحقائق، في جواب ما هو».

فلفظ «الكلي» مستدرك كما مر، و «مقول على كثيرين» جنس يشمل سائر الكليات، و «مختلفين بالحقائق» فصل أخرج النوع، فإنه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق، كما مر، و «في جواب ما هو» فصل آخر أخرج الفصل والخاصة والعرض العام على قياس ما سبق في تعريف النوع.

مراتب الأجناس

٢٠ - (وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية. وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها، وعن كل ما يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد إن كان الجواب عنها. وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها، وعن بعض آخر. ويكون هناك جوابان إن كان بعيدا بمرتبة واحدة (كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان)، وثلاثة أجوبة إن كان بعيدا بمرتبتين (كالجسم) وأربع أجوبة إن كان بعيدا بثلاث مراتب (كالجوهر)، وعلى هذا القياس».

الشرح:

اعلموا أن للكلى ناحيتين: الأولى: من حيث هو مفهوم عقلي.
والثانية: من حيث هو صادق على كثيرين.

فمن الناحية الأولى ينقسم: إلى ما هو تمام ماهية من الجزئيات، وما هو جزء منها، وما هو خارج عنها (كما مر).

ومن الناحية الثانية: إن كان أفراده أشخاصا جزئية فهو النوع - كالإنسان. فإنه يصدق على محمد، وعلى وزيد، وبكر، وغيرها من الأفراد.

وإن كانت أنواعا فهو الجنس - كالحيوان، فإنه يصدق على الإنسان، والفرس، وغيرهما من الأنواع.

وكذلك إذا كان أفراد الكلى أجناسا فهو جنس أيضًا - كالجسم النامى، والجسم المطلق؛ فإن الحيوان والنبات فردان للجسم النامى وهما جنسان، وكذلك الجسم النامى والجماد جنسان مع أنهما فردان للجسم المطلق.

ولزيادة الإيضاح، نرى أن علماء هذا الفن قد ربتوا الكليات حتى يتسنى لهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم.

فوضعوا الإنسان، ثم الحيوان، ثم الجسم النامى، ثم الجسم المطلق، ثم الجوهر.

فالإنسان نوع، لأنه تمام ماهية ما تحته من الجزئيات الصادق عليها.

والحيوان جنس للإنسان، لأنه جزء ماهيته، وهو تمام المشترك بين الإنسان والفرس وغيره مما يشارك الإنسان فيه.

والجسم النامى جنس للإنسان أيضًا: لأنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والنباتات - فإذا سئل الإنسان والنبات ما هما؟ كان الجواب: (جسم نام).

وكذلك الجسم المطلق جنس للإنسان، لأنه كمال الجزء المشترك بين الإنسان والمعدن مثلا - فإذا قيل: الإنسان والمعدن ما هما؟ كان الجسم هو الجواب.

وكذلك الجوهرهو جنس للإنسان، لأنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان، والعقل، والنفس، اللذين هما جوهر مجرد، والإنسان جوهر مادى.

فإذا قيل: الإنسان والعقل ما هما؟ وقع الجوهر جوابا عن ذلك السؤال. ومن هنا يظهر لكم أنه يصح أن يكون لماهية واحدة أجناس متعددة تختلف قربا، وبعدا عن تلك الماهية. إذا تقرر تلك، فنقول: ينقسم الجنس إلى قسمين: ١- قريب ٢- وبعيد.

لأنه إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه، فهو جنس قريب، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، فإنك إذا قلت: الإنسان والفرس ما هما؟ فالجواب: (حيوان) وكذلك إذا سألت عن الإنسان وجميع الأنواع التى تشاركه فى الحيوانية، كان الحيوان هو الجواب.

وإن كان الجواب عن الماهية عن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر، فهو جنس بعيد - كالجسم النامى بالنسبة إلى الإنسان، فإنك إذا سألت: (الإنسان والنبات ما هما؟)، كان الجواب هو: (جسم نام).

أما إذا قلت: (الإنسان والفرس ما هما؟) لم يصلح الجسم النامى جوابا، لأنه ليس تمام المشترك بينهما، بل تمام المشترك بينهما هو الحيوان، وإن كان الجسم النامى جنسا قريبا بالنسبة إلى النبات، لأنه جوابا عنه وعن جميع ما يشاركه فيه.

وكذلك الجسم المطلق بالنسبة إلى الإنسان والنبات جنس بعيد لأنك إذا قلت: (الإنسان والنبات والمعدن ما هم) كان الجواب: (جسم).

فإذا قلت: (الإنسان والنبات ما هما؟) لم يصلح للجواب (الجسم) لأن تمام المشترك بينهما هو (الجسم النامى) لا (الجسم المطلق) ولكنه جنس قريب بالنسبة إلى المعدن والحجر مثلا، وكذلك الجوهر؛ فإنه بالنسبة إلى الإنسان والنبات والمعدن جنس بعيد، وبالنسبة إلى العقل والنفس جنس قريب فإنك

إذا قلت : (العقل والإنسان والنبات ما هى؟)، فالجواب : هى جوهر، وإذا أشركت مع العقل أى شىء يشاركه فيه، كان الجواب هو : (الجوهر)، أما إذا سألت عن شىء من الماهيات ولم تشرك معها العقل أو النفس، فلا يصلح الجوهر جوابا.

وإذا علمتم الضابط فى قرب الجنس وبعده، ظهر لكم أن مراتب البعد متفاوتة - فالجسم النامى بالنسبة إلى الإنسان بعيد بمرتبة واحدة، والجسم المطلق بعيد عنه بمرتبتين، والجوهر بعيد عنه بثلاث مراتب.

ومن ثم تختلف الأجوبة عن الماهية، فيكون هناك جوابان إن كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة - كالجسم النامى بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحيوان جواب، وهو جواب ثانٍ، وثلاثة أجوبة إن كان بعيدا بمرتبتين - كالجسم المطلق بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحيوان والجسم النامى جوابان، وهو جواب ثالث، وأربع أجوبة إن كان بعيدا بثلاث مراتب - كالجوهر بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحيوان والجسم النامى والجسم المطلق ثلاثة أجوبة، والجوهر جواب رابع، وعلى هذا القياس، فعدد الأجوبة : بعدد مراتب البعد، مع زيادة الجواب بالجنس القريب.

٣- الفصل:

٢١- (وإن لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر، فلا بد إما أن لا يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر أصلا. كالناطق بالنسبة إلى الإنسان أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له كالحساس. وإلا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر، ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع، لأن المقدر خلافة بل بعضه، ولا يتسلسل بل

ينتهى إلى ما يساويه فيكون فصل جنس، وكيفما كان يميز الماهية عن مشاركها فى جنس أو فى وجود فكان فصلا).

الشرح:

(هذا بيان للجزء الثانى من أجزاء الماهية، وهو الفصل)، وقد قلنا: إن جزء الماهية إن كان تمام المشترك بينها وبين نوع آخر، فهو الجنس، وإلا فهو الفصل.

لأنه إذا لم يكن مشتركا بين الماهية ونوع آخر أصلا كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فهو مميز لها عن جميع ماعداها من الماهيات.

وإذا كان مشتركا بين الماهية وبين غيرها كالحساس بالنسبة إلى الإنسان فهو مميز لها عن بعض أغيارها. ويسمى ذلك المشترك فصل جنس، لأن الحساس فى الحقيقة هو فصل للحيوان مختص به مميز له عن جميع أغياره، والحيوان جنس للإنسان، فجميع أغياره هى بعض أغيار الإنسان، فيكون الحساس فصلا للإنسان أيضًا يميزه عن بعض أغياره التى هى جميع أغيار الحيوان.

فالفصل: إما أن يميز الماهية عن كل الماهيات كالناطق للإنسان والحساس للحيوان، وإما أن يميزها عن بعض الماهيات فقط، كالحساس بالنسبة إلى الإنسان، فيكفينا من الفصل أن يميز الماهية فى الجملة.

ثم إن فصل الجنس هو بعضه، والجنس هو تمام المشترك بين الماهية وما يشاركها فيه، فيكون فصل الجنس بعضا من تمام المشترك.

١ - ولا بد أن يكون مساويا له، أى يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر كالحساس للحيوان، فإن الحيوان هو تمام المشترك بين الإنسان والفرس، والحساس جزء منه فهو بعض تمام المشترك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو أيضًا مساوٍ له، فكل حيوان حساس، وكل حساس حيوان.

وإنما وجب أن يكون فصل الجنس مساويا له لأنه لو لم يكن مساويا له

لكان إما مباينا له أو أخص منه أو أعم منه، والكل باطل، وإليكم البيان.

٢- لا جائز أن يكون بعض تمام المشترك مباينا له؛ لأن الكلام فى الأجزاء المحمولة على الكل، ومحال أن يحمل الشىء على مباينه، فلا يقال: البياض سواد، ولا السواد بياض مثلا، فلو كان الحساس مثلا مباينا للحيوان لما صح حمله عليه فى قولنا: (الحيوان حساس) لكنه يصح. فدل ذلك على أن جزء تمام المشترك ليس مباينا له.

٣- ولا جائز أن يكون أخص منه، إذ لو كان بعض تمام المشترك أخص منه لوجد تمام المشترك بدونه، وإنه محال. ضرورة امتناع وجود الكل بدون جزئه.

٤- ولا جائز أن يكون أعم منه، إذ لو كان بعض تمام المشترك أعم من تمام المشترك لكان موجودا فى نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم، وحينئذ يكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الآخر، وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه، فيكون للماهية تماما مشترك، فلو كان بعض تمام المشترك أعم من تمام المشترك الثانى أيضًا لزم أن يتحقق فى نوع آخر، ويوجد للماهية تمام مشترك ثالث وهلم جرا، فإما أن يوجد تمام مشتركات لا نهاية لها، فيلزم تركب الماهية من أجزاء غير متناهية، وهو محال، أو ينتهى إلى بعض تمام مشترك مساوٍ له، وهو المطلوب.

وإليكم توضيح ذلك بالمثال: الحيوان والحساس أجزاء لماهية الإنسان، والحيوان جنس لها؛ لأنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس، والحساس فصل للإنسان؛ لأنه بعض تمام المشترك أى جزء للحيوان، ومن هنا كان الحساس جزءا للإنسان أيضًا؛ لأن جزء الجزء جزء، والحساس يجب أن يكون مساويا للحيوان على معنى أن كل ما يصدق عليه هذا يصدق عليه ذاك، وبالعكس.

ولا يصح أن يكون الحساس مباينًا له وإلا لما صح حمله عليه، ولا أخص منه، وإلا لوجد الحيوان -وهو الكل- بدون الحساس وهو الجزء وإنه محال.

ولا أعم منه إذ لو كان الحساس أعم من الحيوان لوجد فى نوع آخر بدون الحيوان تحقيقا لمعنى العموم، ولنفرض هذا النوع الآخر هو الشجر مثلا فيكون الحساس مشتركا بين الإنسان والشجر، والفرض أنه ليس تمام المشترك بل بعضه، فيكون للإنسان تمام مشترك ثانٍ يكون الحساس جزءً منه أيضًا، فلو فرض أن الحساس أعم منه أيضًا لوجد فى نوع ثالث بدون تمام المشترك الثانى، ويكون بعضا من تمام المشترك الثالث، وهلم جرا، فإما أن يستمر الأمر إلى غير نهاية أو ينتهى إلى تمام مشترك يكون الحساس مساويا له. والأول باطل لما يلزمه من تركب ماهية الإنسان من أجزاء غير متناهية، والثانى هو المطلوب.

والخلاصة: أن الفصل إما أن يكون مختصا بالماهية كالناطق للإنسان والحساس للحيوان، وإما أن يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له كالحساس للإنسان، وأيا ما كان فهو مميز للماهية، إما تمييزا تاما كالناطق للإنسان، وإما تمييزا فى الجملة كالحساس للإنسان.

تنبيه: قد علم مما ذكرنا أن الفصل مميز للماهية عما يشاركها فى جنس، كما علم أن فصل الجنس يميزه عن مشاركاته فى جنس أعلى منه، وفصل الجنس الأعلى يميز عما يشاركه فى جنس أعلى منه وهكذا. ولكن هل يستمر الأمر إلى غير نهاية حتى إن كل ماهية لها فصل يلزم أن يكون لها جنس إلى غير نهاية؟

والجواب: لا، بل لا بد من الانتهاء إلى جنس أعلى ليس فوقه جنس ويتركب من جزءين متساويين أو أجزاء متساوية ليس أحدها جنسا، بل هى فصول للماهية تميزها عن مشاركاتها فى الوجود، وإلى ذلك أشار صاحب «الرسالة الشمسية» بقوله: «وكيفما كان يميز الماهية عن مشاركها فى جنس، أو فى وجود فكان فصلا» اهـ.

فالماهية إن كان لها جنس كالإنسان، فإن الحيوان جنس له فيميّزه الفصل عن المشاركات فى الجنس، وإن لم يكن لها جنس بأن كانت أعلى الأجناس

كالجوهر فالفصل يميزها عن بعض مشاركاتها فى الوجود والشيئية .

هذا هو رأى المتأخرين من المناطقة . وقد رده الشارح بما سأذكر لكم قريبًا .

٢٢- «ورسموه بأنه كلى يحمل على الشىء فى جواب أى شىء هو فى جوهره، فعلى هذا لو تركبت حقيقة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كان كل منها فصلا لها لأنه يميزها عن مشاركها فى الوجود» .

الشرح:

قد رسموا الفصل بأنه: كلى يحمل على الشىء فى جواب أى شىء هو فى جوهره، كالناطق والحساس بالنسبة إلى الإنسان .

فالكلى: جنس يشمل جميع الكليات، وقولنا: «يحمل على الشىء فى جواب أى شىء هو» فصل يخرج الجنس والنوع والعرض العام؛ لأن الأولين يقالان فى جواب: «ما هو» ، والعرض العام لا يقال: فى الجواب أصلا، وقولنا: «فى جوهره» يخرج الخاصة، وذلك لأن السائل بـ «أى شىء هو» إنما يطلب ما يميز الشىءَ. وإن كان الفصل والخاصة يقعان فى «جواب أى شىء هو» غير أن الفصل لما كان جزء الماهية كان مميزا لها فى ذاتها وجوهرها .

وأما الخاصة فلما كانت خارجة عن الماهية كانت مميزة لها باعتبار كونه عارضًا كما سيأتى .

ورب قائل يقول: ما دام يكفى فى جواب الإنسان أى شىء هو فى ذاته؟ أن يقال: هو حساس مثلا، وهو لا يميزه عن جميع ما عداه، بل عن البعض فقط، فلم لا يكفى فى الجواب الحيوان مع أنه مساو للحساس؟ فيكون مميزا للإنسان فى الجملة مثل الحساس، وعلى ذلك يدخل الجنس فى تعريف الفصل، فلا يكون مانعا .

والجواب: أنه لا بد فى الفصل من اعتبار كونه مميزا مع كونه ليس بتمام

المشترك، فلا يرد ما ذكره.

هذا، وقد عرفتم أنه لا يلزم فى الفصل أن يميز الشىء عن مشاركاته الجنسية، بل ربما يميِّز الماهية عما يشاركها فى الوجود، وذلك إذا لم يكن لها جنس، كالجنس الأعلى والفصل الأخير مثل الجوهر والناطق.

وهذا ما أشار بقوله: فعلى هذا لو تركبت حقيقة من أمرين متساويين، أو أمور متساوية كان كل منها فصلا لها؛ لأنه يميزها عن مشاركها فى الوجود» اهـ

مراتب الفصل

٢٣- «والفصل المميز للنوع عن مشاركيه فى الجنس قريب إن ميزه عنه فى جنس قريب كالناطق للإنسان، وبعيد إن ميزه عنه فى جنس بعيد كالحساس للإنسان».

الشرح:

ينقسم الفصل المميز للنوع عن مشاركيه فى الجنس إلى قسمين:
١- قريب ٢- وبعيد.

وذلك لأنه إن ميز النوعَ عما يشاركه فى جنسه القريب فهو فصل قريب كالناطق للإنسان، فإنه يميزه عن الفرس مثلا، وهو يشاركه فى الحيوان الذى هو جنس قريب لهما.

وإن ميز الفصل النوع عما يشاركه فى جنسه البعيد، فهو فصل بعيد كالحسائس للإنسان، فإنه يميزه عن النبات، وهو يشاركه فى الجسم النامى الذى هو جنس بعيد للإنسان[10].

(١٠) وإنما لم يعتبر فى تقسيم الفصل إلى قريب وبعيد إلا المميز عن المشاركات الجنسية؟ لأن الفصل المميز عن المشاركات فى الوجود ليس محقق الوجود بل هو محض افتراض.
قال الشارح القطب فى ذلك ما نصه: «وإنما اعتبر القرب والبعد فى الفصل المميز للجنس؟

أقسام الكلى الخارج عن الماهية

٢٤ - «وأما الثالث فإن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم، وإلا فهو العرض المفارق، واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشى، وقد يكون لازما للماهية كالزوجية للأربعة، وهو إما بيّن، وهو الذين يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا فى جزم الذهن باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة، وإما غير بين وهو الذى يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوى الزوايا الثلاث للقائمتين للمثلث، وقد يقال: البين على اللازم الذى يلزم من تصور ملزومه تصوره، والأول أعم، والعرض المفارق إما سريع الزوال

لأن الفصل المميز فى الوجود ليس متحقق الوجود، بل هو مبنى على احتمال يذكر، وربما يمكن أن يستدل على بطلانه، بأن يقال: لو تركبت ماهية حقيقية من أمرين متساويين، فإما أن لا يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال، ضرورة وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض، أو يحتاج، فإن احتاج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور وإلا يلزم الترجيح بلامرجح؛ لأنهما ذاتيان متساويان فاحتياج أحدهما إلى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر إليه.

أو يقال: لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من أمرين متساويين فأحدهما إن كان عرضا فيلزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محال، وإن كان جوهرا فإما أن يكون الجوهر نفسه فيلزم أن يكون الكل نفس جزئه وإنه محال، أو داخلا فيه وهو أيضاً محال، لامتناع تركب الشئ من نفسه ومن غيره، أو خارجا عنه فيكون عارضا له، لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الآخر، فلا يكون العارض بتمامه عارضا، وإنه محال- فلينظر فى هذا المقام فإنه من مطارح الأذكياء».

ش. ص. ٢٧/ ٢٧٢ من مجموع الحواشى الطبعة الأميرية سنة ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م. والشارح بهذا يشير إلى رأى المتقدمين الذين يمنعون تركب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية.

كحمرة الخجل وصفرة الوجل، وإما بطيئه كالشيب والشباب».

الشرح:

ولقد علمتم أن الكلى إن كان تمام ماهية ما تحته من الجزئيات -فهو النوع، وإن كان جزءا لها- فهو الجنس أو الفصل.

أما إن كان خارجا عنها فلا يخلو أمره: إما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية، أو يمكن انفكاكه عنها.

والأول: يسمى عرضا لازما، كالزوجية للأربعة، والثانى: يسمى عرضًا مفارقا كالكتابة بالفعل للإنسان.

ثم إن العرض اللازم قسمان: الأول: ما يلزم الماهية من حيث هى هى كالزوجية للأربعة، والفردية للثلاثة، فإن الأربعة من حيث هى لا يفارقها الزوجية، وكذا الثلاثة لا تفارقها الفردية.

والثانى: ما يلزم الماهية الموجودة فى ضمن أفرادها فى الخارج كالسواد للزنجى؛ إذ السواد يلزم ماهية الزنجى من حيث الوجود الخارجى، ولكنه لا يلزم ماهيته من حيث ذاتها، لأن ماهية الزنجى هى ماهية الإنسان، ولو كان السواد من لوازمها لكان كل إنسان أسود وإنه باطل.

ثم لازم الماهية ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: غير البين.

والثانى: البين بالمعنى الأعم.

والثالث: البين بالمعنى الأخص.

وإليكم بيان ذلك بالتفصيل:

١ - أما غير البين: - فهو الذى لا يدرك العقل اللزوم بينه وبين الماهية إلا بالدليل، كلزوم الحدوث للعالم. ولزوم كون زوايا الثلاث للمثلث تساوى قائمتين، فإن الحدوث وإن كان لازما للعالم لكن جزم العقل به

يحتاج إلى دليل، وكذلك مساواة زوايا الثلاث للقائمتين أمر لازم للمثلث، لكن لزومه غير بيّن، بل يحتاج بيانه إلى دليل هندسي.

٢- وأما اللزوم البين بالمعنى الأعم: فهو ما يكون تصور الملزوم، واللازم كليهما كافيا في جزم العقل باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة، وتصور الانقسام بمتساويين جزم بأن الثاني لازم للأول من غير توقف على دليل، بل بمجرد تصورهما.

٣- وأما البين بالمعنى الأخص: فهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم كي يجزم العقل باللزوم بينه وبين لازمه، ككون الاثنين ضعفا للواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك بمجرد تصورها أنها ضعف الواحد دون احتياج إلى شيء آخر.

وإنما كان هذا أخص من سابقه لأنه متى اكتفى في اللزوم بتصور واحد يكتفي بتصورين من باب أولى، ولكن إذا كان لا بد من تصورين فلا يكفي تصور واحد، ومن ثم كان كلما تحقق اللزوم بالمعنى الأخص تحقق بالمعنى الأعم دون العكس.

وأما العرض المفارق: وهو ما يمكن انفكاكه عن الماهية، فإما سريع الزوال كحمرة الخجل، وصفرة الوجل، وإما بطيء الزوال كالشباب والشيب، وإما دائم لا يزول مع إمكان زواله كحركات الأفلاك.

٢٥- «وكل واحد من اللازم والمفارق إن اختص بأفراد حقيقية واحدة، فهو الخاصة كالضاحك، وإلا فهو العرض العام كالماشي وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحد فقط قولا عرضيا، والعرض العام بأنه كلي مقول على أفراد حقيقية واحدة وغيرها قولا عرضيا، فالكليات إذن خمس: نوع، وجنس، وفصل، وخاصة، وعرض عام.

تعريف الخاصة والعرض العام

الشرح:

ينقسم كل من العرض اللازم والمفارق إلى قسمين: الأول: الخاصة، والثانى: العرض العام.

وبيان ذلك: أنه إن اختص بأفراد حقيقة واحدة، فهو الخاصة، كالضاحك والمتعجب الخاصان بالإنسان، وإن لم يختص بحقيقة واحدة، بل يعمها وغيرها: فهو العرض العام، كالماشى الذى يعمّ أنواع الحيوان.

ورسمو الخاصة بأنها: كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا، فلفظ «كلية» مستدرك كما مر، و «المقول» إلخ جنس، وكلمة «فقط» تخرج الجنس والعرض العام، و «قولا عرضيا» يخرج النوع والفصل، كما لا يخفى.

ورسموا العرض العام بأنه: كلى مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا. فيخرج بقوله: «وغيرها» النوع، (كالإنسان)، والخاصة، وبقوله: «قولا عرضيا» يخرج الجنس، وفصل الجنس (كالحسّاس)، وذلك ظاهر.

وعلى ذلك تكون الكليات خمس:

١- النوع. ٢- الجنس. ٣- الفصل.
٤- الخاصة. ٥- العرض العام.

تنبيهات:

١- التنبيه الأول: أن المصنف جعَل تعريفات الكليات رسوما لا حدودا لها، وقد بيّن الشارح وجهة نظره فى ذلك بما حاصله: أنه يجوز أن يكون لها ماهيات غير تلك المفهومات المذكورة وتكون تلك الماهيات حدوداً لها، فلما لم يتيقن من ذلك سمى هذه المفاهيم رسوما.

ثم ردّ الشارح وجهة نظره، بأن الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها عند العقل أولا، ثم وضعت لها أسماء فلا يكون لها معان غير تلك المفهومات المذكورة، فتكون تلك المفهومات حدودا لها متيقنة.

على أننا لو ذهبنا مع المصنف بعدم العلم بأنها حدود، لا يلزم منه العلم بأنها رسوم، فكان المناسب أن يسميها تعريفات حتى يكون شاملا للحد والرسم.

والجواب: أن المصنف ذكر الخاص -الرسم- وأراد منه العام - التعريف-

٢- التنبيه الثاني: أن المصنف مثل للكليات بـ «الناطق والضاحك والماشي» لا بالنطق والضحك والمشي للتنبيه على أن المعتبر في حمل الكلي على جزئياته هو حمل المواطأة لا حمل الاشتقاق.

والفرق بينهما: أن حمل المواطأة هو حمل هو هو أي الموضوع هو المحمول، تقول: الإنسان ضاحك، فالضاحك هو نفس الإنسان في المصداق وإن غايره مفهومًا.

أما حمل الاشتقاق فهو حمل هوذو هو، والنطق والضحك والمشي وغيرها من المصادر التي لا تحمل على أفراد الإنسان بالمواطأة فلا يقال: محمد ضِحْكٌ، بل ضاحك أو ذو ضحك.

٣- التنبيه الثالث: أن المصنف قسم الكلي الخارج عن الماهية إلى قسمين: اللازم والمفارق. ثم قسم كلا منهما إلى الخاصة، والعرض العام، وبذلك يكون الكلي الخارج أربعة أقسام:

١- الخاصة اللازمة.

٢- الخاصة المفارقة.

٣- العرض العام اللازم.

٤- العرض العام المفارق.

فإذا ضممنا هذه الأربعة إلى النوع والجنس والفصل صارت الكليات

سبعًا لا خمسًا. فقوله: «فالكليات إذًا خمس» لا يتفق مع ما ذكره أولا من التقسيم.

وقد أجاب عنه بعض الكاتبين فقال: «إن الكليات سبع باعتبار الظاهر، وخمس باعتبار الواقع، لأن الخاصة ما اختص بماهية واحدة، والعرض العام ما كان غير مختص، سواء كان مفارقا أو لازما» اهـ[11].

مباحث الكلى والجزئى

٢٦- «الفصل الثالث فى مباحث[12] الكلى والجزئى: وهى خمسة: الأول: الكلى: قد يكون ممتنع الوجود فى الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ: كشريك البارى عز اسمه، وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد، كالعنقاء، وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره، كالبارى عز اسمه، أو مع إمكانه كالشمس، وقد يكون الموجود منه كثيرا إما متناهيا كالكواكب السبعة السيارة أو غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم».

أقسام الكلى باعتبار الأفراد

الشرح:

وقد عرفتم فى السابق أن مناط الفرق بين الكلى والجزئى هو: أن الكلى تصوره لا يمنع عن الشركة فيه، بخلاف الجزئى، فالمدار فى كلية الكلى على مجرد تصوره وحصوله فى العقل، وليس للأفراد الخارجية مدخل فى كون

(١١) دسوقى بتصرف ص٢٨٦ من شروح الشمسية.

(١٢) المباحث: جمع مبحث، وهو محل البحث، وهو لغةً: التفتيش، واصطلاحًا: إثبات المحمولات للموضوعات. اهـ - دسوقى صـ ٢٨٧.

المعنى كليا مادام نفس مفهوم اللفظ لا يمنع من صدقه على كثيرين .

ومن هنا جاز أن يكون مفهوم اللفظ كليا أى : صادقا (فى العقل) على كثيرين . فى حين أنه (فى الخارج) ممتنع الوجود، أو ممكن الوجود ولا يوجد له فرد، أو الموجود منه واحد فقط .

ولذلك كانت أقسام الكلى (باعتبار الخارج ستة) .

الأول : ما يمتنع وجوده فى الخارج، كشريك البارى (عز اسمه) .

الثانى : ما لاوجود له فى الخارج، مع إمكان وجوده كالعنقاء .

الثالث : ما وجد منه واحد فقط مع امتناع غيره كالبارى (تعالى وتقدس) .

الرابع : ما وجد منه فرد واحد مع إمكان غيره، كالشمس .

الخامس : ما وجد منه كثير متناه، كالكوكب السيار (فإن أفراده الموجودة سبعة[١٣]).

السادس : ما وجد منه أفراد غير متناهية كالنفس الناطقة، عند الفلاسفة القائلين بقدم العالم .

هذا هو المبحث الأول من مباحث الكلى والجزئى .

٢٧- المبحث الثانى : (إذا قلنا للحيوان (مثلا) : بأنه كلى، فهناك أمور ثلاثة : الحيوان من حيث هو هو، وكونه كليًا، والمركب منهما، والأول يسمى (كليًا طبيعيًا) والثانى يسمى : (كليًا منطقيًا)، والثالث يسمى : (كليًا عقليًا) والكلى الطبيعى موجود فى الخارج؛ لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود فى

(١٣) الكواكب السبعة السيارة (على الترتيب التصاعدى) : ١- القمر ٢- عطارد ٣- الزهرة ٤- الشمس ٥- المريخ ٦- المشترى ٧- زحل . (طبقا لما يعرفه القدماء، وقد تغير ذلك تغيرا كبيرا فى العلم الحديث)؛ فإن أصحاب العلوم الحديثة يزعمون أن لا نهاية لعدد الكواكب، وما من كوكب إلا وهو متحرك وسيّار.

الخارج وجزء الموجود موجود فى الخارج، وأما الكليان الأخيران ففى وجودهما فى الخارج خلاف، والنظر فيه خارج عن المنطق).

الشرح:

سبق أن عرفتم أن الكلى فى عرف المناطقة ما كان مفهومه غير مانع من الشركة فيه، ويريد المصنف هنا أن يبين إطلاقين آخرين للكلى، هما الكلى الطبيعى، والكلى العقلى - وهما يغايران الكلى المنطقى، وها كم بيان الفرق بينهما.

إذا قلت الحيوان (مثلا) كلى، فهناك ثلاثة مفاهيم متغايرة:

أحدهما: مفهوم الحيوان، أعنى الجسم النامى الحساس.

والثانى: مفهوم الكلى من حيث هو، أى من غير نظر إلى مادة خاصة بل مجرد ملاحظة أنه مفهوم لا يمنع العقل من صدقه على كثيرين.

والثالث: المفهوم المركب منهما، أى من الحيوان والكلى.

فالأول: يسمى (كليا طبيعيا) لأنه موجود فى الطبيعة، أى فى الخارج، أو لأنه طبيعة من الطبائع (أى حقيقة من الحقائق).

والثانى: يسمى (كليا منطقيا) لأنه يبحث عنه فى المنطق.

والثالث: يسمى (كليا عقليا) لأنه لا يتحقق إلا فى العقل.

ويقاس على ذلك باقى الكليات إذا حملت على مفهوم، كقولنا: الحيوان جنس، فمفهوم «الحيوان» من حيث عروض الجنس له، جنس طبيعى -ومفهوم الجنس من حيث هو، جنس منطقى- والمجموع جنس عقلى.

ونحو «الإنسان نوع» -فمفهوم الإنسان، من حيث كونه معروضا للنوع (يسمى نوعا طبيعيا- ومفهوم النوع من حيث هو، نوعا منطقيا - والمجموع (نوعا عقليا) وعلى هذا القياس.

والكلى الطبيعى موجود فى الخارج، بدليل أنه داخل فى تركيب مفهوم

جزئه الموجود فى الخارج، وجزء الموجود فى الخارج موجود فى الخارج.

مثلا: الحيوان جزء من زيد الموجود، فهو إذن موجود فى الخارج.

أما الكليان الأخيران: ففى وجودهما فى الخارج خلاف، والبحث فيه ليس من شأن علم المنطق بل هو من مسائل الحكمة (أى الفلسفة) والكلام فيه طويل وغير يسير.

بيان النسب بين الكليين

٢٨ - «الثالث: الكليان متساويان إن صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والناطق، وبينهما عموم وخصوص مطلق إن صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان، وبينهما عموم وخصوص من وجه إن صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط، كالحيوان والأبيض ومتباينان إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والفرس).

الشرح:

إذا نسبنا كليين أحدهما إلى الآخر من حيث ما يصدق عليه كل منهما، وجدنا الأمر لا يخلو عن نسب أربع:

١ - التساوى.

٢ - العموم والخصوص المطلق.

٣ - العموم والخصوص الوجهى (من وجه).

٤ - التباين.

وذلك لأن الكليين: إما أن يتصادقا معا، أى يصدق كل منهما على كل

ما يصدق عليه الآخر، نحو: الإنسان والناطق، فإن كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، فالكليان حينئذ متساويان.

وإما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان. . فإن كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسانا.

فالنسبة بينهما هى العموم والخصوص المطلق- فالحيوان أعم من الإنسان لشموله جميع أفراد الإنسان، والإنسان أخص منه لأنه مندرج فيه.

وإما أن يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط، كالحيوان والأبيض. . فإن بعض الحيوان أبيض، وبعض الأبيض حيوان، والنسبة بينهما هى العموم والخصوص من وجه، لأن كل واحد منهما يشتمل على بعض أفراد الآخر وغيره - فيكون أعم من الآخر والآخر أخص منه، ومن وجهة أخرى ذلك الآخر هو أيضًا يشتمل على بعض أفراد الأول وغيره، فيكون من هذه الجهة أعم من الأول والأول أخص منه، مثلا: إذا لوحظ أن الحيوان يشمل الحيوان الأبيض وغير الأبيض، كان بهذا الاعتبار أعم من الأبيض، وكان الأبيض أخص منه، وإن لوحظ أن الأبيض يشمل الحيوان الأبيض وغيره، كان الأبيض من هذه الجهة أعم من الحيوان والحيوان أخص منه، فكل منهما أعم من الآخر من وجه، وأخص منه من وجه آخر.

وإما أن لا يصدق واحد من الكليين على شىء مما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والفرس، إذ لا شىء من الإنسان بفرس، ولا شىء من الفرس بإنسان. فهما متباينان، هذه هى النسب بين أى كلى وآخر.

وأما إذا نسبت جزئيا إلى جزئى آخر، كان بينهما تباين دائما، نحو: محمد وعلى - لأن كلا منهما يتميز عن الآخر بعوارضه المشخصة له.

وإذا نسبت جزئيا إلى كلى، فإن كان مندرجا تحته كان أخص منه، نحو محمد والإنسان، وإن كان غير مندرج تحته كان مباينا، نحو زيد والفرس

٢٩ - «ونقيضا المتساويين متساويان، وإلا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر، فيصدق أحد

المتساويين على ما كذب عليه الآخر (وهو محال).

ونقيض الأعم من شيء مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا، لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس، أما الأول: فلأنه لو لاذلك لصدق عين الأخص على بعض ما صدق عليه نقيض الأعم، وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم (وإنه محال).

وأما الثاني: فلأنه لولا ذلك لصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص، وذلك مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم (وهو محال).

والأعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا، لتحقق مثل هذا العموم بين الأعم مطلقا ونقيض الأخص، مع التباين الكلى بين نقيض الأعم مطلقا وعين الأخص.

ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لأنهما إن لم يصدقا معا أصلا على شيء، كاللاوجود واللاعدم، كان بينهما تباين كلى، وإن صدقا معا، كاللاإنسان واللافرس، كان بينهما تباين جزئى - ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط، فالتباين الجزئى لازم جزما».

الشرح:

ما سبق كان بيانا للنسب بين الكليين، وقد أراد المصنف أن يبين هنا النسب بين نقيضى كل كليين مما سبق، وهذه النسب أربع أيضًا، بيانها كالآتى:

أولا: إذا كان الكليان متساويين، كالإنسان والناطق، فنقيضاهما، وهما لا إنسان ولا ناطق، متساويان أيضًا، فالأفراد التى يصدق عليها لا إنسان هى بعينها الأفراد التى يصدق عليها لا ناطق، وبالعكس، ودليل ذلك أنه لو لم يصدق «لا ناطق» على كل أفراد «لا إنسان» لصدق على أفراد لا يصدق عليها «لا إنسان» فيكون «لا ناطق» صادقا على إنسان - ويلزم من ذلك صدق أحد المتساويين وهو إنسان بدون مساويه الذى هو ناطق (وذلك محال).

ثانيًا: إذا كان بين الكليين عموم وخصوص مطلق، كانت النسبة بين نقيضهما هى العموم والخصوص أيضًا - ولكن يكون نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم مطلقا.

مثلا: إذا كانت النسبة بين الكليين حديد ومعدن، هى أن الحديد أخص من المعدن، والمعدن أعم منه مطلقا - لزم أن تكون النسبة بين نقيضهما (أى لاحديد ولامعدن) هى أيضًا العموم والخصوص المطلق: لكن نقيض الأخص (وهو لاحديد) يكون أعم من نقيض الأعم (وهو لامعدن) - فإذا كنت فى الأصلين تقول: كل حديد معدن، ولاعكس، فقل فى النقيضين كل لا معدن هو لاحديد، ولاعكس.

ولما كان هذا القول يشتمل على دعويين: إحداهما: أن نقيض الأخص يصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم إذا الأول أعم من الثانى.

ثانيهما: أن نقيض الأعم لا يصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص، بل على بعضه فقط - أى ليس كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم، أقول: لما كان الأمر كذلك، فقد أقام المصنف على

إثبات ذلك القول دليلين: أحدهما: لإثبات الدعوى الأولى، والثاني: لإثبات الدعوى الثانية.

أما الدليل على أن نقيض الأخص يصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم، فهو: أنه لولا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم، وعلى ذلك يلزم أن يصدق الأخص بدون الأعم (وهو محال).

مثلا إذا قلنا: إن «لاحديد لا يشمل جميع أفراد «لامعدن» فمعنى ذلك أن هناك شيء يسمى «لامعدن» ولا يسمى لاحديد بل هو حديد فيصدق الحديد (وهو عين الأخص) على ما لا يصدق عليه المعدن وهو الأعم وذلك محال.

وأما الدليل على أن نقيض الأعم لا يصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص، بل على بعضه - أنه لولا ذلك لصدق نقيض الأعم على ما يصدق عليه نقيض الأخص، وعلى ذلك التقدير يكون النقيضان متساويين إذ قد ثبت أن نقيض الأخص صادق على جميع ما يصدق عليه نقيض الأعم، فلو كان (والحالة هذه) نقيض الأعم صادقا على جميع ما يصدق عليه نقيض الأخص كان النقيضان متساويين فتكون العينان أيضًا متساويين، إذ قد تقرر أن نقيضي المتساويين هما متساويان.

مثلا: إذا كان كل لاحديد هو لامعدن - مع أن الواقع هو أن كل لا معدن هو لاحديد كان لامعدن ولاحديد متساويين ويلزم منه أن يكون حديد ومعدن متساويين أيضًا (وهو محال)، بل المعدن أعم من الحديد، فثبت إذا، أن نقيض الأعم هو أخص من نقيض الأخص (وهو المطلوب).

ثالثًا: - إذا كان بين الكليين عموم وخصوص من وجه كالحيوان والأبيض (مثلا) فالنسبة بين نقيضيهما هي: إما العموم والخصوص من وجه (كما بين لاحيوان ولا أبيض، فإنهما يجتمعان في حجر أسود مثلا، وينفرد لا حيوان في حجر أبيض كما ينفرد لا أبيض في حيوان أسود).

وإما التباين الكلى (كما بين نقيضى حيوان ولا إنسان، فإن الحيوان ولا انسان بينهما عموم وخصوص من وجه، مع أن نقيضيها أى لاحيوان وانسان متباينان تباينا كليا، فلا يصدق الإنسان على شىء مما يصدق عليه لا حيوان ولا يصدق "لا حيوان" على شىء مما يصدق عليه إنسان.

هذا، ويمكن أن يقال: إن النسبة بين نقيضى الكليين الذين بينهما عموم وخصوص من وجه هى التباين الجزئى، فيشمل الحالتين السابقتين: أى العموم من وجه، والتباين الكلى، وذلك لأن الكليين، إن لم يصدق شىء منهما على شىء مما يصدق عليه الآخر، كانا متباينين تباينا كليا. وإن صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر دون بعض، كان بينهما تباين جزئى.

ويلاحظ أنه يصح أن يسمى التباين الكلى بالتباين الجزئى، لأنه متى ثبت البعد بين جميع أفراد الكليين فيثبت البعد بين بعضها أيضًا، وبذلك يصدق التباين الجزئى على التباين الكلى وعلى العموم من وجه.

ثم اعلموا أن قول المصنف: والأعم من شىء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا معناه: أنه لا يلزم أن يكون بين نقيضيهما عموم أيضًا، بل قد يكون بينهما عموم، وكثيرًا مّا لا يكون، فمراده هو: عدم لزوم العموم فى جميع الصور، فلا ينافى حصوله فى بعض الصور (كما بينا فى المثالين المذكورين).

رابعًا: إذا كان بين الكليين تباين كلى (كالإنسان والفرس) فالنسبة بين نقيضيهما (أى بين لا إنسان ولافرس) هى التباين الجزئى: إما فى ضمن عموم من وجه، أو فى ضمن تباين كلى.

مثلا: الإنسان والفرس متباينان تباينا كليا، ونقيضاهما (أى لا إنسان و«لا فرس») بينهما عموم من وجه - يصدقان على الجماد، وينفرد «لا إنسان فى الفرس كما ينفرد «لا فرس» فى الإنسان.

أما الوجود والعدم «مثلا» فهما متباينان تباينا كليا، مع أن نقيضيهما

أي : «لاوجود» و «لاعدم» - متباينان أيضًا تباينا كليا ، فلا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر . وإذا كان الأمر كذلك : صح قولنا : «إن بين النقيضين تباينا جزئيا ، إذ قد علمتم أن التباين الجزئي يشمل التباين الكلي والعموم من وجه .

والخلاصة : أن نقيضي المتساويين متساويان ، ونقيض الأعم المطلق أخص من نقيض الأخص ، ونقيض الكليين اللذين بينهما عموم من وجه قد يكون بينهما من عموم من وجه أيضًا ، وقد يكونان متباينين تباينا كليا ، وكذلك الحكم في نقيضي المتباينين تباينا كليا ، وينتهي بذلك المبحث الثالث .

أقسام الجزئي

٣٠- المبحث «الرابع ، الجزئي كما يقال : على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي ، فكذلك يقال : على كل أخص تحت الأعم ، ويسمى الجزئي الإضافي ، وهو أعم من الأول - لأن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي دون العكس .

أما الأول فلاندراج كل شخص تحت الماهيات المعراة عن المشخصات .

وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كليا ، وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك» .

الشرح:

اعلموا أن ما سبق في بيان معنى الجزئي والكلي - من أن الأول يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، والثاني لا يمنع من الشركة فيه - كان بيانا للجزئي والكلي الحقيقين ، ولكن هناك إطلاق آخر للكلي والجزئي بالمعنى

الإضافى .

فالجزء الإضافى هو الأخص من حيث اندراجه تحت الأعم، وعلى ذلك يكون الكلى الإضافى هو الأعم من حيث صدقه على الأخص .

مثلا : إذا قارنت بين إنسان وحيوان، كان الإنسان جزئيا بالإضافة إلى الحيوان (لأنه مندرج تحته) وكان الحيوان كليا بالإضافة إلى الإنسان (لأنه صادق عليه، وعلى الفرس مثلا) . ومن جهة أخرى : إذا قارنت بين الحيوان والجسم النامى، كان الحيوان جزئيا بالإضافة إلى الجسم النامى (لاندراجه تحته) والجسم النامى كليا بالإضافة إلى الحيوان (لصدقه عليه، وعلى النبات) .

ثم إن النسبة بين الجزئى الحقيقى والإضافى، هى أن : الثانى أعم من الأول، أى أن كل جزئى حقيقى هو جزئى إضافى ولاعكس .

أما الأو : فلأن الجزئى الحقيقى هو المشخص، وهو مندرج تحت ماهيته المجردة عن المشخصات، فيكون (من حيث هو مندرج تحت كلى (جزئيا إضافيا)[١٤] .

وأما الثانى : فلجواز أن يكون الجزئى الإضافى كليا - كالإنسان بالإضافة إلى الحيوان، مع امتناع أن يكون الجزئى الحقيقى كليا - وعلى ذلك يكون الجزئى الإضافى أعم من الحقيقى .

أما النسبة بين الكلى الإضافى والكلى الحقيقى فهو عكس النسبة بين

---

(١٤) وهنا يذكر الشارح «القطب» اعتراضا على ذلك التوجيه، هذا نصه : «هذا منقوض بواجب الوجود، فإنه شخص معين ويمتنع أن يكون له ماهية كلية، وإلا فهو إن كان مجرد تلك الماهية الكلية، يلزم أن يكون أمر واحد كليا وجزئيا - وهو محال . وإن كان تلك الماهية مع شئ آخر، يلزم أن يكون واجب الوجود معروضا للتشخص - لما تقرر فى فن الحكمة من أن تشخص واجب الوجود عينه) ش القطب ص ٣١٦ من مجموعة حواشى الشمسية .

ومؤداه : «أن القول بأن كل جزئى حقيقى هو جزئى إضافى ليس بصواب دائما، لأنه منقوض بواجب الوجود .

هذا، وقد يقال : إن غاية هذا الاعتراض أن تكون ذات واجب الوجود مستثنى من قولهم : إن كل جزئى حقيقى هو جزئى إضافى»، ولا مانع منه .

جزئي، أي أن الكلي الحقيقي أعم من الإضافي، فكل كلي إضافي هو كلي حقيقي دون عكس، ويتبين لكم ذلك إذا لاحظتم ما ذكرناه آنفا من أن من الكلي ما لا فرد له في الخارج، فهو -عقلا- صادق على كثيرين، أما خارجا فلا يندرج تحته جزئي، وبذلك يكون الكلي الحقيقي أعم من الإضافي.

تنبيه:

يذكر الشارح القطب أن في تعريف المصنف للجزئي الإضافي بقوله: كل أخص تحت الأعم» نظر من وجهين: أحدهما: أن لفظة (كل) للأفراد والتعريف بالأفراد غير جائز.

والثاني: أنه عرف أحد المتضايفين بالآخر حيث قال: (أخص تحت الأعم)، لأن عموم الشيء يكون بالإضافة إلى الخاص، كما أن خصوص الشيء إنما هو بالإضافة إلى العام - ولا يجوز ذلك في التعاريف، لأن أحد المتضايفين لا يتعقل بدون الآخر، فيلزم الدور.

فكان الأولى أن يقول المصنف في تعريف الجزئي الإضافي: (هو الأخص من شيء).

النوع الحقيقي والإضافي

٣١- المبحث (الخامس: النوع - كما يقال: على ما ذكرناه، ويقال له: النوع الحقيقي، فكذلك يقال: على كل ماهية يقال عليها، وعلى غيرها الجنس في جواب (ما هو؟) قولا أوليا، ويسمى النوع الإضافي).

الشرح:

كما أن الجزئي يقال: بالاشتراك على الحقيقي والإضافي، فكذلك النوع يقال بالاشتراك على معنيين: أحدهما: حقيقي (وقد سبق بيانه).

والثانى : إضافى (وهو كل ماهية يقال : عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما قولا أوليا).

وذلك كالإنسان : فإنه نوع إضافى إذا قيس إلى الحيوان، لأن الحيوان جنس يقال : على الإنسان والفرس فى جواب (ما هو؟ قولا أوليا) أى من غير واسطة).

وكذلك الحيوان نوع إضافى بالنسبة للجسم النامى، والجسم النامى نوع إضافى بالنسبة إلى الجسم المطلق . . وهكذا.

فالكلى الذى فوقه مباشرة جنس يسمى بالقياس إلى ذلك الجنس نوعا إضافيًا؛ لأن نوعيته إنما هى بحسب إضافته إلى ما فوقه.

أما التعريف، وبيان محترزاته، فكما يلى : أولا : لا بد من ترك لفظ (كل) لأنها للأفراد، ولا يجوز ذكر الأفراد فى التعريفات كما بيناه فى تعريف الجزئى الإضافى.

ثانيا : كان الأولى أن يذكر المصنف بدل لفظ (ماهية) كلمة (كلى) لأنه جنس لسائر الكليات، ولا تتم تعريفاتها إلا به. وإن كان كلمة (الماهية) تدل عند علماء المنطق على الكلى، لكن دلالتها عليه بالالتزام لا بالمطابقة - ودلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف.

أما محترزات التعريف : فلفظ (الماهية) كالجنس، وقوله : (فى جواب ما هو؟) يخرج الفصل، والخاصة، والعرض العام، كما يخرج به الجنس الأعلى - لأن الجنس لا يقال عليها فى جواب (ما هو)، والمراد بقوله : (قولا أوليا، أى من غير واسطة بحيث يكون الجنس فوقه مباشرة.

ولتوضيح ذلك أقول : إن سلسلة الكليات تنتهى نزولا بالأشخاص، كمحمد مثلا، وليس الشخص إلا نوعا مقيدا بالمشخصات، وفوق الأشخاص الأصناف، كالمصرى، والعربى، والرومى بالنسبة إلى الإنسان، وليست الأصناف إلا أنواعا مقيدة بصفات عرضية كلية، وفوق الأصناف النوع كالإنسان، وفوق الأنواع الجنس كالحيوان.

ثم إن كل كلى يمكن أن يقال على ما تحته : إما مباشرة ، كما يقال الحيوان على الإنسان ، والإنسان على المصرى ، والمصرى على زيد من المصريين .

وإما بواسطة ، كما يقال : الحيوان على الأشخاص ، مثل قولك : زيد حيوان ، وعلى الأصناف مثل قولك : التركى حيوان .

إذا تقرر ذلك ، فاعلموا أن قول المصنف فى تعريف النوع الإضافى : (يقال عليه الجنس قولا أوليا) يريد به إخراج الصنف - كالمصرى والتركى من تعريف النوع الإضافى - فإن الصنف وإن كان كليا يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب (ما هو) ، حتى إذا قيل : المصرى والأسد ما هما؟ كان الجواب أنهما حيوان ، إلا أن قول الجنس على الصنف ليس قولا أوليا ، بل إنما يقال عليه بواسطة أن الجنس مقول على نوعه .

وخلاصة الكلام : أن النوع الإضافى (هو : الكلى الذى يقال عليه الجنس مباشرة من غير واسطة ، كالإنسان والحيوان) - فلا يصدق على الصنف أنه نوع إضافى .

مراتب النوع الإضافى

٣٢- ومراتبه أربع : لأنه إما أعم الأنواع وهو النوع العالى : كالجسم ، أو أخصها ، وهو النوع السافل : كالإنسان ويسمى نوع الأنواع ، أو أعم من السافل وأخص من العالى ، وهو النوع المتوسط ، كالحيوان والجسم النامى ، أو مباين للكل ، وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا : إن الجوهر جنس له) .

الشرح:

قد علم من تعريف النوع الإضافى أنه يصدق على النوع الحقيقى كالإنسان ، وعلى الجنس كالحيوان ، والجسم النامى ، والجسم - فإنها أنواع من حيث إن فوق كل منها جنسا يقال عليها .

ولا يصدق على الجوهر أنه نوع إضافى، لأنه أعلى الأجناس - فليس فوقه جنس يقال عليه.

إذا تقرر ذلك فأقول: إن المناطقة قد جعلوا للنوع الإضافى مراتب أربع: ١- النوع العالى (وهو أعم الأنواع) كالجسم، فإنه أعم من الجسم النامى، ومن الحيوان، والإنسان، ومن ثم هو فوق جميع الأنواع، وليس فوقه نوع، بل فوقه الجوهر الذى هو أعم الأجناس.

٢- النوع المتوسط: (وهو ما كان أعم من بعض الأنواع وأخص من بعض) كالجسم النامي، فإنه أخص من الجسم المطلق، وأعم من الحيوان، وكالحيوان، فإنه أخص من الجسم النامى وأعم من الإنسان.

٣- النوع السافل (وهو ما كان أخص من سائر الأنواع) كالإنسان، فإنه أخص من الحيوان.

٤- النوع المفرد: وهو ما كان مباينا لكل الأنواع) وليس له مثال محقق، وقد يمثلون له بالعقل إن اعتبر الجوهر جنسا له.

والمراد بالعقل فى المثال المذكور المفهوم الكلى الصادق على آحاد العقول العشرة. وذلك أن الفلاسفة الملاحدة قالوا: إن الله تعالى وتقدس قد صدر عنه بطريق الإيجاب والعلية العقل الأول، وهو جوهر مجرد عن المادة، ثم صدر عن العقل الأول عقل ثان، وعن الثانى صدر عقل ثالث، وعنه صدر عقل رابع، وهكذا إلى العقل العاشر. . . على ما هو مذكور بالتفصيل فى موضعه.

وبيان التمثيل بالعقل للنوع المفرد: هو أننا إذا اعتبرنا أن كل واحد من تلك العقول العشرة فرد معين وكلها تندرج تحت مفهوم واحد هو العقل الكلى، فيكون العقل بناء على ذلك كليا مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ما هو، فهو إذاً نوع، وليس فوقه نوع ولا تحته نوع، لأن ما تحته هى آحاد العقول، وهى جزئيات حقيقية، ثم إن الجوهر (وهو الجنس العالى) يقال: عليه وعلى الجسم قولا أوليا.

وبهذا الاعتبار يكون العقل نوعا مفردا، وسيأتى أنه يمكن أن يمثل بالعقل أيضًا للجنس المفرد (لكن باعتبار أن الجوهر ليس جنسا له بل من عوارضه كما سنحققه لكم فى موضعه بعد قليل، إن شاء الله تعالى).

تنبيهان:

الأول: أن المراتب إنما تكون للنوع الإضافى لا الحقيقى، وإلا لزم أن يكون نوع حقيقى تحت نوع حقيقى، فيكون العالى نوعا حقيقيا وجنسا معًا (وذلك محال لما تقرر من أن النوع الحقيقى يقال: على جزئيات حقيقية، بخلاف الجنس).

الثانى: أن إدراج النوع المباين -المفرد- فى ضمن مراتب الأنواع غير ظاهر لأنه لم يرتب مع غيره من الأنواع بحيث يكون فوق أو تحت نوع آخر هو مباين لكل الأنواع كما عرفتم.

وقد أجيب عن ذلك بأن الترتيب قد لوحظ فى غير المباين وجودا، فإن النوع العالى فوق المتوسط، والمتوسط فوق السافل. ولوحظ الترتيب فى المباين عدما، وكأنه ذكر تتميمًا للأقسام.

مراتب الجنس الإضافى

٣٣- «ومراتب الأجناس أيضًا هذه الأربع، لكن العالى كالجوهر فى مراتب الأجناس يسمى جنس الأجناس، لا السافل، كالحيوان. ومثال المتوسط فيها الجسم النامى، ومثال المفرد العقل إن قلنا: الجوهر ليس بجنس له».

الشرح:

للجنس أيضًا مراتب أربع: ١- فهناك الجنس العالى الذى هو أعم الأجناس، كالجوهر.

٢- وهناك الجنس السافل الذى هو أخص الأجناس، كالحيوان.

٣- وأيضًا هناك الجنس المتوسط الذى هو أعم من بعض وأخص من بعض، كالجسم المطلق، والجسم النامى.

٤- وهناك الجنس المفرد وهو المباين لسائر الأجناس، وليس له مثال محقق - وقد مثلوا له بالعقل على تقدير أن الجوهر ليس جنسا للعقل، بل العقل جنس، على معنى أنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب «ما هو»، والكثيرون هم العقول العشرة أنواع له، أى كلى لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، غير أن كل واحد من هذه الأنواع انحصر فى فرد واحد كما فى الشمس.

وليس الجوهر جنسا له، وبناء على ذلك الفرض يكون العقل جنسا مفردا، أى ليس فوقه جنس، إذ قد فرضنا أن الجوهر ليس بجنس له، وأيضًا ليس تحته جنس، إذ ما تحته هى العقول العشرة، وهى أنواع انحصر كل منها فى فرد، كما قررنا.

والخلاصة: أن المناطقة لما لم يعثروا على مثال محقق لكل من النوع المفرد والجنس المفرد اخترعوا لهما مثالا واحدا وهو العقل، فافترضوه أولا نوعا تحته أفراد العقول العشرة المتحدة فى الحقيقة، وجعلوا الجوهر جنسا له، فكان على ذلك الافتراض مثالا للنوع المفرد، ثم افترضوه ثانيا جنسا تحته أنواع العقول العشرة التى اعتبروها أنواعا انحصر كل نوع فى فرد واحد، ولم يجعلوا الجوهر جنسا له، فكان بناء على ذلك التقدير - مثالا للجنس المفرد.

فبان (ظهر) أن التمثيل بالعقل فى الموضعين مبنى على افتراضين مختلفين، فلا يرد ما قيل من أن أحد التمثيلين يناقض الآخر - لأن العقل إن كان جنسا يكون صادقا على أنواع، فلا يكون نوعا مفردا، وإن كان نوعا يكون مندرجا تحت جنس، فلا يكون جنسا مفردا.

ثم إن العالى فى باب الأجناس يسمى جنس الأجناس، والسافل فى

باب الأنواع يسمى نوع الأنواع .

وتعليل ذلك : أن جنسية الجنس إنما تكون بالنسبة إلى ما تحته ، وعلى هذا ، فجنس الأجناس هو ما كان فوق سائر الأجناس .

أما نوعية النوع : فهى بالنسبة إلى ما فوقه وعلى هذا فنوع الأنواع : هو ما كان تحت جميع الأنواع .

٣٤- «والنوع الإضافى موجود بدون الحقيقى كالأنواع المتوسطة ، والحقيقى موجود بدون الإضافى ، كالحقائق البسيطة ، فليس بينهما عموم وخصوص مطلق ، بل كل منهما أعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل» .

الشرح:

لما كان للنوع معنيان : حقيقى ، وإضافى - ناسب أن يبين النسبة بينهما ، فذكر أن بينهما عموما وخصوصا من وجه : يجتمعان فى النوع السافل ، كالإنسان فهو نوع حقيقى لأنه مقول على جزئيات حقيقية ، وهو أيضًا نوع إضافى لاندراجه تحت جنس .

ويوجد الإضافى بدون الحقيقى فى الأنواع المتوسطة ، كالحيوان والجسم النامى وفى النوع العالى كالجسم المطلق .

ويوجد الحقيقى بدون الإضافى فى الحقائق البسيطة ، أى التى لا تركيب فيها كالنقطة ، والوحدة ، والنفس ، والعقل ، فإنها أنواع حقيقية وليست إضافية ، إذ لا جنس لها لأن الفرض أنها بسيطة لا جزء لها .

هذا ، وقد قال المتقدمون من المناطقة إن بين النوع الحقيقى والإضافى عموما وخصوصا مطلقًا ، وإن الإضافى هو الأعم يجتمعان فى النوع السافل ، كالإنسان ، وينفرد الإضافى فى النوع العالى والمتوسط ، ولا ينفرد الحقيقى فى شىء .

وكأنهم لا يسلمون ببساطة العقل والنفس، بناء على أن الجوهر جنس لهما، ولا يسلمون ببساطة النقطة والوحدة بناء على أنهما أعراض وأن العرض جنس لهما.

ولكن المصنف رد د‍ ‍وى القدماء بقوله: فليس بينهما عموم وخصوص مطلق، بل كل منهما أعم من الآخر من وجه.

ويلاحظ أن المصنف رد دعواهم بنفي دعوى أعم من دعواهم، فإنه نفى أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق على أى صورة، أى سواء كان الأعم هو الإضافى أو الحقيقى. . وفى صنيعه هذا مبالغة؛ لأن فى نفى الأعم نفى للأخص وزيادة.

٣٥- «وجزء المقول فى جواب ما هو إن كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا فى طريق ما هو، كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق المقول فى جواب السؤال بما هو عن الإنسان، وإن كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا فى جواب ما هو كالجسم، والنامى، والحساس، والمتحرك بالإرادة الدال عليها الحيوان بالتضمن».

الشرح:

إذا سئل عن شىء بما هو، فلا بد أن يجاب بما يدل على تمام حقيقة هذا الشىء بالمطابقة - أى لا بد أن يكون اللفظ الدال مظهراً للحقيقة المسئول عنها بحيث تكون تلك الحقيقة تمام معنى ذلك اللفظ، كما إذا سئل عن الإنسان بما هو، وأجيب بأنه حيوان ناطق - فإن الحيوان الناطق دال على ماهية الإنسان بالمطابقة.

أما جزء الحقيقة المسئول عنها: فقد يذكر بلفظ يدل عليه بالمطابقة فيسمى واقعا فى طريق ما هو، كالحيوان ،والناطق، فإن معنى "الحيوان" جزء من

مجموع معنى "الحيوان الناطق"، وقد دل عليه لفظ "الحيوان" بالمطابقة.

وقد يذكر الجزء فى الجواب بلفظ يدل عليه بالتضمن، فيسمى داخلا فى جواب ما هو، كمفهوم الجسم، ومفهوم النامى، والحساس، والمتحرك بالإرادة الدال عليها لفظ "الحيوان" بالتضمن.

وإنما سمى الجزء المدلول عليه بالمطابقة واقعا فى طريق ما هو؛ لأن جواب ما هو، هو الطريق الموصل إلى ما هو، وذلك الجزء واقع فيه، فهو واقع فى طريق ما هو. وسمى الجزء المدلول عليه بالتضمن داخلا فى جواب ما هو؛ لأن الجواب قد تضمنه - وعلى كلٍّ فهى تسمية اصطلاحية، ولا مشاحة فى الاصطلاح.

ولا يجوز اصطلاحًا أن يذكر فى جواب ما هو لفظ يدل على الماهية المسؤول عنها، أو على جزئها بالالتزام.

٣٦- «والجنس العالى جاز أن يكون له فصل يقومه، لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية، ويجب أن يكون له فصل يقسمه. والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه، والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها، وكل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل من غير عكس كلى، وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس».

الشرح:

وقد علمتم سابقًا أن الفصل هو: «جزء الماهية الذى يميز النوع عما يشاركه فى جنس قريب أو بعيد، أو يميز الماهية عن المشاركات فى الوجود عند المتأخرين إذا لم يكن لها جنس - وبناء على ذلك يكون الفصل مقوما

للماهية، أى جزءا منها داخلا فى قوامها، كالناطق للإنسان، والصاهل للفرس، والحساس للحيوان، هذا إذا نسب الفصل إلى النوع الذى يميزه عن غيره.

وقد ينسب الفصل إلى الجنس الذى يميز عنه النوع، كما إذا نسب الناطق إلى الحيوان، وفى هذه الحال لا يقال للفصل إنه يقوم لذلك الجنس، فإن الناطق مثلا ليس جزءً للحيوان، ولكن يقال له: إنه فصل مقسم، أى محصل لقسم من أقسام ذلك الجنس، فإنك إذا ضممت الناطق إلى الحيوان تحصل لك قسم من أقسام الحيوان، هو الإنسان، وكأنك بواسطة الناطق قد جعلت الحيوان قسمين: ناطق، وغير ناطق.

إذًا فالفصل له نسبة إلى نوعه، ونسبة إلى جنس ذلك النوع، وهو باعتبار النسبة الأولى مقوم أى جزء. وباعتبار النسبة الثانية مقسم.

إذا تقرر ذلك، فأقول: الجنس الأعلى (كالجوهر) يجب أن يكون له فصل يقسمه؛ لوجوب أن يكون تحته أنواع، وفصول الأنواع بالقياس إلى الجنس مقسمات له.

وكذلك يجوز أن يكون للجنس العالى فصل يقومه لجواز أن يتركب من أمرين متساويين أو من أمور مساوية، فيكون كل منها فصلا مقوما ومميزا له عن المشاركات فى الوجود، هذا على رأى المتأخرين.

وقد خالف فى ذلك المتقدمون بناء على أن كل ماهية لها فصل لا بد أن يكون لها جنس، فلو كان للجنس العالى فصل مقوم لزم عند المتقدمين أن يكون فوقه جنس، والمفروض أنه أعلى الأجناس.

فإن قلت: إذا لم يكن للجنس العالى فصل مقوم ولا جنس، فمن أى شىء يتركب عند المتقدمين؟

قلت: الظاهر أنهم يقولون ببساطته وعدم تركّبه.

والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه، لوجوب اندراجه تحت جنس، فما له جنس يجب أن يكون له فصل يميزه عن مشاركاته فى ذلك

الجنس .

ويمتنع أن يكون للنوع السافل فصل يقسمه ، وإلا لزم أن يكون تحته نوع ، فلا يكون سافلا .

والمتوسطات سواء كانت أجناسا أو أنواعا يجب أن يكون لها فصول تقومها ، وفصول تقسمها ، لأن فوقها أجناسا هى أجزاء لما تحتها ، وجزء الجزء جزء ، ولأن تحتها أنواعا ، وفصول الأنواع مقسمات لما فوقها .

ثم إن كلَّ فصل يقوم العالى فهو مقوم للسافل ، لأن نفس العالى جزء للسافل (كما مر مراراً) ، ففصله جزء لما تحته أيضًا ، ولا ينعكس ذلك عكسا كليا ، أى : ليس كل فصل مقوم للسافل يقوم العالى ، لأن السافل ليس جزءا للعالى ، ففصله المميز الخاص به ليس بجزء لما فوقه ، ولكن الأمر بالعكس فى الفصل المقسم ، أعنى : أن كل فصل يقسم السافل فهو مقسم للعالى ؛ لأن نفس السافل قسم من العالى فقسمه هو قسم من العالى - لأن قسم القسم قسم ، وليس كل ما يقسم العالى يقسم السافل ، وذلك ظاهر .

وهنا يتم الكلام عن الكلى والجزئى والمباحث المتعلقة بهما .

الفصل الرابع فى القول الشارح

٣٧- «الفصل الرابع فى التعريفات . المعرِّف للشىء هو : الذى يستلزم تصوره تصور ذلك الشىء ، أو امتيازه عن كل ما عداه ، وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرِّف معلوم قبل المعرَّف ، والشىء لا يعلم قبل نفسه ، ولا أعم ، لقصوره عن إفادة التعريف ، ولا أخص ، لكونه أخفى - فهو مساو لها فى العموم والخصوص» .

الشرح:

قلنا فيما سبق : إن الغرض من علم المنطق الوصول إلى المجهولات

التصورية والتصديقية، وأنه يتواصل إلى الأولى بتصورات معلومة - جرت عادة القوم أن يطلقوا عليها اسم القول الشارح أو المعرِّف (بالكسر)، أو التعريف، وللقول الشارح: مبادئ يتوقف عليها، وهى الكليات ومباحثها.

ولما فرغ المصنف من تلك المبادئ، شرع فى المقصد - فتكلم عن معنى المعرِّف، أى: القول الشارح، وعن شرطه، ومحترزاته، وأقسامه.

ونحن نتابعه فى شرحنا فنقول: إذا كان شىء مجهولا لأحد، وأردنا أن نعرّفه له، فإما أن نأتى بأمر معلوم لذلك الشخص تستلزم معرفته معرفة ذلك الشىء، وإما أن نأتى بأمر معلوم له تستلزم معرفته امتياز ذلك الشىء عن جميع ما عداه.

تعريف القول الشارح: (المعرِّف)

فالمعرف للشىء، إذاً هو الذى يستلزم تصوره تصور حقيقة ذلك الشىء، أو امتيازه عن كل ما عداه - والأول يسمى حدا تاما. نحو الحيوان الناطق فى تعريف الإنسان، فإن من تصور الحيوان وتصور الناطق، ورتبهما بوضع الجنس وهو الحيوان أولا، ثم الفصل وهو الناطق ثانيا، وتصور هذا المركب (الحيوان الناطق) يحصل له بمجرد ذلك التصور تصور الإنسان بكنه حقيقته.

وأما الثانى: وهو ما يستلزم تصوره امتياز الشىء عن جميع ما عداه، ولا يستلزم تصوره تصور الشىء - فهو إما حد ناقص وإما رسم (كما سنوضحه عند تقسيم المعرِّف). ثم إن المعرِّف للشىء، لا بد أن يكون مساويا له فى العموم والخصوص، ولا يجوز أن يكون نفس المعرَّف (بالفتح) لوجوب أن يكون التعريف معلوما قبل الماهية التى يعرّفها، والشىء لا يعلم قبل نفسه.

وكذلك لا يجوز أن يكون التعريف أعم من المعرَّف؛ لأن الأعم من شىء قاصر عن إفادة حقيقته، وعن امتيازه عن جميع ما عداه، وأيضًا

لا يجوز أن يكون أخص منه، لأن الأخص من شيء هو أخفى منه؛ لوجود قيد فيه لم يوجد في العام وكان بسببه أخص، وما يكون قيوده أكثر يكون أخفى، فلا يصلح معرّفا؛ لأن التعريف يجب أن يكون أجلى وأظهر من المعرّف.

وإذا لم يصلح للتعريف الأعم والأخص، فلا يصلح المباين من باب أولى، فوجب أن يكون التعريف مساويا للمعرَّف في العموم والخصوص.

هذا: وللقوم في إفادة ذلك المعنى عبارتان: ١- يجب أن يكون التعريف جامعا ومانعا. ٢- يجب أن يكون التعريف مطردا ومنعكسا.

وهاتان العبارتان مؤداهما واحد، وهو ما أفادته عبارة المصنف من وجوب كون المعرِّف (بالكسر مساويا للمعرَّف (بالفتح).

وبيان ذلك: أن معنى كون التعريف جامعا أنه شامل لكل أفراد المعرَّف بحيث لا يصدق المعرَّف على شيء إلا وقد صدق عليه التعريف.

ومعنى كونه مانعا: أنه لا يدخل فيه ماليس من أفراد المعرَّف، وهذا هو معنى التساوي في الصدق بين التعريف والمعرَّف.

ومعنى الاطراد: التلازم في الثبوت، بحيث يكون كلما صدق عليه التعريف صدق عليه المعرّف - وذلك عين كونه مانعا، إذ لو صدق التعريف على شيء ولم يصدق معه المعرّف، فقد دخل في التعريف ما ليس من أفراد المعرّف، فلا يكون مانعًا.

ومعنى الانعكاس: التلازم في الانتفاء بحيث يكون كلما انتفى التعريف انتفى المعرَّف - وذلك هو عين كون التعريف جامعا، فإنه لو انتفى التعريف في فرد يصدق عليه المعرَّف، فقد خرج من أفراد الماهية المعرَّفة فرد لم يشمله التعريف، فلا يكون التعريف جامعًا.

والخلاصة: أنه يجب أن يكون التعريف بحيث كلما وُجِدَ وُجِدَ الشيء المعرّف وكلما لم يوجد التعريف في شيء لم يوجد المعرف فيه - ولك أن تسمي هذا الشرط: "مساواة التعريف للمعرف في الصدق" أو تسميه،

جمعا ومنعا «أو: «اطرادا وانعكاسا».

مثلا إذا عرفت المعدن بأنه جسم يتمدد بالحرارة - قيل: إن هذا التعريف مساوٍ للمعدن - لأنه كلما وجد الامتداد بالحرارة فى شىء كان معدنا، وكلما وجد المعدن فى شىء صدق فيه هذا التعريف.

كما يقال: إنه تعريف جامع أو منعكس لشموله جميع أنواع المعدن، ولأنه إذا انتفى، انتفى المعدن كذلك هو مانع مطرد، لأنه لا يدخل فيه ما ليس بمعدن، وكلما وجد تحقق المعدن.

أما لو قيل فى تعريف المعدن مثلا: هو جسم غير نام، كان تعريفا غير مساو للمعدن، بل هو أعم لصدقه على الحجر، حيث لا يصدق المعدن عليه، ويقال: إنه تعريف غير مانع أو غير مطرد.

ولو قيل فى تعريف المعدن: إنه جسم يتمدد بالحرارة قابل للصدأ، كان تعريفا غير مساو أيضًا، لكونه أخص من المعدن، وكان أيضًا غير جامع أو غير منعكس.

٣٨- «ويسمى حدا تاما إن كان بالجنس والفصل القريبين، وحدا ناقصا إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد، ورسما تاما إن كان بالجنس القريب والخاصة، ورسما ناقصا إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد».

الشرح:

أقسام التعريف: وهى أربعة: الأول: الحد التام: وهو ما كان بالجنس القريب والفصل القريب، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق؛ وتعريف الفرس بالحيوان الصاهل، والمعدن بالجسم المتمدد بالحرارة، والمثلث بالسطح المستوى المحاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة.

الثانى: الحد الناقص، ويكون بالفصل القريب وحده، كتعريف

الإنسان بالناطق، والفرس بالصاهل، والمعدن بالمتمدد بالحرارة، والمثلث بالمحاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة، أو يكون بالفصل القريب والجنس البعيد، نحو تعريف الإنسان بالجسم الناطق، والفرس بالجسم الصاهل، والمعدن بالجوهر الممتدّ بالحرارة. والمثلث بالشكل المحاط.. إلخ.

والتعريف بالحد كلاهما (التام والناقص) أصعب أنواع التعريف، لأن التمييز بين الفصل (الذى هو من ذاتيات الماهية) وبين الخاصة (التى هى من العوارض) عسير فى أكثر الأشياء، كما أن الاشتباه واقع بين الجنس والعرض العام.

وسمى التعريف بالذاتيات حدا لأن الحد فى اللغة: هو المنع، ولما كان الحد مشتملا على الذاتيات، كان مانعا من دخول الأغيار الأجنبية فيه.

وسمى الأول تاما: لاشتماله على جميع الذاتيات، والثانى ناقصا لخروج بعض الذاتيات عنه.

الثالث: (من أنواع التعريف) الرسم التام. ويكون بالجنس القريب والخاصة، نحو الإنسان حيوان ضاحك، والمثلث سطح مستو ذو ثلاث زوايا داخلة.

الرابع: الرسم الناقص: ويكون بالخاصة وحدها، نحو الإنسان هو الضاحك، والمثلث هو زوايا ثلاث داخلة، أو بالخاصة والجنس البعيد، نحو الإنسان جسم ضاحك، والمثلث شكل ذو ثلاث زوايا داخلة.

وسمى التعريف المشتمل على الخاصة «رسما» لأن رسم الدار أثرها والخاصة من العوارض اللازمة للماهية فكأنها من آثار الماهية.

وكان الأول تاما لمشابهته الحد التام فى ذكر الجنس القريب فيه، والثانى ناقصا لحذف بعض أجزاء الرسم التام منه.

تنبيه:

رب قائل يقول: هل يجوز التعريف بالعرض العام مع الفصل أو الخاصة، أو بالفصل مع الخاصة، أو لا يجوز؟

قيل: لا يجوز؛ لأن الغرض من التعريف إما التمييز، أو الاطلاع على الذاتيات، والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك، فلا فائدة من ذكره في التعريف.

وأما التعريف بالفصل والخاصة: فلأن الفصل يفيد التمييز والاطلاع على الذاتي، فلا فائدة في ذكر الخاصة معه.

وقيل: يجوز التعريف بالعرض العام مع الفصل أو الخاصة، لأنه يفيد تمييزا في الجملة، ويسمى حدا ناقصا إن كان مع الفصل، ورسمًا ناقصًا إن كان مع الخاصة، وأيضًا قيل: يصح التعريف بالفصل مع الخاصة، إذ قد يكون هناك غرض في ذكر بعض الأوصاف العارضة للماهية، وهذه الأنواع من المعرّفات على هذا الرأي الأخير أكمل من التعريف بالفصل وحده، أو بالخاصة وحدها.

الأمور التي يجب الاحتراز عنها في التعريف

٣٩- ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، كتعريف الحركة بما ليس بسكون، والزوج بما ليس بفرد، وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، سواء كان بمرتبة واحدة، كما يقال: الكيفية ما به تقع المشابهة، ثم يقال: المشابهة اتفاق في الكيفية، أو بمراتب، كما يقال: الاثنان زوج أول، ثم يقال الزوج الأول هو المنقسم بمتساويين، ثم يقال: المتساويان هما الشيئان اللذان

لا يفضل أحدهما على الآخر، ثم يقال: الشيئان هما الاثنان، ويجب أن يحترز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السامع لكونه مفوتا للغرض».

الشرح:

يجب أن يراعى فى التعريف أن يكون أوضح من المعرَّف، وإلا لا يتم الغرض المقصود منه، ومن ثم يجب أن يتجنب فيه ما يخل بهذا الغرض.

والعيوب التى لا بد من خلو التعريف منها: إما عيوب معنوية، أو لفظية، فمن العيوب المعنوية: ١- «تعريف الشىء بنفسه، كتعريف الحركة بأنها نقل من مكان إلى مكان.

٢- ومنها تعريف الشىء بما يساويه فى المعرفة والجهالة، كتعريف الحركة بما ليس بسكون، فإن الحركة والسكون كلاهما فى مرتبة واحدة من حيث المعرفة والجهالة فمن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس، ومن جهل السكون جهل الحركة، وبالعكس، فهما يعلمان معا ويجهلان معا. والتعريف يجب أن يكون أقدم معرفة من المعرّف، لأنه علة للعلم بالمعرف والعلة مقدمة على المعلول حتمًا.

ومن هذا الباب أيضًا تعريف الإنسان بأنه حيوان بشرى، فإنه يساوى الإنسان فى الجهالة والمعرفة.

٣- ومنها أيضًا: تعريف الشىء بما لا يعرف إلا به، على معنى أن المعرَّف تتوقف معرفته على التعريف ويتوقف التعريف على المعرف، فيلزم الدور الباطل.. ثم إن التوقف إن كان بمرتبة واحدة يسمى دورا صريحا، وإن كان بمراتب يسمى دورا مضمرا، ومثالها فى المتن ظاهر، وإليكم مثالين آخرين، فمثال الدور الصريح أن يعرف «الإنسان» بأنه «ابن آدم» ثم يقال: «ابن آدم هو الإنسان». ومثال الدور المضمر: «أن يعرف «المعدن» بأنه «جسم

صلب» ثم يعرف الجسم الصلب بأنه «القابل للطرق[١٥]» ثم يعرف القابل للطرق بأنه «المعدن» ومن الدور أيضًا تعريف أحد المتضايفين بالآخر، كتعريف الابن بأنه ما كان له أب، والأب بأنه ما كان له ابن، وهذا يقال له: الدور المعي، وهذا جائز واقع.

وأما العيوب اللفظية:

١ - فمنها: استعمال ألفاظ غريبة غير ظاهرة المعنى بالنسبة إلى السامع، نحو: النار أسطقس فوق الأسطقسات.

٢ - ومنها: استعمال المجاز، نحو: الخير هو مادة الحياة، والصحة تاج فوق رءوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى، فإن الخير ليس بمادة حقيقة، وليست الصحة تاجًا.

٣ - ومنها أيضًا: استعمال اللفظ المشترك - ولكن لا بأس من ذكر المجاز والمشترك إذا وجدت قرينة دالة على المراد.

وبذلك يتم الكلام عن القسم الأول من أقسام المنطق، وهو مباحث التصورات، ونشرع بعون من الله تعالى فى القسم الثانى من أقسام المنطق، وهو قسم التصديقات.

٤٠ - «المقالة الثانية: فى القضايا وأحكامها، وفيها مقدمة، وثلاثة فصول، أما المقدمة: ففى تعريف القضية وأقسامها الأولية.

المقدمة

القضية: قول يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب، وهى حملية إن انحلت بطرفيها إلى مفردين كقولك: زيد عالم، وزيد ليس بعالم، وشرطية إن

(١٥) الضرب بالمطرقة. (المصحح)

لم تنحل».

الشرح:

يعنى أن مقدمة هذه المقالة فى تعريف القضية تعريفا شاملا لسائر أقسامها، وفى بيان أقسامها الأولية التى هى أقسام لها من حيث هى، وليست أقساما لأقسامها؛ فإن أقسام الأقسام تأتى بعد المقدمة.

أما القضية فهى: «قول يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب»، فـ«القول» جنس يشمل المركبات كلها -التام منها والناقص- كما يشمل الأخبار والإنشاءات و«يصح أن يقال» إلخ، قيد خرج به ما عدا القضية[16].

وهذا التعريف يعم القضايا المتلفظ بها والمعقولة من غير تلفظ، لأن القول (عند المناطقة) هو: المفهوم العقلى المركب، أو اللفظ المركب بالاشتراك اللفظي، أو هو حقيقة فى الملفوظ ومجاز فى المعقول[17].

والقضية عندهم عكس القول، إذ هى تقال على الخبر الملفوظ، والمعقول أى من غير تلفظ، بالاشتراك اللفظى، أو هى حقيقة فى المعقول مجاز فى الملفوظ.

ثم القضية تنقسم إلى نوعين: ١- حملية ٢- وشرطية

وقد ذكر الشارح القطب فى بيان الفرق بينهما ثلاثة تعريفات، واختار

---

(١٦) أورد الإشكال على هذا التعريف أن القيد فيه ليس جاريا على الجنس. أى كون القائل يصح أن يقال له أنت صادق، أو أنت كاذب، ليس من تعلقات القول، ومن ثم عدل عنه البعض إلى تعريف آخر - هو: «القضية قول يحتمل الصدق والكذب» ولكن هذا التعريف الأخير يحتاج إلى أن يضاف إليه قيد آخر وهو كلمة (لذاته) أى: ذات القول يحتمل الصدق والكذب، مع صرف النظر عن قائله، وقد أورد على هذا التعريف الأخير أيضًا أنه مشتمل على دور، لأن الصدق هو مطابقة الخبر للواقع، ولاشك أن الخبر يرادف القضية فيتوقف التعريف على المعرف وهو دور، . قد يجاب عن الدور بأن: مفهوم الصدق والكذب بديهى، فلا يحتاج التعريف إلى المعرّف، ويمكن الجواب عن التعريف الأول: بأن صحة اتصاف القائل بالصدق والكذب ليس لذات القائل، بل من حيث هو قائل لذلك القول، فيكون من متعلقات الجنس»

(١٧) بخلاف اصطلاح النحاة، فإن القول عندهم يعم الكلمة والكلام، وهى ألفاظ.

منها واحدا، وفند[١٨] اثنين، ونحن نلخص لكم ما قاله، وربما خالفناه فى الترتيب.

التعريفات الثلاثة للقضية الحملية

١ - فنقول: التعريف الأول: القضية إذا حللناها، أى فصلنا جزئيها وحذفنا عنهما ما كان يربط أحدهما بالآخر.. فإن كان الطرفان بعد الانحلال مفردين فالقضية حملية، وإلا فشرطية.

مثال الحملية: «العلم نور»، ومثال الشرطية: «كلما اتسع اطلاعك زادت معارفك - فالأولى: تنحل إلى مفردين هما: (العلم نور)، أما الثانية فتنحل إلى مركبين هما: (اتسع اطلاعك وزادت معارفك)، وعلى ذلك يتم الفرق بين الشرطية والحملية.

وينبغى أن يعلم أن المراد بالمفرد الذى تنحل إليه الحملية ما يعم المفرد بالفعل أو بالقوة حتى يشمل التعريف مثل قولنا: «الورد الأحمر منظره جميل»، وقولنا: كل حديد معدن. نقيضه: بعض الحديد ليس بمعدن، فإن أمثال هذه القضايا حمليات لأنه يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين، مثل هذا ذاك» أو الموضوع هو المنحمول، بخلاف أطراف الشرطية.

ويمكن ما دام المراد بالمفرد المفرد بالفعل أو بالقوة، جاز أن يقال: إن الشرطية بعد الانحلال يمكن أن يعبر عن طرفيها أيضًا بمفردين، بأن يقال فيها مثلا: «المقدم ملزوم التالى، أو المقدم معاند للتالى» وبذلك يبطل هذ التعريف.

٢ - التعريف الثانى: القضية إما أن تنحلّ إلى قضيتين أولا، الأولى شرطية والثانية حملية.

وهذا فاسد أيضًا من وجهين: أولا: يرد عليه الحمليات المركبة من قضيتين بحسب الظاهر، مثل قولنا: «العدل فضيلةٌ قولٌ صادقٌ» فإن قولنا: «العدل فضيلة» وهو المحكوم عليه و «قول صادق» وهو المحكوم به قضيتان

(١٨) أى أسند الفند والحمق إلى صاحب الاثنين (المصحح)

بحسب الظاهر، وإن أمكن أن يعبر عنهما بمفردين .

فيقال : هذا اللفظ قول صدق مثلا ، فإن أجيب بأن أمثال هذه القضايا أطرافها مفردان بالقوة - بخلاف الشرطية .

قلنا : وكذلك الشرطية بعد الانحلال يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين كما سبقت الإشارة إليه .

ثانيا : أنه يفيد أن الشرطية مؤلفة مَن قضيتين ، والحقيقة أن أداة الشرط أخرجت طرفى الشرطية عن أن يكونا قضيتين ، فإذا انحلت وجب أن يبقى الجزءان بدون حكم كما كانا ، وإلا كنا لم نحلّ القضية فقط ، بل حللناها وزدنا فى أجزاءها الحكم .

٣- التعريف الثالث : -هو يقوم على حذف قيد الانحلال- هو : القضية إن كان طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة فهى حملية ، وإلا فشرطية ، وحينئذ فالشرطية لا يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين مادام التركيب مراعى فيها ، وهو ظاهر .

٤١ - «والشرطية إما متصلة وهى التى حكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى ، كقولنا : إن كان هذا إنسانا فهو حيوان . وليس إن كان هذا إنسانًا فهو جماد ، وإما منفصلة وهى التى يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فى الصدق والكذب معا ، أو فى أحدهما فقط ، أو بنفيه كقولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا ، وليس إما أن يكون هذا الإنسان حيوانا أو أسود» .

الشرح:

يعنى أن الشرطية نوعان : متصلة ، ومنفصلة ، فالمتصلة هى : ما حكم فيها بصدق الجزء الثانى على تقدير صدق الجزء الأول ، إن كانت موجبة ، أو

ما حكم فيها بانتفاء صدق الجزء الثانى على تقدير ثبوت الجزء الأول إن كانت سالبة.

مثال الموجبة : كلّما كان الشيء معدنًا فهو متمدد الحرارة، ومثال السالبة «ليس إن كانت الشمس طالعةً فالليل موجود».

والجزء الأول منها يسمى مقدما، والثانى تاليا - ففى الموجبة قد حكمنا بصدق التالى (وهو متمدد بالحرارة) على تقدير وفرض صدق المقدم (وهو كون الشيء معدنا)، وفى السالبة حكمنا بانتفاء صدق التالى (وهو وجود الليل) على فرض أن المقدم (وهو طلوع الشمس) صادق، فأنتم ترون أن أسلوب الشرطية المتصلة لا يفيد صدق المقدم على حدة، ولا صدق التالى على حدة، بل يفيد (فى حالة الإيجاب) أن افتراض صدق المقدم يوجب صدق التالى، و (فى حالة السلب) يفيد أن افتراض صدق المقدم يوجب عدم صدق التالى.

وأما المنفصلة فإن كانت موجبة عُرِّفَت بأنها ما حكم فيها بالتنافى بين جزئيها، وإن كانت سالبة عُرِّفَت بأنها ما حكم فيها بنفى التنافى بينهما.

فإذًا المنفصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ١- حقيقة ٢- ومانعة الجمع ٣- ومانعة الخلو.

فالقضية المنفصلة ستة أنواع، ثلاث موجبات، وثلاث سوالب - ولنُعرِّف ونمثّل لكل منها.

فنقول : الموجبة الحقيقية : هى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى الصدق والكذب معا، أى هما لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومثالها : «إما أن يكون الشكل مثلثًا أو غير مثلث»، «إما أن يكون الموجود واجبا أو ممكنا[١٩]».

ومانعة الجمع الموجبة : هى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى الصدق فقط، دون الكذب، أى هما لا يجتمعان ولكن يجوز ارتفاعهما، نحو «إما

(١٩) تتألف الحقيقة الموجبة من الشيء، ونقيضه» كما فى المثال الأول، أو من الشيء والمساوى لنقيضه، كما فى المثال الثانى.

أن يكون هذا الكتاب فى التفسير أو فى الحديث» فإنهما لا يجتمعان ولكن يجوز أن يرتفع بأن يكون الكتاب كتاب منطق مثلا[٢٠]».

ومانعة الخلو الموجبة: هى ما حكم فيها بالتنافى فى الكذب فقط، أى بأن الطرفين لا يرتفعان معا، ويجوز اجتماعها - نحو: «إما أن يكون هذا المداد غير أحمر أو غير أخضر»، فإنه يجوز أن يكون أسود مثلا فيجتمع فيه كونه غير أحمر وغير أخضر، ولكن لا يجوز خلو المداد من غير الحمرة وغير الخضرة معا، وإلا لكان أحمر وأخضر فى آن واحد[٢١] (وهو غير معقول).

وإن كانت المنفصلة سالبة، كان الحكم فيها بسلب التنافى بين طرفيها، وهى أيضًا إما حقيقة، أو مانعة جمع، أو مانعة خلو - والحكم فى الأولى بنفى منع الجمع والخلو معا، أى إن طرفيها يجتمعان ويرتفعان، ومثالها: ليس إما أن يكون محمد مصريا أو أزهريا[٢٢].

والحكم فى الثانية بسلب منع الجمع فقط: أى أن طرفيها يجتمعان، ومثالها: ليس إما أن يكون هذا المداد غير أحمر أو غير أخضر، على معنى أنه لا تمانع بين هذين المفهومين فى الصدق.

الحكم فى الثالثة (وهى مانعة الخلو السالبة) بسلب منع الخلو فقط، أى لامانع من الخلو عنهما، ومثالها: «ليس إما أن يكون الشىء أبيض أو أسود على معنى أن الشىء قد يخلو عنهما فيكون أصفر مثلا»[٢٣].

---

(٢٠) تتألف من الشىء والأخص من نقيضه فقط، فإن نقيض التفسير غير التفسير، وهو يشمل الحديث والفقه والنحو وغيرها من العلوم - فالحديث أخص من نقيض التفسير.

(٢١) وتتألف مانعة الخلو الموجبة من الشى والأعم من نقيضه: وبيانه فى المثال المذكور أن غير أحمر نقيضه أحمر وغير أخضر أعم من أحمر، أو نقول: غير أخضر نقيضه أخضر وغير أحمر أعم منه - فقد تألفت من الشى والأعم من نقيضه.

(٢٢) وتتألف من أمرين ليس بينهما رائحة التناقض، أى ليس أحدهما نقيضا للآخر ولا أعم أو أخص من نقيضه.

(٢٣) تتألف مانعة الجمع السالبة مما تتألف منه مانعة الخلو الموجبة، كما تتألف مانعة الخلو السالبة مما تتألف منه مانعة الجمع الموجبة.

تنبيه:

وما ذكرنا من تعريف مانعة الجمع ومانعة الخلو من تقيد الأولى بالمنع في الاجتماع فقط، وتقييد الثانية بالمنع في الارتفاع فقط، هو المشهور. وفي غير المشهور يحذف من تعريفهما قيد «فقط» فيقول في تعريف مانعة الجمع: هي «ما حكم فيها بالتنافي في الصدق» أي أعم من أن يكون بين طرفيها منافاة في الكذب أيضًا أم لا، فتكون بذلك أعم من الحقيقية ومانعة الجمع فقط، ويقول في مانعة الخلو أيضًا مثل ذلك، فتكون هي أعم من الحقيقية ومانعة الخلو فقط.

ولما انتهى الكلام عن تعريف القضية وأقسامها الأولية، شرع في الكلام على الحملية، فقال:

الفصل الأول في القضية الحملية

البحث الأول: أجزاء الحملية وأقسامها

٤٢ - «الفصل الأول في الحملية: وفيه أربعة مباحث: البحث الأول: في أجزاءها وأقسامها، الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة: «محكوم عليه، ويسمى موضوعا، ومحكوم به، ويسمى محمولا، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، واللفظ الدال عليها يسمى رابطة، كهو في قولنا: زيد هو عالم، وتسمى القضية حينئذ ثلاثية، وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، والقضية تسمى حينئذ ثنائية».

الشرح:

أقول: اعلم أن القضية الحملية لا تستحق هذا الاسم إلا إذا تحقق فيها أربعة أجزاء: ١- موضوع: وهو المحكوم عليه، ٢- محمول: وهو المحكوم به، ٣- نسبة: وهى رابطة بين المحكوم عليه والمحكوم به، ٤- حكم: وهو إدراك أن النسبة واقعة إن كانت القضية موجبة، وليست بواقعة إن كانت سالبة.

فإذاقلت: «المثلث شكل»فالموضوع هو المثلث والمحمول هوشكل، وهما جزءان مدلول عليهما بلفظين فى القضية الملفوظة، وأما الجزءان الآخران: النسبة، والحكم - فقد يُدَلّ عليهما بلفظ يسمى رابطة، وقد لا يُدَلّ.

مثال الأول: «المثلث هو شكل»، فـ«هو» رابطة بين المحكوم عليه وبه، وتدل على الحكم بالمطابقة، وعلى النسبة بالالتزام، ومن ثم تنقسم القضية إلى ثنائية، وثلاثية: فالأولى هى التى لم تذكر فيها الرابطة، والثانية هى ما ذكرت فيها الرابطة، ثم إنّ الموضوع قد يكون مبتدأ (كما مثّلنا)، وقد يكون فاعلا أو نائبه، أو اسمًا لكان أو اسمًا لإنّ، والأمثلة لا تخفى عليكم- فهو اسم دائمًا، وأما المحمول فقد يكون اسما، كخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، وقد يكون فعلا (ويسمى الفعل كلمة فى اصطلاح المناطقة كما مر).

أما الرابطة فهى أداة فى اصطلاحهم، لأنها لا تستقل بالإفادة، لاحتياجها إلى المحكوم عليه وبه، ولكنه قد تكون على صورة الاسم، كهو فى قولك «الحديد هو معدن»، وقد تكون على صورة الكلمة نحو «الرسول كان هاديا» - والثانية تسمى رابطة زمانية، والأولى غير زمانية.

٤٣- «وهذه النسبة إن كانت نسبة بها يصح أن يقال: إن الموضوع محمول، فالقضية موجبة، كقولنا: «الإنسان حيوان» وإن كانت نسبة بها يصح أن يقال: إن الموضوع ليس بمحمول، فالقضية سالبة، كقولنا:

«الإنسان ليس بحجر» .

الشرح:

يعنى : أن القضية الحملية قسمان : موجبة ، وسالبة ، وذلك لأن الحكم فيها إن كان بأن الموضوع هو المحمول ، فهى الموجبة ، وإن كان بأن الموضوع غير المحمول ، فالقضية سالبة .

وينبغى أن نشير هنا إلى أن فى عبارة المصنف مسامحة ، فإنها بحسب ظاهرها تفيد أن مدار الإيجاب والسلب على كون نسبة القضية تصحح القول بأن الموضوع هو المحمول ، فتكون القضية موجبة ، أو تصحح القول بأن الموضوع ليس هو المحمول ، فتكون سالبة وعلى ذلك يمكن أن يقال : إن من الموجبات ما لا يصح أن يقال فيها : إن الموضوع هو المحمول ، وهى القضايا الكاذبة ، نحو : «الإنسان معدن» ، فإنها موجبة ، ولا يصح أن يقال فيها : إن الموضوع هو المحمول .

وكذلك من السوالب مالا يصح أن يقال فيها إن الموضوع ليس بمحمول وهى السوالب الكاذبة ، نحو «الإنسان ليس ناطقا» ، فإنها سالبة ، ولا يصح أن يقال فيها : إن الموضوع ليس بمحمول .

فالأولى أن يعتمد فى بيان الفرق بين الموجبة ، والسالبة على الحكم الذى اشتملت عليه القضية ، فإن كان بأن الموضوع هو المحمول ، فهى الموجبة ، وإن كان بأن الموضوع ليس هو المحمول ، فهى السالبة .

وهذا التقسيم -أعنى إلى الموجبة والسالبة- باعتبار النسبة ، كما أن التقسيم إلى ثنائية وثلاثية - باعتبار اللفظ الدال على الرابطة .

٤٤ - «وموضوع الحملية إن كان شخصا معينا ، سميت مخصوصة وشخصية ، وإن كان كليا - فإن بين فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم (ويسمى اللفظ الدال عليها سورا) سميت محصورة

ومسورة، وهى أربع: لأنه إن بين فيها أن الحكم على كل الأفراد فهى الكلية. وهى إما موجبة وسورها «كل» كقولنا: «كل نار حارة»، وإما سالبة وسورها «لا شيء» و«لا واحد» كقولنا: «لا شيء -أو لا واحد- من الناس بجماد». وإن بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد فهى الجزئية، وهى إما موجبة، وسورها «بعض» أو «واحد» كقولنا: «بعض «الحيوان - أو واحد من الحيوان - إنسان» وإما سالبة و سورها«ليس كل» و «ليس بعض» وبعض ليس» كقولنا «ليس كل حيوان إنسانا» و«ليس بعض الحيوان بإنسان» و «بعض الحيوان ليس بإنسان»، وإن لم يبين فيها كمية الأفراد - فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية سميت القضية «طبيعية» كقولنا: «الحيوان جنس» والإنسان نوع «لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة، وإن صلحت لذلك سميت «مهملة» كقولنا: «الإنسان فى خسر» و «الإنسان ليس فى خسر»، وهى فى قوة الجزئية، لأنه متى صدق «الإنسان فى خسر» صدق «بعض الإنسان فى خسر»، وبالعكس.

الشرح:

أقول: الحملية تنقسم باعتبار موضوعها إلى أربعة أنواع:

١- شخصية.

٢- مسورة (محصورة).

٣- طبيعية.

٤- مهملة.

وذلك لأن الموضوع فى القضية إما أن يكون جزئيًا -أى شخصًا معينًا- وإما أن يكون كليًا - أى مقولا على كثيرين. . فإن كان الموضوع جزئيا سميت «شخصية» و «مخصوصة»، ومثالها: «محمد مجدٌ» و «أنت كريم»، و «هذا كتاب» وإن كان الموضوع كليا - فإن أريد به مفهومه سميت «طبيعية» (نسبة إلى طبيعة الكلى، أى إلى مفهومه)، نحو «المعدن جنس» و «الذهب نوع» و «الحيوان كلى»- فإن الحكم فى مثل هذه القضايا واقع على مفهوم الموضوع. لا على أفراده وأما إن أريد الحكم على أفراد الموضوع، فإن لم يذكر فى القضية لفظ يدل على كمية الأفراد سميت «مهملة» نحو: (الكاتب إنسان) و (المثلث شكل) و (الذهب معدن) فإن هذه الأحكام واقعة على أفراد الموضوع، ولم يذكر فى القضية ما يدل على كمية المحكوم عليه منها، فلما أهمل ولم يذكر ما يفيد أن الحكم واقع على الكل أو على البعض سموها (مهملة) لذلك (وإن ذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد) سميت (محصورة) و (مسورة)؛ لأن اللفظ الذى يدل على الكمية يسمى (سورا) أى (حاصرًا) لأفراد الموضوع.

ثم إن كان الحكم فيها على كل الأفراد فهى كلية، وإن كان على بعضها فهى جزئية، وعلى كل فهى إما موجبة، أو سالبة - فالمحصورات أربع، ولكل منها سور يخصها: فسور الموجبة الكلية (كل) و (جميع) و (عامة) وسائر ما يدل على الشمول، نحو: (كل طائر يبيض)، (وعامة الناس يموتون) و (كافة الخلق يحشرون) و (جميع الملائكة يسبّحون). . إلى غير ذلك من الأمثلة، وسور السالبة الكلية (لا شىء) و (لا واحد) و (لاديار) وسائر ما يفيد عموم النفى، نحو: (لا شىء من النحاس بذهب) و (لاواحد من العرب يحبّ اليهود) و (لاخير فى الجبن) و (لا شر فى الكرم) . . إلخ، وسور الموجبة الجزئية (بعض) و (واحد) و (كثير) و (أكثر) و (أغلب) وسائر

ما يفيد البعض نحو : (بعض الكتب مفيد) و (واحد من الطلاب مجتهد) ﴿وقليل من عبادى الشكور﴾ (وكثير من الناس يصلون) و (أكثرهم يجحدون) و (أغلب المصريين كرماء) وسور السالبة الجزئية (ليس كل) و(ليس بعض) و (بعض ليس)، نحو : (ليس كل أزهرى معمم) و (ليس بعض الأحجار بنفيس) و (بعض الكتب ليس بمفيد).

الفرق بين أسوار السالبة الجزئية

الفرق بين (ليس كل) وبين الآخرين، هو أن : (ليس كل) يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلى، و (ليس بعض) وكذا (بعض ليس) يدلان مطابقة على السلب الجزئى، وكل من رفع الإيجاب الكلى والسلب الجزئى يستلزم الآخر.

وبيان ذلك أنك إذا قلت : (كل إفريقى مصرى) فقد حكمت على كل فرد إفريقى بأنه مصرى، (وهذا إيجاب كلى)، فإذا قلت : (ليس كل إفريقى مصرى) رفعت بـ (ليس) الإيجاب عن الكل، وهذا الرفع للإيجاب الكلى يحتمل أحد أمرين : إما رفعه عن كل فرد فرد (وهو سلب كلى)، أو رفعه عن البعض وإثباته للبعض - وعلى كلا التقديرين يلزم السلب الجزئى، أما على التقدير الثانى فظاهر. وأما على التقدير الأول : فلأن الإيجاب إذا ارتفع عن كل فرد وكان ذلك سلبا كليًا، تضمن ذلك سلب الحكم عن البعض، لأن البعض فى ضمن الكل، فإذا ثبت حكم للكل، فقد ثبت للبعض، وإذا انتفى حكم عن الكل انتفى عن البعض، ومن ثم قالوا : إن الموجبة الجزئية أعم من الموجبة الكلية، والسالبة الجزئية أعم من السالبة الكلية - إذ الجزئية تُثبِت حكما أو تنفى حكا عن البعض، فالبعض الآخر مسكوت عنه صالح لأخذ نفس الحكم أو ضده.

وبهذا البيان اندفع ما يتوهم من أن مفهوم الإيجاب الكلى، إذا كان أعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض، لزم أن يكون

أعم من السلب الكلى والسلب الجزئى، فكان حقه ألا يدل عليه بـ "ليس كل" لأن العام لا يدل على الخاص بواحدة من الدلالات الثلاث.

أقول: اندفع هذا التوهم لأن رفع الإيجاب الكلى، وإن كان أعم من السلب عن الكل (أى السلب الكلى) والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض - وإن كان كذلك، لكن السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض ليس هو السلب الجزئى (كما يتوهم)؛ لأن السلب الجزئى (كما قررناه) هو نفى الحكم من البعض مع عدم التعرض للبعض الآخر وعليه: فالسلب الجزئى من لوازم رفع الإيجاب الكلى بقسميه، فتدل عليه "ليس كل" بالالتزام حتماً.

فثبت بذلك أن "ليس كل" مدلولها المطابقى رفع الإيجاب الكلى وهو مستلزم للسلب الجزئى، فتكون "ليس كل" للسلب الجزئى بطريق اللزوم

وأما "ليس بعض" و "بعض ليس"؛ فإنهما يفيدان -صراحة- سلب الحكم عن البعض، للتصريح بذكر البعض وإدخال حرف السلب عليه، ويدلان -التزاما- على رفع الإيجاب الكلى، إذ لو لم يرتفع الإيجاب عن الكلى لم يعقل سلب الحكم عن البعض.

وأما بيان الفرق بين "ليس بعض" و "بعض ليس": فهو أن "ليس بعض" قد يراد منها السلب الكلى بناء على أن البعض غير معين، وقد وقع فى سياق النفى، وأنتم تعلمون أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم.

ولك أن تقول فى بيان ذلك: إذا سمعت قائلا يقول: «بعض الحديد ذهب» (مثلا)، وأردت أن تردّ قوله فقلت: «ليس بعض الحديد بذهب»، فإن قصدت بذلك سلب القضية، كأنك قلت له: «لا وجود لذلك البعض من الحديد الذى قلت إنه ذهب» كان معنى «ليس بعض الحديد بذهب»: ليس يوجد فى الحديد بعض هو ذهب (وذلك سلب كلى).

أما إن قصدت نفى الحكم عن البعض، كانت «ليس بعض» للسلب الجزئى فقط، فلا تكون قد رددتَ عليه صراحةً، لأنك سلبت الحكم عن البعض ولم تتعرض للبعض الآخر.

أما «بعض ليس» فلا تفيد إلا السلب الجزئى، لتأخر السلب عن البعض، فلا يفيد عموما ولا سلبا للقضية - هذا هو الفرق. وهناك فرق آخر: وهو أن «بعض ليس» قد يراد بها الإيجاب العدولى لا السلب، فإذا قلت «بعض الناس ليس بمدخن» احتمل أن يراد بذلك سلب التدخين عن بعض الناس، وأن يراد منه إثبات عدم التدخين لذلك البعض - وستعرفون الفرق بينهما فى موضعه، إن شاء الله - بخلاف «ليس بعض»، فلا يفيد إلا السلب.

تنبيه:

المناطقة، حينما يذكرون أحكام القضايا، يجعلون الشخصية فى قوة الكلية، لأن الحكم فيها قد شمل الموضوع كله، كما يجعلون المهملة فى قوة الجزئية لأنك إذا قلت (مثلا) : «الأشكال مثلثات» حكمت على أفراد الأشكال فى الجملة بأنها مثلثات - فيحتمل أن يكون الحكم واقعا على كل الأفراد أو على البعض، وعلى كلا التقديرين يصدق قولك: «بعض الأشكال مثلث»، إذ قد علمت أن الجزئية أعم من الكلية. كذلك أنت إذا قلت «بعض المعدن حديد»، فقد حكمت على بعض الأفراد، والحكم على بعض الأفراد حكم على الأفراد فى الجملة، فيصدق قولك «المعدن حديد».

وأما القضايا الطبيعية فهى ليست معتبرة فى العلوم، لأن الحكم على مفهوم الموضوع (كما علمتم)، مع أن القضايا المعتبرة هى ما كان الحكم فيها على أفراد الموضوع (كما ستقفون عليه فى مبحث "تحقيق المحصورات")، ومن أجل ذلك نقل شارح القطب عن الشيخ «ابن سينا» فى "كتاب الشفاء": أنه ثلث القسمة، وقال (يعنى ابن سينا): «الموضوع إن كان جزئيًا فهى الشخصية، وإن كان كليا فإن بين فيها كمية الأفراد فهى المحصورة، وإلا فهى

المهملة، وبذلك ترجع القضايا المعتبرة إلى المحصورات الأربع.

الكلية، والجزئية الموجبتان، والسالبتان، وهم يسمون هذا التقسيم بـ «التقسيم الرباعي» ويجرون عليه الأحكام.

البحث الثانى

فى تحقيق المحصورات الأربع

٤٥ - «المبحث الثانى: فى تحقيق المحصورات الأربع، قولنا كل (ج ب) يشتمل تارة بحسب الحقيقة، ومعناه أن كل مالو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة، فهو بحيث لو وجد كان (ب) - أى كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب)، وتارة بحسب الخارج، ومعناه: كل (ج) فى الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو (ب) فى الخارج.

الشرح:

الغرض من تحقيق المحصورات: بيان المراد من موضوعاتها، ومحمولاتها، والنسبة فيها، وبيان حقيقة صدق القضية وأحوال صدقها، إلى غير ذلك مما ستعرفون.

وقد جرت عادة مؤلفى المنطق، حينما يذكرون أحكاما للقضايا ويريدون تعميمها، أن يعبروا عن الموضوع بحرف (ج) وعن المحمول بحرف (ب): فإذا قالوا: (ج ب) فمعناه: قضية حملية مؤلفة من الموضوع والمحمول.

وغرضهم من ذلك أمران: ١ - الاقتصار فى العبارة، فإن (ج ب) أحصر من مثل «الحديد معدن» مثلا.

٢- الثانى : دفع توهم انحصار الأحكام فى مادة خاصّة ، فإنهم لو مثلوا للقضية بمثل قولنا : «الإنسان حيوان» (مثلا) ، وأجروا عليه أحكامهم ، ربما سبق إلى وهم السامع أن هذه الأحكام إنما هى فى خصوص هذا المثال دون غيره من الأمثلة ، وهذ هو السر فى اختيار حرفين يعبر بأحدهما عن الموضوع وبالآخر عن المحمول . وإليكم مثالا صريحا نطبق عليه ما نريد بحثه هنا .

إذا قيل : «كل معدن يتمدد بالحرارة» فهذا القول قضية حملية محصورة ، «وقد علمتم أن موضوع المحصورات كلى : ولا بد من أن يكون محمولها كليا أيضًا ؛ إذ لا يقع الجزئى محمولا على الكلى ، ومن المعلوم أن كل كلى له معنى ، وله أفراد يصدق عليها ، و "معنى الكلى" يسمى «مفهوم الكلى» وحقيقته أو مفهوم الموضوع . وأفراده التى يصدق عليها تسمى «ذات الموضوع» أو «ذات الكلى» .

فإذا كان للموضوع ذات ومفهوم ، وكان للمحمول كذلك ذات ومفهوم ، فما هو المراد فى القضية من موضوعها ومحمولها؟

الاحتمالات أربعة : الأول : أن يراد بالموضوع والمحمول ذاتهما ، أى ما يصدقان عليه من الأفراد .

الثانى : أن يراد بهما مفهومهما .

الثالث : أن يراد من الموضوع الأفراد ، ومن المحمول المفهوم .

الرابع : أن يراد العكس .

والصحيح من هذه الاحتمالات واحد فقط ، وهو أن يراد من الموضوع الأفراد ، ومن المحمول المفهوم ، وذلك لأننا لو أردنا المفهوم فيهما ، لكان الحكم فى حالة الإيجاب يفيد أن الموضوع والمحمول لفظان مترادفان ، وفى حالة السلب يفيد أنهما لفظان ليسا بمترادفين - فلا يكون هناك حمل فى المعنى ، ولا تفيد القضايا إلا ترادف الطرفين أو عدمه .

وإذا أريد منهما الأفراد كان معنى القضية أن أفراد الموضوع بعينها هى أفراد المحمول - ومن البين أن هذا الحمل -فضلا عن أنه لغو- يجعل القضية

ضرورية، إذ إثبات الشيء لنفسه ضروري، فأنت إذا قلت: «الإنسان حيوان»، وأردت بالإنسان «زيدًا» و «عليًا» و «بكرًا» وغيرهم من أفراد الإنسان وأردت بالحيوان أفراده التي هي عين أفراد الموضوع، كنت كأنك قلت: «زيد» و «علي» و «بكر» هم «محمد» و «زيد» و «بكر»، وهو لغو من جهة، ومن جهة أخرى يلزم أن تكون كل قضية ضرورية من حيث إن إثبات الشيء لنفسه ضروري.

وأما لو أريد بالموضوع المفهوم، وبالمحمول الأفراد - كانت القضية طبيعية، وقد علمتم أن الطبيعيات ليست من القضايا المعتبرة في العلو، وأيضًا يلزم حمل الخاص على العام

وحيث استبعدت الاحتمالات الثلاث تعيّن أن المراد الحكم بمفهوم المحمول على أفراد الموضوع. ففي مثل «كل مصري إفريقي» قد حكمنا على أفراد الموضوع بصفة هي الأفريقية[٢٤].

(٢٤) اعلموا أن تأويل الموضوع بالأفراد والمحمول بالمفهوم أي الوصف، هو المنقول عن «أرسطو» إذ كان يعتبر أن موضوع القضية الحملية شيء موصوف بصفة هي مفهوم المحمول.

وقد خالف في ذلك المناطقة المدرسيون في العصور الوسطى، ففسروا كلا من طرفي القضية الحملية بالأفراد، ففي نحو «الإنسان حيوان» يقولون: إننا حكمنا على أفراد الإنسان بأنها داخلة في أفراد الحيوان، أما «أرسطو» فيقول في مثل هذه القضية: إننا حكمنا على أفراد الإنسان بوصف هو الحيوانية.

وقد بنى المدرسيون، ومن تابعهم من المناطقة المحدثين، على نظريتهم هذه قاعدة يسمونها "استغراق الحدود، وعدم استغراقها" ويعنون بحدود القضية موضوعاتها، ومحمولاتها، وباستغراق الحد شموله لجميع أفراده.

أما الموضوع - فيعلم استغراقه وعدمه من السور: فالسور الكلي في القضية الكلية -سواء كانت موجبة أو سالبة- يفيد استغراق الموضوع. والسور الجزئي لا يفيد استغراق الموضوع.

وأما المحمول - فيكون مستغرقا لأفراده إذا كانت القضية سالبة، سواء كانت كلية أو جزئية، أما إن كانت موجبة فلا يفيد استغراق محمولها، سواء كانت كلية أو جزئية وعلى هذا، فالقضية الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها فقط، نحو: كل حديد معدن»، إذ قد حكمنا على جميع أفراد الحديد بأنها داخلة في ضمن أفراد المعدن، وقد تكون أفراد المحمول أعم وأكثر من أفراد الموضوع (كما في هذا المثال).

والقضية الجزئية الموجبة لا تستغرق موضوعها ولا محمولها. والكلية السالبة تستغرق الموضوع

عقد الوضع و عقد الحمل:

ثم إن أفراد الموضوع المحكوم عليها لم تؤخذ فى القضية منتشرة متفرقة، بل أخذت بعنوان يجمعها، وهو مفهوم الموضوع، فإذا قلت: «الورد طيب الرائحة» فالمحكوم عليه طيب الرائحة هو أفراد الزهر المعروف بأنه «ورد»، وقد أخذت تلك الأفراد بعنوان أنها «ورد» ثم حكم عليها بمفهوم المحمول، فأنت فى الحقيقة قد وصفت تلك الأفراد بوصفين أحدهما وصف الموضوع والآخر وصف المحمول.

واتصاف الأفراد بوصف الموضوع يسمى «عقد الوضع». وهو: تركيب تقييدى عقلى، كأنك قلت: الأفراد الموصوفة بـ «الورد» هى طيبة الرائحة.

واتصاف الأفراد بوصف المحمول يسمى «عقد الحمل»، وهو: تركيب خبرى إسنادى.

وإذاً فكل قضية محصورة أو مهملة تشتمل على عقدين: عقد الوضع، وعقد الحمل، ولفظ القضية وإن دل على تركيب واحد هو عقد الحمل، لأن عقد الوضع يدل عليه العقل (كما أوضحنا).

ثم إن وصف الموضوع ومفهومه باعتبار وجوده فى الأفراد له أحوال ثلاثة: ١- قد يكون تمام حقيقة الأفراد، كقولنا: «كل إنسان حيوان»، فإن الحكم فيها على «محمد» و «أحمد» و «على» وغيرهم من أفراد الإنسان، والوصف -وهو مفهوم الإنسان- تمام حقيقة أفراده.

٢- وقد يكون جزءً من حقيقتها، كقولنا: «كل حيوان حساس» فإن

والمحمول معا، ففى نحو قولك: «لاشىء من الحديد بذهب»، قد حكمت على جميع أفراد الحديد بأنها خارجة ومعزولة من جميع أفراد الذهب.

والسالبة الجزئية تفيد استغراق محمولها فقط. فإذا قلت: «ليس بعض المعدن حديدا» فقد حكمت على بعض أفراد الموضوع (المعدن) بأنها خارجة ومعزولة عن جميع أفراد المحمول (الحديد) هذا كله عندما يؤول المحمول بالأفراد على رأى المدرسين والمحدثين.

ومن أراد التوسع فى هذا الباب، فليرجع إلى كتب المنطق الحديث - مثل كتاب «المنطق التوجيهى» للدكتور «أبو العلا عفيفى» ص ١٩ وما بعدها.

الحكم فيها على أفراد «حيوان» وهو جزء من حقيقة أفراده، لأنه جنس، والجنس هو جزء حقيقة الشيء، وكقولنا: «كل ناطق إنسان» فإن الحكم فيها على الأفراد، والناطق جزء حقيقته لأنه فصل، والفصل جزء الحقيقة والمميزلها.

٣- وقد يكون خارجة، إما عرضًا عامًا كقولنا: «كل ماش حيوان» وإما خاصة، نحو: «كل كاتب إنسان».

وإذا فهمتم هذه المبادئ، فارجعوا إلى عبارة المتن السابقة، ثم تعالوا نشرحها لكم.

فنقول بإيجاز: يريد المصنّف رحمه الله أن القضايا المحصورة تنقسم باعتبار صدق الحكم على أفرادها، إلى نوعين: حقيقية، وخارجية:

١- أما الحقيقية، فهي: ما حكم فيها على أفراد الموضوع مطلقا، أي سواء وجدت فى الخارج أم لا - فإن كانت موجودة فى الخارج وقع الحكم على أفرادها الموجودة، وعلى أفرادها المقدرة الوجود كقولنا: كل معدن يتمدد بالحرارة، فإن هذا الحكم يتناول جميع أفراد المعدن، الموجود منها وماسيوجد، وإن كانت الأفراد معدومة، وقع الحكم على الأفراد المقدرة الوجود، نحو «كل عنقاء طائر»، أي كل ما قدر وجوده من العنقاء، فهو لو وجد كان طائرا.

٢- وأما الخارجية: فهى ما حكم فيها على الأفراد الموجودة فى الخارج حال الحكم كقولنا: «كل طالب فى السنة الأولى يحفظ متن الشمسية»، أي كل طالب موجود فعلا فى السنة الأولى - ثم لا يشترط فى الخارجية أن تكون أفرادها متصفة بوصف الموضوع حال الحكم، بل المهم فيها أن تكون الأفراد موجودة فى الخارج وتتصف بوصف الموضوع فى وقت ما، سواء كان قبل الحكم أو حال الحكم أو بعد الحكم، فإذا قلت: «كل نائم مستيقظ»، وأردت بأفراد النائم (الموضوع) الخارجية «كانت هذه القضية خارجية مع أن تلك الأفراد لا توصف بالنوم حال الحكم عليها باليقظة، بل وصفها بالنوم قبل الحكم أو بعده. وذلك واضح وجلي.

٣- وهناك نوع ثالث من القضايا، تسمى القضايا الذهنية، وهى: القضايا التى يستحيل وجود أفراد موضوعاتها فى الخارج فعلا وتقديراً نحو قولك: شريك البارى ممتنع، ونحو الحيوان جنس إلى غير ذلك.

والخلاصة: أن القضايا ثلاثة أنواع: ١- حقيقية: وهى ما حكم فيها على الأفراد الموجودة والمقدرة الوجود.

٢- خارجية: وهى ماحكم فيها على الأفراد الموجودة فى الخارج فعلا.

٣- ذهنية: وهى ما حكم فيها على أفراد ممتنعة الوجود فى الخارج.

٤٦- «والفرق بين الاعتبارين ظاهر، فإنه لو لم يوجد شىء من المربعات فى الخارج يصح أن يقال: «كل مربع شكل» بالاعتبار الأول دون الثانى، ولو لم يوجد شىء من الأشكال فى الخارج إلا المربع يصح أن يقال: (كل شكل مربع) بالاعتبار الثانى دون الأول، وعلى هذا فقس المحصورات الباقية».

الشرح:

لما كانت القضية الحملية «الموجبة»، الكلية الخارجية هى التى يحكم فيها على الأفراد الموجودة فى الخارج فقط، والحقيقية تعم الحكم على أفراد الموضوع مطلقا، كان الفرق بينهما ظاهرا: فإن الحكم إن كان قاصرا على أفراد موجودة فى الخارج، صدقت الخارجية، دون الحقيقية، كقولنا: «كل طالب فى الكلية تُصرَف له مكافأة هذا العام»، فهذا الحكم قاصر على أفراد الطلاب ومنحصر فى الموجودين بالكلية فى هذا العام، فهى خارجية فقط. وإن لم توجد أفراد للموضوع، صدقت الحقيقية دون الخارجية نحو «كل عنقاء طائر»، أما إن كان الحكم يعم الأفراد الموجودة فى الخارج، والمقدرة الوجود صدقتا معا، نحو «كل إنسان حيوان» فهى خارجية إن أريد الحكم

على أفرادها الخارجية، وهى حقيقية إن تناول الحكم جميع الأفراد الموجود، منها والمقدرة الوجود. فبينهما عموم وخصوص من وجه.

وقس على ذلك المحصورات الباقية، أى أنه: كما انقسمت الموجبة الكلية إلى حقيقية وخارجية، فكذلك باقى المحصورات، من الموجبة الجزئية والسالبة الكلية، والسالبة الجزئية.

المبحث الثالث فى العدول والتحصيل

٤٧- (المبحث الثالث: فى العدول والتحصيل: حرف السلب إن كان جزءا من الموضوع كقولنا: (اللا حى جماد)، أو من المحمول، كقولنا: (الجماد لا عالم)، أو منهما جميعًا - سميت القضية معدولة، موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءً لشىء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة، وبسيطة إن كانت سالبة.

الشرح:

وقد سبق أنّا قسمنا القضية إلى موجبة، وسالبة، وبيّنا أن السالبة هى ما كان فيها الحكم بأن المحمول ليس هو الموضوع، أو -بعبارة أخرى- هى ما كان فيها أداة سلب قصد بها نفى الارتباط الحاصل بين الموضوع والمحمول، بخلاف الموجبة.

ولكن حرف السلب قد يعدل به عن وضعه الأصلى، ويجعل جزءً من أحد طرفى القضية أو من كليهما، وحينئذ تسمى القضية «معدولة» - وهى إما معدولة الموضوع نحو «غير اللئيم محب للخير» وإما معدولة المحمول نحو «الشفاف لا ساتر ما خلفه» وإما معدولة الطرفين نحو «غير الشفاف هو غير كاشف لما وراءه».

أما إذا لم يجعل حرف السلب جزءً من أحد طرفيها فسمّيت محصلة، سواء كانت موجبة أو سالبة (وسميت محصلة؛ لأن طرفيها وجوديان، فإنه لم يركب معهما حرف السلب)، وقد يطلقون على المحصلة السالبة اسم «البسيطة» لأن حرف السلب قد وجد فيها من غير أن يجعل جزءً من طرفيها، فكأنّ كل واحد من الطرفين بسيط - لذلك تسمى بـ «البسيطة»، بخلاف السالبة المعدولة، فإن فيها حرفين للسلب، واحد لسلب المحمول، والآخر جزء من الموضوع أو المحمول.

والخلاصة: أن القضية تنقسم إلى معدولة، ومحصلة، وبسيطة. وأن المعدولة هي ما جعل حرف السلب فيها جزءً من أحد طرفيها، والمحصلة هي ما تجرد طرفاها عن السلب، موجبة كانت أو سالبة - أو هي الموجبة فقط، وأما السالبة فتسمى «بسيطة».

٤٨ - «والاعتبار بإيجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية، لا بطرفي القضية، فإن قولنا: «كل ما ليس بحي فهو لا عالم» موجبة مع أن طرفيها عدميان، وقولنا: «لا شيء من المتحرك بساكن» سالبة مع أن طرفيها وجوديان».

الشرح:

يعني: أن مجرد وجود حرف سلب في القضية لا يدل على أنها سالبة، إذ قد بان لكم أن حرف السلب قد يكون جزءا من أحد الطرفين ولا تكون القضية سالبةً -وإنما مدار السلب على انتزاع النسبة، ومدار الإيجاب على إيقاعها- فحرف السلب إذا أفاد رفع نسبة المحمول عن الموضوع فهي سالبة، وإلا فهي موجبة، ومن ثم يجوز أن تكون القضية مشتملة على حرف السلب بل على حرفين، ومع ذلك تكون موجبة، نحو: «كل ما هو غير نام فهو غير حساس».

٤٩- قال: «والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب، فإن الإيجاب لا يصلح إلا على موجود محقق، كما فى الخارجية الموضوع، أو مقدر كما فى الحقيقية الموضوع. أما إذا كان الموضوع موجودا فإنهما متلازمتان، والفرق بينهما فى اللفظ - أما فى الثلاثية فالقضية موجبة إن قدمت الرابطة على حرف السلب، وسالبة إن أخرت عنها، وأما فى الثنائية فبالنية، أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ «غير» أو «لا» بالإيجاب العدولى، ولفظ «ليس» بالسلب البسيط، أو بالعكس».

الشرح:

لا تنسوا أن الحكم فى الحملية هو حمل مفهوم المحمول على أفراد الموضوع، وأن مفهوم الموضوع ليس إلا عنوانا فقط على الأفراد المحكوم عليها.

ولما كان العدول، والتحصيل فى جانب الموضوع إنما هو فى مفهومه، وهو غير المحكوم عليه، لم يكن مؤثرا فى مفهوم القضية، بخلاف العدول والتحصيل فى جانب المحمول، فإنه مؤثر فى مفهوم القضية - لأن الحكم بإيجاب الشىء يخالف الحكم بإيجاب عدمه... لذلك لم يعتبروا اختلاف وصف الموضوع عدولا وتحصيلا، بل المعتبر عندهم فى ذلك ما كان فى جانب المحمول.

إذا تقرر ذلك، فنقول: القضية باعتبار العدول والتحصيل فى جانب المحمول، أربعة أنواع:

١- موجبة محصلة .

٢- موجبة معدولة .

٣- سالبة محصلة (وهى السالبة البسيطة) .

٤- سالبة معدولة .

ولا يوجد اشتباه بينها، إلا بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول، أما بين الموجبة المحصلة وأخواتها، فلعدم حرف السلب فى الموجبة ووجوده فى غيرها، وأما بين الموجبة المعدولة، والسالبة المعدولة، فلوجود حرف واحد فى الأولى وحرفين فى الثانية .

وهذا بخلاف ما بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة، فإن كلتيهما تشتمل على حرف واحد للسلب - ومن هنا وقع الاشتباه بينهما، فإذا قلتَ : «النبات ليس بمعدن» فلا يعلم أهى موجبة معدولة أم هى سالبة بسيطة؟ والمناطقة يفرقون بينهما من وجهين : ١- وجه معنوى . ٢- ووجه لفظى .

أما الفرق المعنوى فهو : أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة، وبيانه : أن الموضوع فى الموجبة لا بد أن يكون موجودا حتى يمكن أن يثبت له المحمول، لأن المعدوم غير ثابت فى نفسه - فكيف يمكن أن يثبت له شىء؟

بخلاف السالبة : إذ هى تصدق عند وجود الموضوع، وعند عدمه؛ لأن المعدوم إذا لم يثبت فى نفسه فيصح سلب كل شىء عنه، فكانت السالبة، بذلك أعم من الموجبة، فإذا كان الموضوع معدوما صدقت السالبة، وكذبت الموجبة المعدولة، نحو : «شريك البارى ليس ببصير» سالبة صادقة، أما قولك : «شريك البارى غير بصير» فهى موجبة كاذبة، وإذا وجد الموضوع كانتا صادقتين، نحو «المتعلم ليس بشرير» سالبة و«المتعلم غير شرير» موجبة معدولة .

وأما الفرق اللفظى فهو : أولا : إذا قدمت أداة السلب فى أول القضية فهى سالبة، نحو : «ليس الحديد بذهب» .

ثانيا : إن توسطت الأداة، وكانت القضية ثلاثية، فإن قدمت أداة

السلب على أداة الربط كانت سالبة، نحو: «الحديد ليس هو بذهب» وإن تأخرت عنها فهى موجبة نحو: «الحديد هو ليس بذهب».

ثالثا: إذا كانت القضية ثنائية، وتوسط السلب بين الموضوع والمحمول فالمرجع إلى النية - إن أريد سلب الربط كانت سالبة، وإن أريد ربط السلب كانت موجبة.

وقد يصطلح على وضع حرف «ليس» للسلب البسيط، وحرفى «غير» و «لا» للعدول - فإذا قلت: «الحديد ليس بذهب» كانت سالبة، وإذا قلت «الحديد غير ذهب، أو لا ذهب» كانت معدولة.

القضايا الموجهة

اعلموا أن نسبة المحمول إلى الموضوع فى الخارج لا بد أن تكون مكيفة بكيفية من كيفيات أربع: ١- الضرورة: أى أن الحكم على الموضوع بالمحمول ضرورى لا بد منه، نحو حكمنا على الإنسان بأنه «حيوان» فإن الحيوانية من ضروريات الإنسان.

٢- الدوام: بأن يكون المحمول دائم الثبوت للموضوع، نحو حكمنا على الغراب بالسواد، فإن السواد دائم الثبوت له فى الخارج.

٣- اللاضرورة: أى الإمكان، نحو حكمنا على «محمد» بأنه «كاتب».

٤- اللادوام: أى الإطلاق، نحو الحكم بالمشى على الإنسان فإنه يثبت له فى الجملة، فليس المشى ضروريا للإنسان ولا دائما له - ولكن يثبت له فى الجملة.

هذا، وتسمى تلك الكيفية «مادة القضية» وهى تسمية اصطلاحية، فإن وجد فى القضية لفظ يدل على كيفيتها فى الخارج سميت «موجهة». واللفظ الدال على تلك الكيفية يسمى «جهة القضية»، واعلم أن لكل شىء وجودات ثلاثة: وجود فى الخارج، ووجود فى العقل، ووجود فى اللفظ، فمتى

وقعت المطابقة بين اللفظ والعقل والخارج صدقت القضية، نحو «بالضرورة كل حديد معدن»، وإن لم تقع المطابقة كذبت القضية، نحو (بالإمكان الخاص كل حديد معدن).

وقد جرت العادة، الآن بترك دراسة (الموجهات) لطلبة الكلية نظرا لأن الوقت لا يتسع لدراستها، وعلى هذا فقد رأيت من الأنسب أن أخر الكلام عن (الموجهات)، وما يتعلق بها من نقائضها وعكوسها، إلى أن أفرغ من باقي موضوعات الكتاب، فأفرد لها مجالا وافيًا، إن شاء الله تعالى، وكان في العمر بقية.

زيادة من المصحّح[٢٥] تكميلا للفائدة

وقد جرت العادة من قديم الأيام لدراسة "الموجهات" في مدارسنا وجامعاتنا؛ نظرا لرغبة الأساتذة والطلبة في دراسة المباحث المشكلة، تشحيذا للأذهان. فقد رأيتُ من الواجب أن ألحق بحث الموجهات بالاختصار كما كان في أصله، وأتبع طريق الميسّر في سهولة العبارة وعذوبة الأسلوب وتطبيق الأمثلة.

فأقول -وبالله التوفيق ومنه الاستعانة-

البحث الرابع في القضايا الموجهة

لا بد لنسبة المحمول إلى الموضوع من كيفية، إيجابيةً كانت النسبة أو سلبية، كالضرورة واللاضرورة، والدوام واللادوام، وتسمّى تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها يسمّى جهة القضية.

الشرح: واعلم أن كل نسبة بين المحمول والموضوع لا تخلو عن كيفية مّا في الواقع، والمراد بالكيفية كون النسبة ضرورية، أو غير ضرورية، دائمة

(٢٥) محمد أنور البدخشاني الأستاذ بجامعة العلوم الإسلامية بنوري تاون كراتشي (أستاذ الحديث والفقه والمنطق)

أو غير دائمة، ممكنةً أو ممتنعةً.

١- وتسمّى نفس تلك الكيفية مادة القضية وأصلها.

٢- ويسمّى اللفظ الدال عليها جهة القضية.

٣- وتسمّى القضية المشتملة على تلك الجهة "الموجهة".

تعريف القضية الموجهة: وهى التى تشتمل على الجهة الدالة على كيفية النسبة، مثالها: نحو كل إنسان حيوان بالضرورة، ولا شىء من الإنسان بحجر بالضرورة، ومعلوم أن نسبة الحيوان إلى الإنسان فى الأولى، وسلب الحجر عن الإنسان فى الثانية ضرورية، فهذه الضرورة هى كيفية النسبة، ومادة القضية ولفظ "بالضرورة" هى جهة القضية.

كيف يعرف الصدق والكذب

فى القضية الموجهة؟

ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة؛ لأن نسبة المحمول إلى الموضوع -إيجابية كانت القضية أو سلبية- لها وجودات ثلاثة: وجود فى نفس الأمر، ووجود فى العقل، ووجود فى اللفظ، كما أن لغيرها من أشياء تكون هذه الوجودات الثلاثة، فإذا طابقت الجهة الوجود النفسى الأمرى لكيفية النسبة والوجود العقلى والوجود اللفظى صدقت الموجهة إلا فكذبت.

أقسام الموجهة

وتنقسم القضية الموجهة إلى قسمين: ١- بسيطة ٢- ومركبة.

تعريف القضية البسيطة: وهى التى يكون الحكم فيها بالإيجاب فقط، أو بالسلب فقط، مثال البسيطة: نحو كل إنسان حيوان بالضرورة، ولا شىء من الإنسان بحجر بالضرورة، ففى الأولى الحكم بالإيجاب فقط وفى الثانية الحكم بالسلب فقط.

تعريف القضية المركبة: وهى التى يكون فيها أحد من الإيجاب والسلب

صراحة، والآخر ضمنًا، والمعتبر فى المركبة فى الإيجاب أو السلب الجزء الأول، يعنى إذا كان الجزء الأول موجبة، فالقضية موجبة، وإذا كان سالبة فهى سالبة.

مثال المركبة: كقولنا: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائمًا" ففى هذا المثال قضيتان: الأولى: صراحةً، وهى "بالضرورة" إلخ.

والثانية: إشارة، وهى التى تفهم من "لا دائمًا" فإنه عبارة عن قول القائل: "لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام".

والقضايا الموجهة التى جرت العادة بالبحث عنها، وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية: منها بسيطة: وهى التى حقيقتها إيجاب فقط، أو سلب فقط.

ومنها مركبة: وهى التى حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب معًا، أمّا لبسائط: فست، وأمّا المركبات: فسبع.

أقسام الموجهة البسيطة وتعريفاتها

الشرح:

١- الضرورية المطلقة: وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو ضرورة سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة، نحو بالضرورة كل إنسان حيوان، وبالضرورة لا شىء من الإنسان بحجر، ويقال لها: "الضرورية" لأن الجهة فيها الضرورة، ويقال لها: "المطلقة" لعدم اشتراط وصف الموضوع فيهما.

٢- الدائمة المطلقة: وهى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو دوام سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة ومثالها إيجابا وسلبًا ما مرّ بتبديل لفظ "بالضرورة" بلفظ "دائمًا" أى دائما كل إنسان حيوان ما دام ذات الموضوع موجودة، ودائمًا لا شىء من الإنسان بحجر ما دام ذات الموضوع موجودة، وسميت "بالدائمة" لأن الجهة فيها الدوام، و "المطلقة"

لعدم اعتبار اتصاف أفراد الموضوع بوصفه ومفهومه.

٣- المشروطة العامة: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط اتصاف أفراد الموضوع بوصفه، نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا، وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبًا، فما دام أفراد الكاتب تكون متصفة بوصف الكتابة يكون ثبوت الكتابة لها ضروريًا، وكذا سلب سكون الأصابع يكون ضروريًا ما دام أفراد الكاتب متصفة بوصف الكتابة، وسمّيت بـ"المشروطة"، لاشتراط وصف الموضوع فيها، وبـ"العامة" لعمومها عن المشروطة الخاصة التي ستأتي (في المركبات).

٤- العرفية العامة: وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام أفراد الموضوع متصفة بوصف الموضوع، كالمثال المذكور مع تبديل لفظ "بالضرورة" بلفظ "دائمًا"، ويقال لها: "العرفية"؛ لأن العرف العام يفهم منها هذا لمعنى (دوام تحرك الأصابع بدوام الكتابة، ودوام سلب سكونها بدوام الكتابة)، ويقال لها: "العامة"؛ لكونها أعمّ من العرفية الخاصة التي ستأتي (في المركبات).

٥- المطلقة العامة: وهي التي يحكم فيها يثبتون المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل (أي في وقت من الأوقات) كقولنا بالإطلاق العام: "كل إنسان متنفّس بالإطلاق العام"، ولا شيء من الإنسان بالإطلاق العام، فإن ثبوت التنفّس لأفراد الإنسان أو عدمه ليسا بضروريين، إذ يوجد وقت لا يتنفس فيه الإنسان.

٦- الممكنة العامّة: وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، كقولنا: "بالإمكان العام كل نار حارّة وبالإمكان العام لا شيء من الحارّ ببارد"، فلو كان سلب الحرارة عن النار ضروريا لما صح الإيجاب، وكذلك لو كان الإيجاب لازمًا لما صح سلب البرودة عن النار ضروريًا، وإنما سمّيت "الممكنة" لأجل إمكان ثبوت المحمول للموضوع أو إمكان سلبه عنه، و"العامة"؛ لأنها أعمّ من الممكنة الخاصة، ستأتي (في

المركبات).

تنبيه:

هنا أربعة بسائط أخر، لم يعدّوها في البسائط المشهورة، ولكن وقع بعضها جزءً للمركبات المشهورة، فأولى بنا أن نذكرها.

١- **الوقتية المطلقة:** وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو ضرورة سلبه عنه في وقت معيّن من أوقات وجود الموضوع، كقولنا: "كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة" وقت التربيع (أي ثلاثة بروج من فلك الشمس كانت بينها وبين القمر).

٢- **المنتشرة المطلقة":** وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو ضرورة سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع، كقولنا: "بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت مّا، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت مّا"، وسمّيت الأولى "الوقتية"؛ لأن الحكم في وقت معين من أوقات وجود الموضوع، و "المطلقة" لعدم التقييد بـ"لا دائمًا" و "لا بالضرورة" وسمّيت الثانية "بالمنتشرة"؛ لأن الحكم في أوقات منتشرة من أوقات وجود الموضوع و بـ"المطلقة" لعدم قيد "لا دائمًا" و "لا بالضرورة" فيها.

٣- **المطلقة الوقتية":** وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل في وقت معين، نحو كل إنسان نائم في الليل، ولا شيء من الإنسان بصائم في الليل، إنما سميت "مطلقة" لعدم اللادوام واللاضرورة و "وقتية" لكون الحكم في وقت معين.

٤- **المنتشرة المطلقة:** وهي التي يحكم فيها بالنسبة (ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه) في وقت غير معين، نحو الإنسان آكل في وقت مّا، ولا شيء من الإنسان بآكل في وقت مّا، وسميت "المنتشرة" لعدم تعيين الوقت، و "المطلقة" لعدم قيد اللادوام واللاضرورة، وأمّا الوقتية والمنتشرة

(بدون الإطلاق) فمن المركبات، وستأتيان.

أقسام الموجهة المركّبة وتعريفاتها

١- **المشروطة الخاصة**: وهى المشروطة العامة مع قيد اللادوام (بالدوام الذاتى). مثال الموجبة: كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، فهى مركبة من موجبة مشروطة عامة، وهى الجزء الأول من القضية، ومن سالبة مطلقة عامة، وهى الجزء الثانى المفهوم من "لا دائمًا" نحو لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، لأن ثبوت المحمول للموضوع إذا لم يكن دائمًا كان معناه أن سلب المحمول عن الموضوع جائز فى بعض الأحيان.

ومثال السالبة: كقولنا: بالضرورة لا شىء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، فهى مركبة من مشروطة عامة سالبة، وهى الجزء الأول من القضية، ومن موجبة مطلقة عامة، وهى الجزء الثانى من القضية، والمفهوم من "لا دائمًا" نحو كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل، ويقال لها: "المشروطة"؛ لأن الجزء الأول منها مشروطة عامة، و"الخاصة" لاعتبار لا دائمًا فيها.

فائدة: والمعتبر فى إيجاب القضية المركبة وسلبها هو الجزء الأول، فإن كان الجزء الأول موجبة، فالقضية موجبة، وإن كان سالبة فهى سالبة، وأمّا فى الكم (الكلية والجزئية) فيكون الجزء الثانى موافقًا للجزء الأول.

٢- **العرفية الخاصة**: وهى العرفية العامة مع قيد اللادوام (بالدوام الذاتى) مثالها فى الموجبة: نحو كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، فهى مركبة من موجبة عرفية عامة، وهى الجزء الأول، ومن سالبة مطلقة عامة، وهى الجزء الثانى، المفهوم من اللادوام، نحو لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، ومثالها فى السّالبة: نحو لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، ومثالها فى السالبة: نحو لا شىء من الكاتب بساكن

الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، فهى مركبة من عرفية عامة سالبة، وهى الجزء الأول، ومن موجبة مطلقة عامة، وهى الجزء الثانى المفهوم من اللادوام، نحو كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل، ويقال لها: "العرفية"؛ لأن الجزء الأول منها عرفية عامة، و "الخاصة" لأجل لا دائمًا.

٣- الوجودية اللاضرورية: وهى المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة (بحسب الذات)، مثالها فى الموجبة: نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، فهى مركبة من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة، فالمطلقة العامة الجزء الأول من القضية والممكنة العامة الجزء الثانى من القضية والمفهوم من "اللاضرورة".

مثال الممكنة العامة السالبة: نحو لا شىء من الإنسان بضاحك بالإمكان العام

ومثالها فى السالبة: نحو لا شىء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة، فهى مركبة من سالبة مطلقة عامة، هى الجزء الأول، ومن موجبة ممكنة عامة، وهى الجزء الثانى، والمفهوم من "اللاضرورة".

٤- الوجودية اللادائمة: وهى المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، فإن كانت موجبة، فتركيبها من مطلقة عامة موجبة، ومطلقة عامة سالبة، وإن كانت سالبة، فبالعكس، مثالها: نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائمًا، أى لا شىء من الإنسان بضاحك بالفعل، وفى السالبة نحو لا شىء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائمًا، أى كل إنسان ضاحك بالفعل.

واعلم أن "لا دائمًا" إشارة إلى مطلقة عامة و "لاضرورة" إشارة إلى ممكنة عامة (لأن سلب الدوام إطلاق عام، وسلب الضرورة إمكان عام).

٥- الوقتية: وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدًا باللادوام بحسب الذات.

مثال الموجبة كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض

بينه وبين الشمس لا دائمًا، فهى مركبة من موجبة وقتية مطلقة، وهى الجزء الأول، ومن سالبة مطلقة عامة، وهى الجزء الثانى المفهوم من اللادوام، وهى: لا شيء من القمر بمنخسف بالإطلاق العام (بالفعل).

ومثال السالبة: نحو بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائمًا، فهى مركبة من سالبة وقتية مطلقة، وهى الجزء الأول، ومن موجبة مطلقة عامة، وهى الجزء الثانى المفهوم من اللادوام، نحو كل قمر منخسف بالإطلاق العام.

٦- المنتشرة: وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو ضرورة سلبه عنه فى وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيّدا باللادوام بحسب الذات.

مثال الموجبة: كقولنا: بالضرورة كل إنسان متنفس فى وقت ما لا دائمًا فهى مركبة من منتشرة مطلقة، وهى الجزء الأول المذكور صراحةً، ومن سالبة مطلقة عامة، ومثال السالبة بالعكس، نحو بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس فى وقت مّا لا دائمًا.

فالجزء الأول منها المنتشرة المطلقة السالبة، والجزء الثانى (المفهوم من اللادوام) الموجبة المطلقة العامة (نحو كل إنسان متنفس بالإطلاق العام).

٧- الممكنة الخاصة: وهى التى يحكم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن جانبى الإيجاب والسلب، فإذا قلنا: كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، كان معناه أن إثبات الكتابة للإنسان وسلبها عنه ليسا بضروريين، ولكن سلب ضرورة الإيجاب يفهم منه ممكنة عامة سالبة، ومن سلب ضرورة السلب يفهم الإمكان العام الموجب، فالممكنة الخاصة -موجبة كانت أو سالبة- تركّب من ممكنتين عامتين: إحداهما: موجبة، والأخرى: سالبة.

فإذا كانت موجبة يكون الجزء الثانى سالبة، وإذا كانت سالبة يكون الجزء الثانى موجبة، هذا آخر بحث الموجهات لخّصناه بالإيجاز دون الإعجاز.

الفصل الثانى فى أقسام الشرطيات

٥٠- قال : «الفصل الثانى : فى أقسام الشرطيات : الجزء الأول منها : يسمى مقدما، والثانى : تاليا، وهى إما متصلة أو منفصلة. أما المتصلة : فإما لزومية وهى التى يكون فيها صدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك، كالعلية، والتضايف. وإما اتفاقية وهى التى يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزئين على الصدق، كقولنا : (إن كان الإنسان ناطقا، فالحمار ناهق). وأما المنفصلة : فإما حقيقية وهى : التى يحكم فيها بالتنافى بين جزءيها فى الصدق والكذب معًا، كقولنا : (إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا) وإما مانعة الجمع وهى (التى يحكم فيها بالتنافى بين الجزئين فى الصدق فقط، كقولنا : إما أن يكون هذا الشىء حجرا أو شجرا). وإما مانعة الخلو، وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين الجزئين فى الكذب فقط، كقولنا : (إما أن يكون زيد فى البحر، أو لا يغرق».

الشرح:

هذا شروع فى النوع الثانى من نوعى القضية، إذ قد عرفتم أن القضية نوعان : حملية، وشرطية، فلما فرغ من بيان الحملية، شرع فى بيان الشرطية وأقسامها.

وقد علمتم أن الشرطية تتألف من مركّبين على صورة قضيتين، وأن الجزء الاول منها يسمى مقدمًا (لتقدمه فى الذكر)، والثانى تاليًا (لتلوه

للمقدم)، كما أنكم عرفتم أن الشرطية إما متصلة، وإما منفصلة.

أما المتصلة فنوعان: ١- لزومية ٢- واتفاقية.

أما اللزومية فهي: التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك، مثل: (كلما حالت الأرض بين الشمس وبين القمر، وقع خسوف للقمر) فقد حكمنا بثبوت صدق التالي -وهو (وقوع خسوف للقمر)- على تقدير صدق المقدم- وهو (حيلولة الأرض بين الشمس وبين القمر) لعلاقة بينهما أوجبت ذلك.

والمراد بالعلاقة: شيء بسببه يستصحب المقدم التالي، كالعلية، والتضايف، أما العلاقة العلية فهي على ثلاثة أنواع: ١- أن يكون المقدم علة للتالي، نحو: (إذا كان الإنسان مريضا بالحمى ارتفعت وزادت حرارة جسمه)، فإن مرض الحمى علة وسبب في ارتفاع حرارة الجسم.

٢- أن يكون المقدم معلولا للتالي، نحو: (إذا اشتدّت حرارة الجسم كان الإنسان مريضا بالحمى).

٣- أن يكون المقدم والتالي معلولين لعلة واحدة، نحو: (إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء، فإن وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لعلة واحدة، وهي طلوع الشمس.

وأما التضايف: فهو أن يكون الجزءان متضايفين، نحو: «إن كنت صديقي فأنا صديقك».

وأما المتصلة الاتفاقية، فهي: ما حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينها توجب ذلك، بل لمجرد توافق صدق الجزئين: مثل«إذا كان الحيوان ذو أذن كان وَلُودًا، وإن كان ذو صماخ كان بَيُوضًا»- فهاتان القضيتان كلتاهما متصلة اتفاقية، إذ ليست هناك علاقة مطلقا بين كون الحيوان له أذن، أو له صماخ، وبين كونه يلد أو يبيض، ولكن اتفق وصادف استصحاب الولادة للحيوان ذي الأذن، واستصحاب ذو الصماخ لكونه يبيض.

وقد تطلق الاتفاقية على ما حكم فيها بصدق التالى مطلقًا، أى سواء كان المقدم صادقا أو كاذبا، نحو : (إن صَعَد علىّ إلى السماء فمحمد كريم) فإن المقصود من هذه القضية هو صدق التالى (وهو محمد كريم).

والاتفاقية بالمعنى الأول تسمى اتفاقية خاصة، وبالمعنى الثانى اتفاقية عامة - للعموم والخصوص بينهما.

هذا، ولا يفوتنا أن ننبهكم إلى أمر هام هو : أن صدق القضية المتصلة وكذبها يعلم على النحو التالى :

١ - إذا كانت لزومية، فصدقها يكون بصدق التالى على تقدير صدق المقدم - مع تحقق العلاقة بين الجزئين. أما كذبها فيكون إما لعدم صدق التالى على التقدير المذكور، أو لعدم وجود علاقة بين صدق الجزئين.

مثال الصادقة : إذا وقع ظل الأرض على القمر حصل الخسوف).

ومثال الكاذبة لعدم صدق التالى على تقدير صدق المقدم (إن كان هذا الشيء حديدا فهو نحاس)، ومثال الكاذبة لوجود الحكم مع تحقق العلاقة : (إن كان محمد فى الدار فعلى فى السوق) إذا ادعى أنها لزومية فهى كاذبة لعدم وجود علاقة بين الجزئين.

٢ - إذا كانت المتصلة اتفاقية فهى تصدق إذا تحقق فى الواقع الحكم، ولم توجد علاقة بين الجزئين، وتكذب إما لعدم الحكم أو لوجوده مع وجود علاقة. فالصادقة نحو : (إذا كان الفرس صاهلا فالإنسان ناطق)، والكاذبة لعدم تحقق الحكم نحو : (إن كان الفرس صاهلا فالغزال ناطق)، فهذه كاذبة، لعدم الحكم فى الواقع. ومثال الكاذبة لوجود الحكم وتحقق العلاقة «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» إذا ادعى قائلها أنها اتفاقية - فهذه القضية وأمثالها صادقة لزومية واتفاقية كاذبة، كما أن الاتفاقية الصادقة تكون كاذبة لو ادعى أنها لزومية، فينبغى التنبيه إلى هذا الأمر.

وأما الشرطية المنفصلة: فهى ما حكم فيها بالتنافى بين الجزئين فى الصدق والكذب معًا، وهى الحقيقية، أو فى الصدق فقط، وهى مانعة الجمع، أو فى

الكذب فقط، وهى مانعة الخلو - هذا إذا كانت موجبة. وأما المنفصلة السالبة فهى: ما سلب فيها التنافى فى الصدق والكذب معًا، أو فى أحدهما فقط... فهى ستة أنواع: ثلاث موجبات، وثلاث سوالب - وقد سبق الكلام حولها بإسهاب، تعريفًا وتمثيلا، فى مقدمة هذه المقالة. فارجعوا إليه فى هذا الكتاب.

وإنما سميت الأولى حقيقية، لأن التنافى فيها على حقيقته، إذ الطرفان متباعدان بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان... والثانية مانعة جمع، لاشتمالها على منع الجمع.. والثالثة مانعة خلو، لأن الأمر لا يخلو عن أحد طرفيها.

هذا: وقد تطلق مانعة الجمع ومانعة الخلو على ما حكم فيها بالمنافاة فى الجمع مطلقا، وهى مانعة الجمع أو ما حكم فيها بالمنافاة فى الارتفاع مطلقا، وهى مانعة الخلو. وتعم الأولى (على هذا التعريف) الحقيقية، ونفسها بالمعنى الأول، كما تعم الثانية (أيضًا) الحقيقية، ونفسها بالمعنى الأول (كما قررنا هناك فارجعوا إليه).

بقى -ههنا- بحث ذكره الشارح، فكان لزاما علىّ أن أشير إليه، وهو: أن المراد بمنع الجمع فى المنفصلة هو أن الطرفين لا يجتمعان فى الوجود، لا أنهما لا يجتمعان بمعنى أنهما لا يصدقان على ذات واحدة، كما فهم ذلك بعض الأفاضل فأخطأ. وذلك لأن الصدق على ذات واحدة يعنى الحمل عليها، وهو غير معقول فى المنفصلة - لأنها قضية شرطية، وطرفا الشرطية قضيتان بحسب الأصل، فلا يعقل أن يراد بمنع اجتماعهما منع حملها على ذات واحدة، لأن الذى يحمل هو المفردات لا القضايا.

فإذا قلت: «إما أن يكون الشىء شجرا أو حجرا» فهى مانعة جمع، ومعناها أن الطرفين -«الشىء شجر»، «الشىء حجر»- لا يجتمعان فى الوجود، أى إذا صدقت القضية الأولى كذبت الثانية، وبالعكس[1].

---

(١) وإليكم نص ما ذكره الشارح فى هذا المقام، حيث نقل رأيا لبعض الأفاضل، وردّ عليه، فقال ما نصه: «ولبعض الأفاضل ههنا بحث، وهو أن المراد بالمنافاة فى الجمع ألا يصدقان على ذات واحدة، لا أنهما لا يجتمعان فى الوجود» وبعدذكره كلام هذا الفاضل يؤيد به ما رأى، وردّ عليه

٥١- وكل واحد من هذه الثلاثة إما عنادية، وهى التى يكون التنافى فيها لذات الجزئين، كما فى الأمثلة المذكورة. وإما اتفاقية وهى التى يكون التنافى فيها بمجرد الاتفاق، كقولنا للأسود اللاكاتب: إما أن يكون هذا أسود أو كاتبًا - حقيقيا، أو لا أسود أو كاتبًا مانعة الجمع أو أسود أو لا كاتبًا مانعة الخلو».

الشرح:

يعنى: أنه كما تنقسم المتصلة إلى لزومية واتفاقية، كذلك تنقسم المنفصلة سواء كانت حقيقية، أو مانعة جمع، أو مانعة خلو - إلى قسمين:

١- عنادية. ٢- اتفاقية.

أما العنادية: فهى التى يكون فيها التنافى بين جزئيها لذات الجزئين ومفهومهما، كما ترون فى المنافاة بين الزوج والفرد، والشجر والحجر.. إلخ.

أما الاتفاقية: فهى التى يكون التنافى فيها لا لذات الجزئين ومفهومهما، بل لمجرد أن اتفق وصادف تنافيهما فى الواقع.

وقد فرض المصنف حالة شخص أسود وليس بكاتب، وأجرى عليه أمثلة الاتفاقات الثلاث أى الحقيقة ومانعة الجمع، ومانعة الخلو. فإذا قلت فى شأن هذا الرجل «إما أن يكون هذا أسود أو كاتبًا» كانت اتفاقية حقيقية لأن الطرفين لا يجتمعان ولا يرتفعان اتفاقا لوجود السواد وعدم الكتابة فى هذا. وإذا قلت: «إما أن يكون هذا لا أسود أو كاتبًا» كانت مانعة جمع تجوز الخلو. إذ الواقع أنه خال عنهما معًا. وإذا قلت: «إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتبًا» كانت مانعة خلو ويجوز الجمع.

وإليكم مثالا آخر: إذا كان معك منديل أبيض، فإذا قلت: «إما أن

الشارح فقال: «إن مانعة الجمع من أقسام المنفصلة، والانفصال لم يعتبروه إلا بين القضيتين، فلا يكون منع الجمع إلا بين القضيتين» وليرجع من أراد إلى الشارح ص ٩٤ جـ ٢ من حواشى الشمسية.

يكون هذا منديلا أو أحمر» فهى اتفاقية حقيقية .

وإن قلت : «إما أن يكون هذا غير منديل أو يكون أحمر»، فهى مانعة جمع .

وإن قلت : «إما أن يكون هذا منديلا أو أبيض» فهى مانعة خلو يجوز الجمع - وذلك ظاهر .

٥٢ - «وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمانى هى التى يرفع فيها ما حكم به فى موجباتها : فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية ، وسالبة اتفاق تسمى سالبة اتفاقية» .

الشرح:

قد رأيتم أنه قسم القضية الشرطية إلى متصلة ، ومنفصلة ، وقسم المتصلة إلى : لزومية ، واتفاقية ، ثم قسم المنفصلة إلى حقيقية ، ومانعة جمع ، ومانعة خلو ، ثم قسم كلا من المنفصلات الثلاث إلى : عنادية ، واتفاقية .

فصارت القضايا الشرطية ثمان : (١) متصلة لزومية (٢) متصلة اتفاقية (٣) منفصلة حقيقية عنادية (٤) مانعة جمع عنادية (٥) مانعة خلو عنادية (٦) اتفاقية حقيقية (٧) اتفاقية مانعة جمع (٨) اتفاقية مانعة خلو .

وقد تقدم تعريف كل واحدة ومثالها ، ولكنه لما خص الكلام هناك فى الموجبات - أراد أن يبين هنا معنى السوالب ، فذكر أن سالبة كل قضية من هذه القضايا الثمان هى التى حكم فيها برفع ما حكم به فى الموجبة .

فإذا كنت فى المتصلة اللزومية قد حكمتَ بلزوم صدق التالى للمقدم ، فسالبتها ترفع اللزوم ، مثال السالبة : «ليس إن كان الكائن حساسا كان نباتا ، فقد ارتفع بـ "ليس" اللزوم بين المقدم (وهو : الكائن حساس) ، وبين التالى (وهو . كان نباتا) ، وإذا كانت الاتفاقية هى ما حكم فيها بموافقة صدق التالى للمقدم ، فسالبتها ترفع الموافقة على الصدق ، مثال السالبة الاتفاقية : «ليس

إن كان الحيوان ذا أذن فهو يبيض، فقد ارتفع بالسلب موافقة التالى للمقدم، وهكذا الحال فى المنفصلات. فالسالبة العنادية ترفع العناد بين الطرفين الذى حكم به فى الموجبة، فإذا رفعتَ العناد فى الصدق والكذب فهى سالبة عنادية حقيقية، وإن نفيتَ فى الصدق فمانعة جمع سالبة، وإن نفيته فى الكذب فمانعة خلو سالبة.

تنبيه:

إذا كان ما تفيده السالبة الشرطية هو: رفع ما أفادته الشرطية الموجبة من لزوم، أو عناد، أو اتفاق - فلا يتم هذا للسالبة، ولا تعتبر القضية سالبة، إلا إذا تقدمت فيها أداة السلب على أداة الشرط، حتى تفيد سلب اللزوم فى اللزومية، وسلب العناد فى العنادية، وسلب الاتفاق فى الاتفاقية.

أما لو تأخرت أداة السلب واقترنت بالتالى، فلا تفيد السلب -بل تكون القضية حينئذ موجبة، مثلا- إذا قلت: (ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود)، فهذه سالبة لأنها سلبت اللزوم بين طلوع الشمس ووجود الليل. وإذا قلت: (إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا) فالقضية موجبة، لأنها أثبتت اللزوم بين طلوع الشمس وعدم وجود الليل. وبعبارة أخرى الأولى أفادت سلب اللزوم فكانت سالبة، والثانية أفادت لزوم السلب فكانت موجبة.

وعلى ذلك تكون السالبة الاتفاقية هى: (ما أفادت سلب الاتفاق) لا ما أفادت اتفاق السلب. مثلا: إذا قلت: (ليس إن كان الحيوان له أذن فهو يبيض)، فهى سالبة، ولو قلت: (إن كان الحيوان له أذن فليس يبيض) فهو موجبة - لأن الأولى أفادت سلب الاتفاق، والثانية أفادت اتفاق السلب، وسلب الاتفاق سلب، وأما اتفاق السلب فهو إيجاب. وكذا نقول فى سلب العناد، وعناد السلب، فالقضية القائلة (ليس إما أن يكون الطالب مصريا أو أزهريا) سالبة عنادية، لأنها سلبت العناد بين طرفيها، أى جوّزتَ اجتماعهما وارتفاعهما، بخلاف القائلة (أما أن يكون العدد زوجا أو ليس منقسما

بمتساويين فإنها عنادية موجبة ، لإفادتها ثبوت العناد بين الزوجية فى العدد وعدم الانقسام بمتساويين .

وهكذا المنفصلة الاتفاقية السالبة : هى «ما أفادت سلب الاتفاق» لا اتفاق السلب . وكذلك إذا اقترن حرف السلب بالمقدم فالقضية موجبة» ، نحو : «إذا لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود» ، فهذه أيضًا قضية موجبة لإفادتها لزوم صدق التالى ، وهو «وجود الليل» على تقدير صدق المقدم وهو «انتفاء طلوع الشمس» وأيضًا لو اقترن بالمقدم والتالى ، معًا ، حرفا سلب ، فهى أيضًا موجبة لا سالبة ، نحو : «إذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا» فهذه موجبة لزومية لأنها أفادت إثبات التلازم بين عدم طلوع الشمس وعدم وجود النهار . . فافهموا ذلك ، والله الموفق .

٥٣- قال : «والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين ، وعن كاذبين وعن مجهولى الصّدق والكذب ، وعن مقدم كاذب ، وتالٍ صادق - دون عكسه ، لامتناع استلزام الصادق الكاذب ، وتكذب : عن جزئين كاذبين ، وعن مقدم كاذب وتال صادق ، وبالعكس . وعن صادقين . هذا إذا كانت لزومية . وأما إذا كانت اتفاقية ، فكذبها عن صادقين محال» .

الشرح:

قد قررنا فيما سبق : أن أسلوب الشرطية لا يدل على صدق أو كذب المقدم أو التالى ، بل إنه فى المتصلة الموجبة يدل على أن التالى صادق لو فرض صدق المقدم على وجه اللزوم فى اللزومية ، أو الاتفاق فى الاتفاقية . والمنفصلة الموجبة : يدل أسلوبها على تنافى طرفيها صدقا وكذبا ، أو صدقا فقط ، أو كذبا فقط على سبيل العناد أو الاتفاق .

أما الطرفان : فقد يكونان صادقين ، أو كاذبين ، أو المقدم صادقا ،

والتالى كاذبا، أو بالعكس.

فأحوال الطرفين فى المتصلة أربعة: (١) صدقهما معًا. (٢) كذبهما معًا. (٣) صدق المقدم مع كذب التالى. (٤) كذب المقدم مع صدق التالى.

أما أحوال طرفى المنفصلة، فثلاثة: إذ لا تمايز بين طرفيها إلا فى الذكر، فإن الحكم فيها بالتنافى بين الطرفين، وإذا كان المقدم ينافى التالى فالتالى ينافى المقدم بناء على ذلك كانت أحوالها ثلاثة: (١) صدق الطرفين (٢) كذبهما. (٣) صدق أحدهما مع كذب الآخر... فأراد أن يبين الأحوال التى يكون عليها الطرفان حال صدق القضية وحال كذبها.

فالمتصلة الموجبة الصادقة -أى التى طابق الحكم فيها الواقع- قد تتألف من جزئين صادقين، نحو: «كلما كان زيد إنسانا فهو ناطق». وقد تتألف من كاذبين، نحو: «إن كان هذا الكتاب إنسانا فهو ناطق». أو من مجهولى الصدق، نحو: «إن كان محمد يأكل، فهو يحرك فكه الأسفل»، أو من مقدم كاذب وتال صادق، نحو: «إن كان النبات حساسا فهو جسم».

ولا تصدق إذا تألفت من مقدم صادق وتال كاذب، لأنها إن كانت اتفاقية خاصة، فصدقها يعتمد على صدق طرفيها، وإن كانت اتفاقية عامة فصدقها يكون بصدق التالى، وإن كانت لزومية، فالمقدم ملزوم والتالى لازم.

ولا يجوز أن يستلزم الصادق الكاذب، فإن وجود الملزوم يستتبع وجود اللازم كما أن عدم اللازم يستتبع عدم الملزوم، فلو تركبت اللزومية: من مقدم صادق وتال كاذب، لما صدقت، وإلا لزم: صدق الكاذب أو كذب الصادق - إذ متى: صدق المقدم، لزم: صدق التالى، والمفروض أنه كاذب، فيلزم صدق الكاذب، وأيضًا: متى كذب التالى، تعين كذب المقدم، والفرض: أنه صادق، فيلزم كذب الصادق[1] وذلك باطل.

---

(١) وجه الشارح - هنا - اعتراضا، وأجاب عنه، فقال ما نصه: «لا يقال إذا صح تركب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق، وعندهم: أن كل متصلة موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية، فقد صح تركيبها: من مقدم صادق، وتال كاذب؛ لأنا نقول: ذلك فى الكلية لا فى الجزئية».

وأما المتصلة الموجبة اللزومية الكاذبة ١ - فقد تتألف من كاذبين، نحو «إن كان الخلاء موجودا، فالعالم قديم» ٢ - ويجوز أن تتألف من مقدم كاذب وتال صادق، نحو: «إن كان الحديد ذهبا، فزيد إنسان» ٣ - ويجوز أن تتركب من مقدم صادق وتال كاذب، نحو: «كلما كان محمد إنسانا فالحديد ذهب» ٤ - ويجوز أن تتألف من جزئين صادقين، نحو: «إن كانت السماء فوقنا، فزيد إنسان». فهذه القضايا متصلات لزومية كاذبة لعدم مطابقة الحكم فيها للواقع، إذ لم توجد علاقة بين المقدم والتالى، وأما المتصلة الاتفاقية، فإن أخذت بمعنى الاتفاقية الخاصة، فهى تصدق عن صادقين، إذا لم توجد علاقة بين المقدم والتالى، نحو: «إن كان الحمام يبيض، فالإنسان يلد». وإن كانت اتفاقية عامة، فهى تصدق عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق، نحو: «إن كان الذهب نحاسا، فزيد إنسان». وتكذب الاتفاقية: إما لعدم صدق الجزئين معًا، إن كانت خاصة، أو لعدم صدق التالى، إن كانت عامة، كما تكذب عن جزئين صادقين: إذا وجدت علاقة بين المقدم والتالى، إذ لا بد فى الاتفاقية من اعتبار وجود علاقة، فإذا وجدت علاقة، وادّعِىَ أنها اتفاقية، كانت كاذبة، نحو: «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود - فهذه اتفاقية كاذبة كما سبقت الإشارة إليه. فقول المصنف. «وأما إذا كانت اتفاقية، "فكذبها عن صادقين محال" - هذا القول: ليس بشىء، كما علمتم، ولذلك قال الشارح القطب ما نصه: «وههنا بحث، وهو: «أن الاتفاقية: لا يكفى فيها صدق الطرفين، أو صدق التالى، بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة، فيجوز كذبها عن صادقين، إذا كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة بينهما»[1].

٥٤ - «والمنفصلة الموجبة الحقيقية، تصدق عن صادق

يعنى الشارح: أن امتناع تركب المتصلة من مقدم صادق وتال كاذب، إنما هو بالنسبة إلى الكلية لا إلى الجزئية، فلامانع من ذلك، إذا كانت المتصلة جزئية، نحو: «قد يكون إذا كان هذا الكتاب جسما كان حساسا».

(١) شرح القطب، ص ١٠٦، من حواشى الشمسية.

وكاذب، وتكذب عن صادقين وكاذبين. ومانعة الجمع تصدق عن: كاذبين، وعن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين. ومانعة الخلو تصدق عن: صادقين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين. والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة، وتكذب عما تصدق عنه الموجبة».

الشرح:

القضية الشرطية المنفصلة الموجبة إن كانت حقيقية تصدق إذا تألفت من صادق وكاذب، نحو: «إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا» لأنها إن كانت عنادية، فهى تتركب من الشيء ونقيضه، أو المساوى لنقيضه على ما مر.

وإن كانت اتفاقية، فتركيبها: يكون من طرفين اتفق عدم اجتماعهما، وعدم ارتفاعهما، نحو: (إما أن يكون هذا الحيوان يبيض، أو يكون ذا أذن) - فإنه: اتفق، أن ذا الأذن لا يبيض، فهذان الطرفان: لا يجتمعان فى هذا الحيوان، ولا يرتفعان عنه اتفاقا، لاعنادا، إذ لامنافاة بينهما عقلا. وتكذب إذا تركبت من طرفين صادقين، نحو: (إما أن يكون محمد إنسانا أو ناطقا)، أو كاذبين، نحو: (إما أن يكون الفرس طائرا أو يبيض) فهاتان القضيتان كاذبتان، إذا قصد بهما العناد الحقيقي، لأن معنى العناد الحقيقى هو: (منع الجمع والخلو معًا)، فتعين إذًا صدق أحد طرفيها وكذب الآخر.

ومانعة الجمع تصدق فى حالتين: الأولى: - إذا تألفت من كاذبين، نحو: (إما أن يكون الغراب أبيض أو أحمر) إذًا لا يجتمعان مع خلو الغراب عنهما، فهى مانعة جمع تجوز الخلو، ولذلك كانت صادقة فى منع الجمع.

الثانية: أن يكون أحد طرفيها صادقا والآخر كاذبا - كالحقيقية، نحو: (إما أن يكون الإنسان ناطقا أو صاهلا).

وتكذب: إذا تألفت من صادقين، لأن الصادقين يجتمعان، وهى مانعة

جمع، فتكذب نحو: (الشيء إما لاحجر أو لاشجر) لو قصد به منع الجمع، إذ يمكن اجتماعهما، فتكذب مانعة جمع.

أما مانعة الخلو، فهى تصدق: إن تألفت من صادقين، نحو: إما أن يكون الإنسان غير طائر أو غير جماد) أو من صادق وكاذب، كالحقيقية، نحو: (زيد إما ناطق أو صاهل).

وتكذب: عن جزئين كاذبين، نحو: إما أن يكون الغراب أبيض أو أحمر) لو قصد به منع الخلو، إذ الغراب يخلو عنهما معًا (لأنه أسود، فتكذب هنا مانعة الخلو، لأن معناها أن أحد طرفيها واقع حتما، فلا تتألف من كاذبين إن كانت صادقة، هذه هى أحوال الموجبات.

أما السالبة: - سواء كانت متصلة، أو منفصلة- فهى تصدق حيث تكذب الموجبة، وتكذب حيث تصدق الموجبة. . وذلك ظاهر، لأن صدق الإيجاب يقتضى كذب السلب. والعكس صحيح، وعليه. فكل مثال سبق فى الموجبات إن كان صادقا فهو فى حالة السلب كاذب وبالعكس.

تنبيه:

ينبغى ملاحظة أنه لامانع من أن يكون مثال واحد، صادقا فى منع الجمع، وكاذبا فى منع الخلو، أو بالعكس، كما مر فى بعض الأمثلة، كما يجوز أن يكون المثال صادقا فى اللزوم أو العناد، وهو نفسه كاذب فى الاتفاق لوجود العلاقة أو العناد، أو بالعكس أى قد يكون: المثال صادقا فى الاتفاقية لعدم العلاقة فى المتصلة، أو لعدم العناد فى المنفصلة، ويكون هو نفسه كاذبا لو مثل به فى اللزومية، أو العنادية، وهذا لا يخفى على الطالب الذكى.

٥٥- «وكلية الشرطية الموجبة: أن يكون التالى لازما، أو معاندا للمقدم على جميع الأوضاع التى يمكن حصوله عليها - وهى الأوضاع التى تحصل له بسبب اقتران الأمور التى يمكن اجتماعها معه.

والجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الأوضاع.
والمخصوصة أن يكون كذلك على وضع معين.
وسور الموجبة الكلية فى المتصلة (كلما) و (مهما) و(متى). وفى المنفصلة (دائمًا). وسور السالبة الكلية فيهما (ليس البتة) وسور الموجبة الجزئية فيها (قد يكون) وسور السالبة الجزئية فيهما: (قد لا يكون)، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى، والمهملة بإطلاق لفظ (لو) و(إن)، (و (إذا) فى المتصلة، (وإما) و (أو) فى المنفصلة».

الشرح:

هذا شروع فى تقسيم الشرطيات من حيث الأوضاع والأحوال، فكما أن الحملية انقسمت -من حيث المحكوم عليه، وهو الموضوع- إلى مخصوصة، ومحصورة، ومهملة، كذلك الشرطيات المتصلة، والمنفصلة تنقسم إلى مخصوصة ومحصورة، ومهملة، غير أن المحكوم عليه فى الحملية هو أفراد الموضوع، أما فى الشرطية فالمحكوم عليه ليس أفراد الموضوع، بل شيء آخر وهو الأوضاع والأحوال التى تكون للمقدّم.

فمثلا إذا قلنا: (كلما كان محمد كاتبًا فهو يحرك أصابعه)، فقد حكمنا بصدق التالى - وهو (يحرك أصابعه) - على تقدير صدق المقدم، وأفدنا بلفظ "كلما" أن هذا الحكم يحصل فى جميع أزمنة المقدم وعلى جميع أوضاعه -والمراد بأوضاع المقدم: أحواله، أى أن المقدم عند لزوم التالى له فى المتصلة اللزومية، أو عند عناد التالى له فى العنادية المنفصلة، من حيث اقترانه بالأشياء الممكنة[1] الاجتماع به يحصل له بإزاء كل وضع. ففى المثال المذكور

(١) وقيدوا الأوضاع بـ«الممكنة» احترازا عن المستحيلة، إذ لو أطلقوها ربما فهم أنها الأوضاع

ترى المقدم، وهو (محمد كاتب) يقترن به كون (محمد) قائما، أو قاعدا، أو كونه يكتب فى مكان كذا، أو يكتب من ذهنه، أو ينقل من كتاب . . . إلى ما لا يتناهى من الأحوال. فالأوضاع والأحوال التى يكون عليها المقدم هنا بمنزلة الأفراد فى الحملية.

بناءً على ذلك نقول: الشرطية تنقسم من حيث أحوال المقدم إلى ثلاثة أقسام: (١) مخصوصة. (٢) ومحصورة. (٣) ومهملة.

ووجه الحصر: أن الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال بين المقدم والتالى، إن كان فى زمن معين فهى المخصوصة موجبة كانت أو سالبة، وإلا فإن لم يذكر فيها ما يدل كمية الأوضاع، فهى المهملة موجبة أو كانت سالبة، وإن ذكر فيها ما يدل على الكمية فهى المحصورة - وهى إما كلية موجبة، أو سالبة، وإما جزئية موجبة، أو سالبة، فأقسام المتصلة بالتفصيل ثمانية، ومثلها المنفصلة، فالجميع ست عشر قضية.

وإليكم الأمثلة وبيان الأسوار:

١- مخصوصة متصلة موجبة: نحو «إن جاءنى على غاضبا فلن أقابله)، (إن سافر محمود يوم الخميس فسأسافر معه)، نحو (إن استيقظ الإنسان من نومه مبكرا بارك الله له فى يومه) هذه القضايا وأمثالها متصلات مخصوصة، لأن الحكم فيها تخصص بوضع معين للمقدم - وهو فى المثال الأول كلمة (غاضبا) وفى المثال الثانى كلمة (يوم الخميس) وفى المثال الثالث كلمة «مبكرا» - فتلك الأوضاع الخاصة للمقدم تجعل القضية مخصوصة مفصلة.

٢- مخصوصة متصلة سالبة: نحو «ليس إن جاءنى على غاضبا أقابله». «ليس إن سافر على يوم الخميس أسافر معه»، «ليس إن قام الإنسان من النوم ظهرا بارك الله له فى يومه».

٣- مخصوصة منفصلة موجبة: نحو «إما أن يأتينى على يوم الخميس أو

التى تفرض عند الحكم باللزوم أو العناد وإن كانت غير ممكنة - كأن يفرض فى اللزومية الموجبة عدم لزوم التالى، فإن هذا فرض محال - فقيدوا الأوضاع بالممكنة» لذلك (أنظر الشارح «القطب»).

أذهب أنا إليه»، «إما أن يسافر الإنسان إلى القاهرة فى القطار أو فى السيارة» «إما أن يكون المعدن وهو نفيس ذهبا أو فضة أو ألماسًا». فهذه القضايا وأمثالها منفصلات مخصوصة. لأن مقدمها على وضع معين هو فى الأولى لفظ «يوم الخميس» وفى الثانية كلمة «إلى القاهرة»، وفى الثالثة كلمة «وهو نفيس».

٤- مخصوصة منفصلة سالبة: نحو: «ليس إما أن يأتينى «علي» يوم الخميس أو أذهب إليه أنا)، (ليس إما أن يسافر (المصرى) إلى فرنسا فى قطار أو فى سيارة)، ليس إما أن يكون المعدن وهو نفيس نحاسا أو رصاصا).

٥- كلية موجبة متصلة: وسورها (كلما)، و (مهما)، و (متى) نحو: (كلما جاءنى على أكرمته)، (مهما يظن المرء فالله خبير به)، (متى يستقم الإنسان يرضى عنه ربه).

٦- كلية موجبة متصلة: وسورها (دائما). نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا، فهذه منفصلة حقيقية. و (دائما إما أن يكون المعدن ذهبا أو فضة) فهى مانعة جمع. و (دائما إما أن يكون الحيوان غير إنسان أو غير فرس) وهذ مانعة خلو.

٧- سالبة كلية متصلة: وسورها (ليس البتة) نحو: (ليس البتة إن كان المرء عالما خضع للتقاليد الضارّة)، ليس البتة إن كان المعدن ذهبا كان رخيص الثمن).

٨- سالبة كلية منفصلة، وسورها: (ليس البتة) أيضًا، نحو: (ليس البتة إما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين - حقيقية سالبة ويجوز الجمع والخلو - و (ليس البتة إما أن يكون الطبيب فرنسيًا أو غير ألمانى) وهى مانعة جمع سالبة ويجوز الجمع و (ليس البتة إما أن يكون الغراب أبيض أو أحمر) مانعة خلو سالبة ويجوز الخلو.

٩- جزئية متصلة موجبة، وسورها: (قد يكون) نحو: (قد يكون إن كان الشيء معدنا كان ذهبا)، (وقد يكون إذا كان الطالب أزهريا كان

خطيبا)، (وقد يكون إذا كان المرء فقيرا كان كريما).

١٠ - جزئية منفصلة موجبة وسورها «قد يكون» أيضًا نحو: «قد يكون إما أن يكون النبات قمحًا أو شعيرًا» «وقد يكون إما أن يكون العالم فقيها أو نحويا» «وقد يكون إما أن يكون المواطن مصريا أو سوريا».

١١ - جزئية متصلة سالبة: وسورها «قد لا يكون، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى». نحو: «قد لا يكون إذا كان المطر غزيرا انخفضت الحرارة»، «وليس كلما - أو ليس مهما، أو ليس متى - كان الشىء معدنا كان حديدا».

١٢ - جزئية منفصلة سالبة: وسورها: (قد لا يكون) أيضًا، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى، وهو (دائما)، نحو: قد لا يكون إما أن يكون الإنسان عالما أو شاعرا)، (وقد لا يكون إما أن يكون العدد زوجا أو منقسمًا بمتساويين)، ليس دائمًا إما أن يكون علىّ فى السوق أو فى المنزل)، (ليس دائمًا إما أن يكون الطالب مجدًا أو لا ينجح).

١٣ - مهملة موجبة متصلة.

١٤ - مهملة سالبة متصلة.

ويكون الإهمال بإطلاق لفظة (لو) و (إن) و (إذا). مثال الموجبة «إن كان العبد تقيا حسنت معاملته»، «وإذا كان الشىء معدنا تمدد بالحرارة» «ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا».

ومثال السالبة: «ليس إن كان العبد تقيا ساء معاملته»، «وليس إذا كان الشىء جمادًا كان ناميًا»، «وليس لو استقام الإنسان تخلف عنه الفرض».

١٥ - مهملة موجبة منفصلة.

١٦ - مهملة سالبة منفصلة.

وتكون بإطلاق لفظى «إما» و «أو».

مثال الموجبة: «إما أن يكون الجسم ناميًا أو جمادًا»، «وإما أن يكون العالم عاملا بعلمه أو لا ينتفع بعلمه».

ومثال السالبة: «ليس» إما أن يكون المرء شجاعا أو «كريما»، «ليس» إما أن يكون الثوب غالى الثمن أو غير لائق.

والخلاصة: أن الشرطية بقسميها: إما مخصوصة إذا كان الحكم على المقدم، وهو على وضع أو زمن معيّن. وإما محصورة إن كان الحكم فيها على غير وضع معين، وذكر فيها سور يبين كمية الأوضاع - وهى إما كلية موجبة، وسور المتصلة فيها «كلما» و «مهما» و «متى»، وسور المنفصلة «دائما»، أو كلية سالبة، وسورها فى المنفصلة والمتصلة «ليس البتة»، أو جزئية موجبة، وسورها فيهما «قد يكون» أو جزئية سالبة، وسورها فيهما «قد لا يكون»، وأيضًا إدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى يفيد رفع الإيجاب الكلي، فيستلزم السلب الجزئى «على ما مر فى سور الحملية السالبة الجزئية» - «ليس كل» - «فليرجع إليه».

٥٦- قال: «والشرطية قد تُركّبُ عن حمليتين، وعن متصلتين وعن منفصلتين، وعن حملية ومتصلة، وعن حملية ومنفصلة، وعن متصلة ومنفصلة. وكل واحدة من هذه الثلاثة الأخيرة فى المتصلة تنقسم إلى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع، بخلاف المنفصلة فإن مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع فقط. فأقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة. وأما الأمثلة فعليك باستخراجها من نفسك».

الشرح:

إذا علمتم أن الشرطية بقسميها تتألف من قضيتين، فاعلموا أن طرفى المتصلة قد يكونان: ١ - حملتين: كما مر فى الأمثلة.

٢ - أو متصلتين: نحو: «إن كان كلما كان الشىء معدنا تمدد

بالحرارة، فكلما كان معدنا انكمش بالرطوبة».

٣- أو منفصلتين، نحو: «إن كان إما أن يكون العدد زوجا أو غير منقسم بمتساويين، فإما أن يكون فردا أو منقسما بمتساويين».

٤- أو المقدم حملية والتالي متصلة. نحو: «إن كان لبس الذهب للرجل حراما فإن كان هذا الخاتم ذهبا لبسه للرجل حرام».

٥- أو بالعكس: أي المقدم متصلة، والتالي حملية، نحو: «إذا كان كلما حالت الأرض بين الشمس والقمر انخسف القمر، فضوء القمر مستفاد من الشمس».

٦- أو المقدم حملية، والتالي منفصلة، نحو: «إن كان هذا معدنا فإما أن يكون ذهبا أو نحاسا».

٧- أو المقدم منفصلة والتالي حملية، نحو: «إن كان دائما إما أن يكون الشيء معدنا أو لا يتمدد بالحرارة».

٨- أو المقدم متصلة والتالي منفصلة، نحو: «إن كان كلما كان المرء عالما كان نافعا، فالعلوم إما نظرية وإما عملية».

٩- أو بالعكس، أي المقدم منفصلة والتالي متصلة، نحو: «إن كان العدد إما زوجا أو غير منقسم بمتساويين، فكلما كان فردا لم ينقسم بمتساويين».

أما طرفى المنفصلة فهما إما: ١- حمليتين: كما مرت أمثلتها.

٢- أو متصلتين: نحو: «إما أن يكون إن كان الشخص من الجمهورية العربية المتحدة فهو مصرى أو كان منها فهو سورى».

٣- أو منفصلتين، نحو: «إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، وإما أن يكون هذا العدد لا زوجا أو لا فردا».

٤- أو من حملية ومتصلة، نحو: «إما أن يكون نور القمر مستفادا من الشمس أو يكون كلما حالت الأرض بينهما حصل خسوف للقمر».

٥- أو من حملية ومنفصلة، نحو: «إما أن يكون محمد غير متعلم أو

قد تعلم فى الأزهر أو فى المدارس».

٦- أو من متصلة ومنفصلة، نحو: «إما أن يكون إذا كان العدد زوجا فهو ينقسم بمتساويين، أو إما أن يكون العدد زوجا، أو غير منقسم بمتساويين».

تنبيه:

إنما ذكرنا للمتصلة أمثلة تسعة، ولم نذكر للمنفصلة إلا ستة أمثلة فقط، لأن هناك فرقا بين مقدم المتصلة وتاليها - فإن المقدم فيها ملزوم، والتالى لازم، وليس بلازم أن يكونا متلازمين، بل قد يكون التالى لازما للمقدم وليس ملزوما له، نحو قولك: «إن كان هذا حديدا فهو معدن» فإن المعدن لازم للحديد من غير عكس، أى ليس الحديد لازما للمعدن، إذ قد يوجد المعدن ولا يكون حديدا - وهو ظاهر. فطرفا المتصلة متميزان بالطبع والحقيقة، بخلاف طرفى المنفصلة. فلا تمايز بينهما إلا بالوضع والذكر فقط؛ لأن أحدهما منافٍ للثانى، وكون المقدم ينافى التالى يساوى أن التالى ينافى المقدم، فلا فرق، ولذلك كانت أقسام المتصلات تسعةً من جهة تأليف طرفيها، وأقسام المنفصلات ستةٌ. وإلى هنا يتم الكلام فى أقسام الشرطيات.

الفصل الثالث

أحكام القضايا (أو: الاستدلال المباشر)

بعد الانتهاء من بيان القضايا وأقسامها، نشرع بعون منه تعالى فى الكلام عن أحكام القضايا ولواحقها. والمراد بأحكام القضايا: ما يلزم القضية -إذا كانت صادقة- من صدق أو كذب قضية أخرى مؤلف من نفس مادة تلك القضية، أو ما يلزم القضية -إذا كانت كاذبة- من صدق أو كذب قضية أخرى، و على هذا التفصيل يذكر فى هذا الفصل مباحث التناقض، والعكس المستوى، وعكس النقيض بقسميه الموافق والمخالف، فى تلازم

الشرطيات (كما ستقفون عليه، إن شاء الله).

وما كان مجرد صدق القضية أو مجرد كذبها يستلزم صدق بعض القضايا وكذب بعض آخر أطلق المحدثون (المتأخرون) على مباحث هذا الفصل اسم (الاستدلال المباشر)، ويعنون به: أن أى قضية إذا فرض صدقها استلزمت كذب قضية أخرى هى نقيضها، واستلزمت صدق أخرى هى عكسها، وإذا فرض كذبها استلزمت صدق نقيضها. ونحو ذلك من أحكام سنوافيكم بها على التفصيل.

وهذا الاستدلال المباشر هو غير الاستدلال القياسى والاستقرائى، فإن القياس والاستقراء استدلال غير مباشر - لأن نتيجته لازمة لأكثر من قضية بخلاف المباشر.

المبحث الأول: التناقض

٥٧- «الفصل الأول: فى أحكام القضايا - وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول فى التناقض، وحدوه بأنه: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة».

الشرح:

من أحكام القضايا التناقض: وهو (كما عرّفه) اختلاف قضيتين بالكيف، أى بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى هذا الاختلاف لذاته صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى. ولشرح التعريف نذكر مثالا: إذا قلت «على فى الفصل»، وقال زميلك: «ليس على فى الفصل»، فهاتان قضيتان مختلفتان بالإيجاب والسلب، إذ الأولى موجبة، والثانية سالبة، وهذا الاختلاف يقتضى لذاته صدق واحدة وكذب الأخرى إذ لا يعقل صدقهما

معًا، كما لا يعقل كذبهما معًا. فلا بد فى التناقض من:

١- أن يكون بين قضيتين.

٢- أن تختلف القضيتان بالإيجاب والسلب.

٣- أن تصدق إحداهما وتكذب الأخرى.

٤- أن يكون سبب صدق واحدة وكذب الأخرى هو الاختلاف بالإيجاب والسلب.

ولإخراج المحترزات[1] نقول: هذا التعريف مؤلف من جنس وأربعة فصول: فالاختلاف جنس، وإضافته إلى قضيتين فصل أول، خرج به اختلاف مفردين - ككتاب، وشجرة، أو مفرد وقضية ونحو: (كتاب) و (محمد قائم)، وقولهم «بالإيجاب والسلب» فصل ثان خرج به الاختلاف بغير الإيجاب والسلب، كالاختلاف بالكلية والجزئية، أو بالشرطية والحملية الخ، وقولهم: «بحيث يقتضى صدق إحداهما وكذب الأخرى» فصل ثالث أخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب الذى لا يقتضى ذلك نحو: «على قائم»، «وعلى ليس بجالس»، وقولهم: «لذاته» - أى ذات الاختلاف وصورته - فصل رابع يخرج به ما إذا اختلفا إيجابا وسلبا وصدقت إحداهما، وكذبت الأخرى - ولكن ليس السبب فى الصدق والكذب ذات الاختلاف، بل شىء آخر، هو توسط أمر آخر، مثل خصوص المادة.

أما الأول فكقولك: (الحديد معدن)، (الحديد ليس متمددا بالحرارة) - فهاتان القضيتان، وإن صدقت إحداهما، وكذبت الأخرى، ليستا من باب التناقض الاصطلاحى، لأن ذات الاختلاف ليس هو السبب فى الصدق والكذب، بل إنما صدقت الأولى، وكذبت الثانية بواسطة أن الثانية هى نفى اللازم الأول المساوى، فإن قولك: (الحديد معدن) فى قوة قولك: (الحديد يتمدد بالحرارة)، وقولك: (الحديد ليس متمددا بالحرارة) فى قوة قولك: (الحديد ليس بمعدن) أى أن إثبات إحداهما لازم مساو لإثبات الأخرى،

(١) الأمور التى يجب الاحتراز عنها.

ونفى إحداهما لازم مساو لنفى الأخرى، ونحو ذلك: زيد إنسان، وزيد ليس بناطق.

وأما الثانى: وهو أن يكون الصدق والكذب لخصوص المادة، لا لذات الاختلاف بالإيجاب والسلب - فكقولك: (كل إنسان حيوان)، و(لا شىء من الإنسان بحيوان)، وكقولك: (بعض الإنسان حيوان) و(ليس بعض الإنسان بحيوان) فإن صدق إحداهما وكذب الأخرى فى هذين المثالين لم يكن لذات الاختلاف بالإيجاب والسلب، بل لخصوص المادة، أى جزئى القضية، أى لخصوص كون الموضوع فيهما خاصًا وهو: (إنسان) والمحمول عامًا وهو: (حيوان)، ومثل هذا كل كليتين أو جزئيتين اختلفتا بالإيجاب والسلب، وكان الموضوع فيهما أخص من المحمول، والدليل على أن الصدق والكذب فى الكليتين والجزئيتين راجع إلى خصوص المادة، وليس سببه نفس اختلافهما إيجابا وسلبا أن الكليتين قد تكذبان معًا نحو: (كل حيوان إنسان)، (ولا شىء من الحيوان بإنسان) فهما كاذبتان، وأيضًا: الجزئيتان قد تصدقان معًا، نحو: (بعض الحيوان إنسان) و (بعض الحيوان ليس بإنسان) فإنهما صادقتان.

ومن أجل ذلك كان نقيض الكلية جزئية تخالفها فى الكيف، وبالعكس، كما ستعرفون.

٥٨ - (ولا يتحقق التناقض فى المخصوصتين إلا عند اتحاد الموضوع، ويندرج فيه وحدة الشرط، والجزء، والكل، وعند اتحاد المحمول، ويندرج فيه وحدة الزمان، والمكان، والإضافة، والقوة، والفعل. وفى المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين، وكذب الكليتين فى كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول، ولا بد

في الموجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة - لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الإمكان).

الشرح:

القضيتان المتناقضتان، إما حمليتان، أو شرطيتان، أما تناقض الشرطيات سنذكرها فيما بعد.

والحديث الآن عن تناقض الحمليات، وعلماء المنطق يشترطون لتحقيق التناقض بعد اختلاف القضيتين في الكيف أن يتفقا في وحدات ثمانية:

الأولى: وحدة الموضوع - حتى يكون الإيجاب والسلب محكوما بهما على شيء واحد. فإذا اختلف الموضوع - نحو: (محمد كاتب)، (وعلى ليس بكاتب) - لم يتحقق التناقض.

الثانية: وحدة المحمول - ليكون الإيجاب والسلب واردين على شيء واحد، فإن اختلف المحمول فلا تناقض - نحو: (محمد فاهم)، (ومحمد ليس بكاتب).

والثالثة: وحدة الشرط، فإذا اختلف الشرط فلا تناقض، نحو: (المنطق يعصم الذهن عن الخطأ)، (أي بشرط أن تراعي قواعده) (والمنطق ليس عاصما للذهن» (أي إن عدمت مراعاة قواعده)، ونحو (الجسم مفرق للبصر)، (أي بشرط كونه أبيض): (والجسم ليس بمفرق للبصر)، (أي بشرط كونه أسود).

الرابعة: وحدة الكل والجزء - فلا تناقض إذا اختلفا، كقولك: (لقلم فيه لونان أبيض وأسود): «هذا القلم أبيض»، (تريد بعضه): «وهذا القلم ليس بأبيض»، (تريد كله). ومثل: «الزنجي أسود»، (أي بعضه): «والزنجي ليس بأسود»، (أي كله).

الخامسة: وحدة الزمان - فلا تناقض إذا اختلف زمان القضيتين، نحو: (محمد مسافر)، (تريد غدا): (ومحمد ليس مسافرا)، (تريد اليوم)، ومثل: (على نائم)، (تريد ليلا): (وعلى ليس بنائم)، (تريد نهارا).

السادسة : وحدة المكان - فلو اختلف المكان فلا تناقض، مثل : (محمد جالس)، (أى فى السوق) : (ومحمد ليس بجالس)، (أى فى البيت). ونحو : (على يصلى)، (أى فى المسجد)، (وعلى لا يصلى)، (أى خارج المسجد).

السابعة : وحدة الإضافة، نحو : (زيد أب)، (أى لعلى) : (وزيد ليس بأب)، (أى لمحمد) ومثل : (أنت صديق)، (أى لمحمد)، (وأنت لست صديقا)، (أى لمحمود).

الثامنة : وحدة القوة والفعل [١] - فإن اختلفت القضيتان فيهما فلا تناقض. نحو : (الماء فى الكوب مرّ)، (أى بالقوة) (والماء فى الكوب ليس بمرّ)، (أى بالفعل). ونحو : (الخمر فى الدن مسكر)، (تريد بالقوة) (والخمر فى الدن ليس بمسكر)، (تريد بالفعل).

هذه وحدات ثمانية يجب ألا تختلف فيهما القضيتان المتناقضتان، سواء كانتا شخصيتين، أو محصورتين [٢].

وبعضهم يزيدوحدة الآلة، فإن اختلفت القضيتان فيهما فلا تناقض، نحو : (أنا الآن أكتب)، (أى بقلم صينى)، (وأنا الآن لا أكتب)، (أى بقلم آخر) ويُرَجِّعُ البعض هذه الوحدة إلى وحدة الشرط.

وقد ردّ المتأخرون هذه الوحدات كلها إلى وحدتين فقط، هما :

١ - وحدة الموضوع : ويندرج فيها وحدة الشرط، والكل، والجزء، أما اندراج وحدة الشرط فلأن قولك : (المنطق عاصم عن الخطأ) تريد به المنطق المراعى تطبيق قواعده، وقولك : (ليس المنطق عاصما عن الخطأ) تريد المنطق الذى لم تراع قواعده - فالموضوعان مختلفان. وأما اندراج وحدة الكل أو الجزء، فلأن المحكوم عليه بالبياض هو بعض القلم، والمسلوب عنه البياض هو كل القلم، وهما مختلفان - فلو اتحد الشرط، أو الكل، أو الجزء - اتحد

---

(١) المراد بقوله : بالقوة : إمكان حصول الحكم، وبقوله : بالفعل : حصوله فى الواقع.

(٢) المهملة فى قوة الجزئية، فتجرى عليها أحكام الجزئية.

الموضوع .

٢- وحدة المحمول : ويندرج فيها باقي الوحدات ، فإن الحكم على شيء في زمان أو مكان غير الحكم عليه في زمان آخر أو مكان آخر ، وقس على ذلك وحدة الإضافة ، والقوة والفعل .

وردها (الفارابي) إلى وحدة واحدة : وهي وحدة النسبة الحكمية - فإن النسبة هي التي تربط الموضوع بالمحمول ، فإن اختلف الموضوع ، أو المحمول مع أي وحدة أخرى - اختلفت النسبة لا محالة .

ثم إن القضيتين المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما كيفا ، واتفاقهما في هذه الوحدات - فنقيض (محمد كاتب) مثلا : (محمد ليس بكاتب) ، ونقيض (حضر علي) ، (لم يحضر علي) ، وهكذا .

أما إذا كانت القضيتان محصورتين : فلا بد فيهما -بعد ذلك- من الاختلاف في الكم أيضًا ، أي في الكلية والجزئية : فنقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية ، وبالعكس ، ونقيض السالبة الكلية موجبة جزئية ، وبالعكس ، فنقيض (كل حي يموت) هو (ليس كل حي يموت) ، ونقيض (ليس بعض الطلبة معمم) هو (كل طالب معمم) ، ونقيض (لا شيء من النبات بحساس) هو (بعض النبات حساس) ، ونقيض (بعض المعدن حديد) هو (لا شيء من المعدن بحديد) ، وهكذا : نقيض : لا شيء من الإنسان بحجر - بعض الإنسان حجر .

وإنما وجب اختلاف المحصورتين في الكم ؛ لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول ، نحو (كل حيوان إنسان) و (لا شيء من الحيوان بإنسان) فهما قضيتان كاذبتان ، ونحو : (بعض الحيوان إنسان) و (بعض الحيوان ليس بإنسان) فهما قضيتان صادقتان ، من أجل ذلك أوجبوا أن تختلف المحصورتان في الكيف حتى يطرد في التناقض صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى .

وهنا يورد الشارح القطب اعتراضا ويرد عليه ، فيقول ما نصه : (فإن

قلت: الجزئيتان إنما تتصادقان لاختلاف الموضوع لا لاتحاد الكمية، فإن البعض المحكوم عليه بالإنسانية غير البعض المحكوم عليه بسلب الإنسانية، يعني أن صدق الجزئيتين في قولنا: (بعض الحيوان إنسان) و (بعض الحيوان ليس بإنسان)، لا يلزم أن يكون سببه اتحادهما في الكم، بل السبب فيه هو اختلاف الموضوع، فإن البعض من الحيوان الذي ثبت له الإنسانية هو غير البعض المسلوب عنه الإنسانية. وقد سبق أنهم يشترطون اتحاد القضيتين في الموضوع ليتحقق صدق إحداهما وكذب الأخرى، فلو تحقق هنا هذا الشرط لصدقت إحدى الجزئيتين، وكذبت الأخرى، ولا حاجة إلى اشتراط الاختلاف في الكم.

هذا هو الاعتراض، ثم أجاب الشارح عنه، فقال ما نصه: (فنقول (أي في الجواب): النظر في جميع الأحكام إنما هو إلى مفهوم القضية، ولما لوحظ مفهوم الجزئين - وهو الإيجاب لبعض الأفراد، والسلب عن بعض - لم تناقضا. وأما تعيين الموضوع، فأمر خارج عن المفهوم) - يعني أن المناطقة حين ينظرون في القضايا، لا يعنيهم منها غير مفهومها - ومفهوم الجزئيتين هو الإيجاب لبعض الأفراد والسلب عن بعض من غير تعيين للبعض، لأن تعيينه أمر خارج عن مفهوم القضية. فلما رأوا أن الجزئيتين يجوز أن يصدقا معًا - اشترطوا اختلافهما في الكم كي يطرد صدق أحد النقيضين وكذب الآخر.

ولما كان مقتضى هذا الجواب أن المناطقة لم ينظروا إلى تعيين المراد من موضوع القضية، وهذا الكلام ينافي اشتراط الاتحاد في الموضوع. قال الشارح معترضا ثم مجيبا بما نصه: (فإن قلت: أليس اعتبروا وحدة الموضوع؟ فما الحاجة إلى اعتبار شرط آخر في المحصورات؟) - أي: أن المناطقة عند اشتراطهم وحدة الموضوع نظروا إلى تعينه في الخارج، فلا معنى لقولك في الجواب السابق: إن تعين الموضوع أمر خارج عن نظر المنطقي، وإذا كان الأمر كذلك، فلا حاجة إلى اعتبار شرط آخر في المحصورات. وأجاب الشارح عن هذا بقوله: (قلت: المراد بالموضوع: الموضوع في الذكر

لا ذات الموضوع - أى: أنهم يعنون بوجوب وحدة الموضوع، وحدته فى الذكر، ولا يعنون به وحدته فى المصادقات الخارجية، فيلزمهم أن يشترطوا لتحقيق التناقض فى المحصورات الاختلاف فى الكم، ثم إن جميع ما تقدم من الاكتفاء بالاختلاف فى الكيف والكم هو فى القضايا غير الموجهة.

أما إذا كانت القضيتان من الموجهات، أى ذكر فيهما ما يدل على كيفية النسبة - فلا بد فيها مع ما ذكر، من الاختلاف فى الجهة أيضًا؛ لأن إيجاب الشىء وسلبه يصدقان فى مادة الإمكان إذا كانت الجهة هى الإمكان، ويكذبان فيها إذا كانت الجهة هى الضرورة. فإذا قلت: «محمد كاتب بالإمكان» و «محمد ليس كاتبًا بالإمكان» - كنت فى كلتى القضيتين صادقا، لأن الكتابة يمكن ثبوتها لمحمد كما يمكن نفيها عنه.

وتكذب الضروريتان فى مادة الإمكان، نحو: «محمد كاتب بالضرورة» و «محمد ليس كاتبا بالضرورة» فكلتاهما كاذبتان، إذ الكتابة لا تثبت لمحمد بالضرورة ولا تنتفى عنه بالضرورة.

ثم أخذ المصنف بين نقائض الموجهات. ونحن - كما وعدنا سابقا - سنرجئ[1] الكلام عن الموجهات، ونقائضها، وعكوسها، وأقيستها. . إلى ما بعد انتهائنا من الكتاب، إن شاء الله، ولننتقل إلى الحديث عن تناقض الشرطيات.

٥٩ - «وأما الشرطية: فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها فى الجنس والنوع، المخالفة فى الكيف وبالعكس».

الشرح:

إذا كانت القضيتان المتناقضتان شرطيتين - وجب فيهما أن يتفقا فى الجنس، أى الاتصال أو الانفصال.

فإذا كانت إحداهما متصلة وجب أن تكون الأخرى -أى النقيض-

(١) أى سنؤخر الكلام.

متصلة أيضًا، وإذا كانت منفصلة فنقيضها كذلك متصلة.

ويجب أيضًا اتفاقهما في النوع، أي في اللزوم أو الاتفاق في المتصلتين، وفي العناد أو الاتفاق، والحقيقة أو منع الجمع أو منع الخلو في المنفصلتين - وذلك بعد اختلافهما في الكيف، أي الإيجاب والسلب، وفي الكم أي في الكلية والجزئية.

فنقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية - مثال المتصلة اللزومية «كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان» نقيضها و«ليس كلما كان الشيء إنسان فهو حيوان».

ومثال الاتفاقية «كلما كان الإنسان ناطقًا كان قائما» ونقيضها «ليس كلما كان الإنسان ناطقًا كان قائما». ومثال المنفصلة "دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا"، ونقيضها «ليس دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا».

ومثال الاتفاقية المنفصلة «دائما إما أن يكون الحيوان ولودا أو ذا بيض»، ونقيضها «ليس دائما إما أن يكون الحيْوان ولودا أو ذا بيض».

ونقيض السالبة الكلية موجبة جزئية وبالعكس فيهما. أي أن نقيض الجزئية الموجبة كلية سالبة، ونقيض الجزئية السالبة كلية موجبة - على قياس ما تقرر في الحملية، والأمثلة ظاهرة.

وبذلك ينتهي الكلام عن مبحث التناقض [1]، وإليكم النوع الثاني من

---

(١) وأحب أن أشير هنا إلى أن الكتّاب المحدثين يذكرون التناقض تحت عنوان أوسع منه هو: تقابل القضايا، ويعنون به أن كل قضيتين اتفقتا في الموضوع والمحمول واختلفتا في الكيف فقط أو في الكم فقط أو فيهما معا يمكن أن تتقابل على ستة أوجه:

الوجه الأول: تقابل الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية.

الوجه الثاني: تقابل السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية.

وهذان الوجهان هما: تقابل التناقض، كما عرفتم - وهو أكمل أنواع التقابل لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، كما بينا.

الوجه الثالث: تقابل الموجبة الكلية مع السالبة الكلية، نحو: (كل إنسان حيوان) و (لاشيء من الإنسان بحيوان).

ويسمى هذا تقابل التضاد، وحكمه: أن القضيتين لا يصدقان معا، فإذا صدقت إحداهما تعين

أحكام القضايا .

البحث الثانى – العكس المستوى

٦٠ – «البحث الثانى فى العكس المستوى، وهو عبارة عن: جعل الجزء الأول من القضية ثانيا، والثانى أولا – مع بقاء الصدق والكيف بحالهما».

الشرح:

النوع الثانى من أحكام القضايا، أو الاستدلال المباشر، هو العكس المستوى – وهو عبارة عن: جعل الجزء الأول من القضية جزءا ثانيا، وجعل الجزء الثانى جزء أولا، مع المحافظة على بقاء الصدق والكيف بحالهما.

كذب الأخرى، ولكنهما قد يكذبان معا، نحو (كل حيوان إنسان) و (لاشئ من الحيوان بإنسان) فهما يكذبان.

الوجه الرابع: تقابل الموجبة الجزئية مع السالبة الجزئية، نحو (بعض المعدن حديد) و (ليس بعض المعدن بحديد).

ويسمى هذا دخولا تحت التضاد، وحكمه أن القضيتين لا تكذبان معا، فإذا كذبت إحداهما – نحو (بعض الحديد ذهب) – تعين صدق الأخرى – وهى ليس بعض الحديد ذهبا). ولكنهما قد تصدقان معا، كما رأيتم فى (بعض الحيوان إنسان) و (بعض الحيوان ليس بإنسان).

الوجه الخامس: تقابل الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية، نحو (كل قمح نبات) و (بعض القمح نبات).

الوجه السادس: تقابل السالبة الكلية مع السالبة الجزئية، نحو) لا شئ من النبات بحساس، و (ليس بعض النبات بحساس).

ويسمى هذان الوجهان الأخيران، تقابل التداخل، وحكمه أنه إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية، ولاعكس، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية، من غير عكس، فإذا صدق (كل معدن يتمدد بالحرارة) تعين صدق (بعض المعدن يتمدد بالحرارة). وإذا صدق (لا واحد من العرب يحب اليهود) تعين صدق (ليس بعض العرب يحب اليهود) ولا يلزم من صدق الجزئية صدق الكلية. فإن القضية (بعض الحيوان إنسان صادقة مع كذب (كل حيوان إنسان) والقضية (ليس بعض الحيوان إنسانا) صادقة مع كذب (لا شئ من الحيوان بإنسان). ولكن إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية، فإذا كذب (بعض الإنسان فرس) تعين كذب (كل إنسان فرس). وإذا كذب (ليس بعض الإنسان بناطق) تعين كذب (لا شئ من الإنسان بناطق)، هذه هى أنواع التقابل، وأكملها التناقض، كما وضح لكم.

والمراد بالجزء الأول: الموضوع فى الحملية، أو المقدم فى الشرطية. وبالجزء الثانى: المحمول فى الحملية، أو التالى فى الشرطية، والمقصود من بقاء الصدق: أن القضية التى يراد عكسها إذا فرضت صادقة وجب أن يكون عكسها قضية صادقة، ولا بد من بقاء الكيف أيضًا - أى إذا كانت القضية الأصلية موجبة فعكسها موجبة، وإذا كانت سالبة فعكسها سالبة.

واعلموا أن هنا أمورا يجب التنبيه عليها: الأمر الأول: أن المراد بالجزئين - الجزءان فى الذكر لا فى الحقيقة، فإن عكس قولك: «بعض الحديد معدن» هو «بعض المعدن حديد» - فأنت قد جعلت المحكوم عليه - وهو «الحديد» فى الأصل محكوما به فى العكس، وجعلت المحكوم به وهو «المعدن» فى الأصل محكوما عليه فى العكس، وبعد أن كان الحديد فى الأصل مرادا به الأفراد، وبالمعدن المفهوم - صار الأمر معكوسا فى العكس - لأن المعدن صار فى العكس محكوما عليه، فيراد به الأفراد - وصار «الحديد» محكوما به فى العكس، فيراد به المفهوم (على ما بيناه فى تحقيق المحصورات). وبذلك تكون القضية الأصلية قد تغيرت فى العكس تغيرا جوهريا. فإن التبديل فى الحقيقة لم يكن بين الموضوع والمحمول، أي إن المبدل لم يأخذ أفراد الموضوع بأن يجعلها محمولا، كما لم يأخذ مفهوم المحمول بأن يجعله موضوعا، بل أخذ وصف الموضوع وجعله محمولا، وأراد به مفهومه لا أفراده، وأخذ وصف المحمول وجعله موضوعا، وأراد به أفراده لا مفهومه. وبعبارة أخرى: إن القضية «بعض الحديد معدن» يراد بالحديد (الموضوع) أفراد الحديد، وبالمعدن مفهومه، ويقال فيها: «إن بعض أفراد الحديد محكوم عليها بمفهوم المعدن أما عكسها، وهى «بعض المعدن حديد» فهى على العكس مما ذكر، إذ يقال فيها: «إن بعض أفراد المعدن محكوم عليها بمفهوم الحديد» وعلى ذلك يكون التبديل قد حصل فى جعل كل من الوصفين بدل الآخر مع تغير المراد، فيكون المراد بالجزئين الجزءان فى الذكر فقط.

الأمر الثانى : أن المراد بالتبديل ليس القلب المكانى ، أو المقصود منه أن يصير المحكوم به محكوما عليه والمحكوم عليه محكوما به - سواء استدعى ذلك تغييرا فى مكان الجزئين (كما يقع فى الجمل الاسمية) أولا . (كما فى الجمل الفعلية) مثلا ، إذا قيل لك : اعكس «القرآن ناطق بالحق» فقل فى عكسها : «بعض الناطق بالحق القرآن» وإذا قيل لك : أعكس (نطق القرآن بالحق) فقل فى عكسها : (بعض الناطق بالحق القرآن) فأنت فى كلتا القضيتين جعلت (القرآن) فى العكس محكوما به بعد أن كان فى الأصل محكوما عليه ، غير أنك فى القضية الأولى - لأنها اسمية - غيرت فى المكان ، فجعلت (ألقرآن) خبرا بعد أن كان مبتدأ ، وفى القضية الثانية لم تغير فى المكان ، لأن القرآن كان فى الأصل فاعلا ، فجعلته فى العكس خبرا ، ومكانه فى الحالتين متأخر فى التلفظ - وذلك ظاهر .

الأمر الثالث : أن العكس لازم للأصل ، والأصل ملزوم له ، وإذ صدق الملزوم - وهو الأصل - وجب صدق اللازم -وهو العكس- ، أما إذا كان الأصل كاذبا ، فلا يلزم كذب أو صدق العكس ، إذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ، مثلا : قولك «كل حيوان إنسان» قضية كاذبة ، مع صدق عكسها وهو «بعض الإنسان حيوان» . . . ومن أجل ذلك قالوا فى تعريف العكس : « . . مع بقاء الصدق» ولم يوجبوا بقاء الكذب ، لما عرفت . ثم إن مرادهم بصدق الأصلى ليس وجوب أن يصدق فى الواقع ، بل يكفى أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه وجب الاعتراف بصدق العكس .

الأمر الرابع : أنه لا يجب فى العكس بقاء الكم كما أوجبوا بقاء الكيف فى العكس المستوى - فإن الكم قد يبقى كما هو فى الأصل ، وقد لا يبقى ، على التفصيل الذى ستقفون عليه بعد قليل .

ثم اعلموا أن القضية التى يراد عكسها إما حملية وإما شرطية ، وأما الحمليات فهى موجهات أو غير موجهات - وقد أخذ المصنف فى بيان عكوس الموجهات ، ونحن لا نسايره فى ذلك بناء على ما وعدنا به من إرجاء

الكلام عن الموجهات إلى فرصة أخرى :

لذلك : سنبين لكم عكوس القضايا الحمليات غير الموجهة ، ثم نلتقى مع المصنف مرة أخرى فى بيان عكوس الشرطيات - فنقول (وبالله التوفيق) :

١ - القضية السالبة الكلية : تنعكس سالبة كلية ، فقولك : «لا شيء من النبات بحساس» تنعكس إلى «لا شيء من الحساس بنبات» . وقولك : «لا واحد من المصريين سوداني» تنعكس إلى «لا واحد من السودانيين مصرى» و«لا خائن لوطنه محبوب» عكسها «لامحبوب هو خائن لوطنه» . . وهكذا .

٢ - القضية السالبة الجزئية : لا تنعكس ، لأنها لا يطرد فيها صدق العكس مع صدق الأصل ، فقد تصدق سالبة جزئية مع كذب عكسها - إذا كان موضوعها أعم من محمولها ، نحو «ليس بعض الحيوان بإنسان» (صادقة) فلو انعكست إلى «ليس بعض الإنسان بحيوان» كذب العكس مع صدق الأصل ؛ لذلك قالوا : إن السالبة الجزئية لاعكس لها أى لزومًا ، وإلا فيصدق "بعض الحيوان ليس بأبيض" فى عكس "بعض الأبيض ليس بحيوان" .

٣ - القضية الموجبة الكلية : تنعكس موجبة جزئية ، فنحو : «كل قمح نبات» عكسها «بعض النبات قمح» و «كل حديد يتمدد بالحرارة» عكسها «بعض المتمدد بالحرارة حديد» و «كل مصرى عربى» عكسها «بعض العرب مصرى» . . وهكذا .

وإنما لم تنعكس الموجبة الكلية كنفسها «موجبة كلية» لعدم اطراد صدق عكسها موجبة كلية - وذلك حين يكون محمولها أعم من موضوعها ، فمثل قولك : «كل حديد معدن» قضية صادقة ، فلو انعكست كلية إلى «كل معدن حديد» كذب العكس مع صدق الأصل .

من أجل ذلك قالوا : إن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ، ليطرد صدق عكسها على تقدير صدقها .

٤- القضية الموجبة الجزئية: تنعكس إلى موجبة جزئية، نحو «بعض المصريين مسيحيون» عكسها «بعض المسيحيون مصريون» و «بعض الورد ذو رائحة ذكية» عكسها «بعض ذى الرائحة الذكية ورد» وهكذا.

أما الشخصية: فهى فى قوة الكلية، وعلى ذلك تنعكس كلية إن كانت سالبة، نحو «ليس محمد قائما» عكسها (لا واحد من القائمين محمد)، وتنعكس جزئية إن كانت موجبة على الأصح فنحو «محمد قائم» عكسها «بعض القائم محمد» و «كتب علي» عكسها «بعض الكاتب علي»... وهكذا. والمهملة فى قوة الجزئية، فإن كانت سالبة فلاعكس لها. وإن كانت موجبة انعكست موجبة جزئية.

طرق إثبات صحة العكس:

للمناطقة فى إثبات صحة العكس طرق: منها: برهان الخلف، وبرهان العكس - ويقومان على إثبات صحة العكس بإثبات كذب نقيضه.

أما برهان الخلف فهو عبارة عن أخذ نقيض العكس، وضمه إلى الأصل فينتج محالا، وتقريره أن يقال: لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه، وهو مع الأصل ينتج محالا، فيكون النقيض كاذبا، فالعكس صادق، وإليكم تطبيقه بالمثال:

أصل القضية: «لا شيء من الإنسان بفرس».

وعكسها: «لا شيء من الفرس بإنسان».

والأصل صادق، فالعكس صادق أيضًا، وإلا لصدق نقيض العكس، والعكس سالبة كلية فنقيضها موجبة جزئية وهو (بعض الفرس إنسان)، ونضمه إلى الأصل على هيئة قياس من الشكل لأول هكذا: بعض الفرس إنسان، (ولا شيء من الإنسان بفرس) ينتج (فليس بعض الفرس بفرس) وهى نتيجة محالة، لأنها أفادت سلب الفرس عن نفسه - فيقال: ما السبب فى هذه النتيجة؟ ليس السبب هو صورة القياس لأن صورته صحيحة مستوفية شروط الإنتاج، إذًا مرجع هذا الفساد هو مادة القياس، وهى إما المقدمة

الصغرى أو الكبرى - لا جائز أن يكون سبب الفساد هو الكبرى لأن الأصل المسلم صدقه، فلم يبقَ إلا الصغرى، وهى (بعض الفرس إنسان) - فتكون كاذبة، ونقيضها صادق وهو (لا شيء من الفرس بإنسان)، وهو العكس، فالعكس حق.

وإليكم مثالا آخر فى الموجبة: (كل قمح نبات) عكسها (بعض النبات قمح) وإلا لصدق نقيضه، وهو لا شيء من النبات بقمح وينضم مع الأصل قياسا هكذا: (كل قمح نبات، ولا شيء من النبات بقمح)، ينتج (لا شيء من القمح بقمح)- وهى نتيجة فاسدة، نشأت من نقيض العكس، فالعكس صحيح.

وأما برهان العكس: فهو عبارة عن عكس نقيض العكس، فيكون مخالفا للأصل، مثلا:

القضية: «لا شيء من المعدن بنام».

عكسها: «لا شيء من النامى بمعدن».

وهذا العكس صادق، وإلا لصدق نقيضه، وهو: «بعض النامى معدن» وعكس هذا النقيض هو «بعض المعدن نام» - وكأن الأصل «لا شيء من المعدن بنام» فذلك الأصل، وعكس نقيض العكس نقيضان - فيقال: الأصل مسلم صدقه، فنقيضه كاذب، وذلك النقيض الكاذب هو عكس نقيض العكس، فيكون نقيض العكس كاذبا والعكس صحيحا. وفى الموجبة نقول (مثلا): «كل نسر طائر» عكسها «بعض الطائر نسر»، وهذا العكس صادق وإلا لصدق نقيضه، وهو «لا شيء من الطائر بنسر» وينعكس هذا النقيض إلى (لا شيء من النسر بطائر) وكانت القضية الأصلية «كل نسر طائر»، وصدق الأصل مسلم، فمخالفه كاذب - وهو عكس كل نقيض العكس فيكون نقيض العكس كاذبًا، والعكس صحيحًا.

والخلاصة: أن دليلى الخلف والعكس كلاهما يبدأ من نقطة واحدة، هى: أخذ نقيض العكس - فإما أن نضمه مع الأصل قياسا ينتج المحال، وهذا

هو دليل الخلف، وإما أن نعكسه فيكون عكسه مخالفا للأصل، وهذا هو دليل العكس.

وكلا الدليلين يثبت كذب نقيض العكس، فيصدق العكس لكذب نقيضه.

والآن ننتقل إلى بيان عكس الشرطية بعد الانتهاء من عكس الحملية - ونرجع إلى المصنف.

٦١- : «وأما الشرطية: فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية، والسالبة الكلية سالبة كلية - إذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الأصل قياسا منتجا للمحال، وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس، لصدق قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان مع كذب العكس، وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس، لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع».

الشرح:

حكم الشرطية فى العكس المستوى كحكم الحملية غير الموجهة، وبيان العكوس هنا كبيانها فى الحملية إمّا مبرهنة بالخلف أو بالعكس، كما مر تماما من غير فرق.

فالمتصلة الموجبة - سواء كانت كلية أو جزئية، أو مخصوصة، أو مهملة تنعكس موجبة جزئية: فقولك: «كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة، عكسها «قد يكون إذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد».

وبيانه بالخلف أن يقال: لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه - وهو «ليس البتة إذا كان الشىء حديدا فهو متمدد الحرارة، فهو حديد، ونضمّه إلى الأصل هكذا (كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد الحرارة) ينتج (ليس البتة إذا كان الشىء حديدا فهو حديد) - وهذا باطل، لأنه سلب للشىء عن نفسه،

فالعكس صحيح .

وبيانه بدليل العكس أن يقال : لو لم يصدق هذا العكس -وهو (قد يكون إذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد)- لصدق نقيضه -وهو (ليس البتة إذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد)- ، وينعكس هذا النقيض إلى (ليس البتة إذا كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة) - وهذا مخالف للأصل - الذى هو (كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة، فيكون عكس نقيض العكس كاذبا ، فنقيض العكس كاذب أيضًا ، فالعكس صادق . وإنما لم تنعكس الموجبة الكلية كنفسها موجبة كلية لعدم اطراد صدق العكس مع صدقها إذا انعكست كلية ، وذلك عندما يكون التالى فى القضية الأصلية أعم من المقدم ، مثلا : «كلما كان الشىء إنسانا فهو حيوان» ، إذا انعكست كلية كذبت ، أما إذا انعكست جزئية كانت صادقة .

والمتصلة السالبة الكلية تنعكس كنفسها ، أى : سالبة كلية ، فقولك «ليس البتة إذا كان المرء حرا خان وطنه» عكسها «ليس البتة إذا خان المرء وطنه كان حرا» ، ويدل عليه بالخلف ، وبالعكس ، كما عرفتم .

أما السالبة الجزئية : فهى لا تنعكس ، لأنها قد تصدق ، ويكذب عكسها ، إذا كان المقدم أعم من التالى ، نحو : «قد لا يكون إذا كان الشىء معدنا كان حديدا» . فهذه قضية صادقة مع كذب «قد لا يكون إذا كان الشىء حديدا كان معدنا» ، لذلك قالوا : إن السالبة الجزئية لاعكس لها بالعكس المستوى .

وأما الشرطية المنفصلة : فلما لم يتميز مقدمها عن تاليها تميزا حقيقيا ، لم يفد عكسها ، ومن ثم قالوا : إن المنفصلة لا تنعكس ؛ أى لا يفيد عكسها فائدة جديدة ، وينتهى بذلك الكلام على (العكس المستوى) .

وإليكم النوع الثالث من أحكام القضايا ، أو (الاستدلال المباشر) .

البحث الثالث: عكس النقيض

٦٢- «البحث الثالث : فى عكس النقيض وهو عبارة عن : جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثانى ، والثانى عين الأول - مع مخالفة الأصل فى الكيف وموافقته فى الصدق» .

الشرح:

عكس النقيض له - عند المناطقة - اصطلاحان : الاصطلاح الأول : اصطلاح المتقدمين : وهو عبارة عن جعل نقيض الجزء الأول من القضية جزء ثانيًا ، ونقيض الجزء الثانى جزءا أولا - مع بقاء الكيف والصدق بحالهما ، كما كانا فى الأصل . ويسمى هذا بـ (عكس النقيض الموافق) لأنه وافق الأصل فى الكيف أى فى الإيجاب والسلب . وحكم الموجبات فيه : هو حكم السوالب فى العكس المستوى ، وحكم السوالب هنا هو حكم الموجبات فى العكس المستوى - أعنى : أن الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض الموافق موجبة كلية - فمثل : (كل جندى شجاع) ينعكس بهذا العكس إلى (كل ما ليس بشجاع هو ليس بجندى) ويجرى فيه دليل الخلف هكذا : لو لم يصدق هذا العكس - وهو (كل ما ليس بشجاع هو ليس بجندى) لصدق نقيضه ، وهذا العكس قضية موجبة كلية معدولة الطرفين فنقيضها سالبة جزئية معدولة الطرفين - وهى (ليس بعض ما ليس شجاعا هو ليس جنديًا) .

ويلاحظ أن السالبة الجزئية لا تصلح مقدمة لقياس من الشكل الأول (كما ستعرفون فى مباحث القياس إن شاء الله) لذلك كانت هذه القضية غير صالحة لأن تضم إلى القضية الأصلية لينتظم منهما قياس على طريقة (دليل الخلف) ولكن المتقدمين من المناطقة ، نظرا إلى أن هذه القضية سالبة معدولة المحمول ، قالوا : إنها فى قوة قضية جزئية موجبة محصلة المحمول ، لأن سلب السلب إيجاب ، فقالوا : إنها فى قوة قولنا : (بعض ما ليس شجاعا هو

جندى) . وعليه يمكن أن نضمها إلى الأصل، وينتظم منهما قياس هكذا (بعض ما ليس بشجاع هو جندى، وكل جندى شجاع) ينتج : (بعض ما ليس بشجاع شجاع)- وهذه نتيجة باطلة، لما فيها من إثبات الشىء لنقيضه فالعكس صحيح .

ويمكن بهذه الطريقة الاستدلال بدليل العكس أيضًا - أعنى : تنعكس هذه القضية - (بعض ما ليس بشجاع هو جندى) بالعكس المستوى إلى "بعض ما هو جندى ليس بشجاع - وهو يخالف القضية الأصلية التى هى (كل جندى شجاع) .

وأما الموجبة الجزئية فلا تنعكس بعكس النقيض الموافق، لصدق قولك : (بعض الحيوان ليس بإنسان) مع كذب بعض الإنسان ليس بحيوان .

وأما السوالب - سواء كانت كلية أو جزئية - فإنها تنعكس سالبة جزئية، فالقضية (لا شىء من الإنسان بفرس) أو (ليس بعض الإنسان بفرس) عكسها (ليس بعض ما ليس بفرس هو ليس بإنسان)، ويمكن الاستدلال على صدق هذه القضية بدليل العكس، فتأخذ نقيض هذا العكس وهو : (كل ما ليس بفرس هو ليس بإنسان)-، وتعكسه بعكس النقيض الموافق إلى (كل إنسان فرس) . وهو مخالف للأصل القائل (لا شىء من الإنسان بفرس) أو ليس بعض الإنسان بفرس) .

والشرطية المتصلة فى عكس النقيض الموافق كالحملية، أى أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية - فالقضية (كلما كان الشىء إنسانا فهو حيوان (تنعكس إلى كلما لم يكن الشىء حيوانا لم يكن إنسانا) . ودليل صدق هذا العكس قد قام على أن انتفاء التالى يوجب انتفاء المقدم، لأن التالى لازم والمقدم ملزوم، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم .

والموجبة الجزئية لا تنعكس، لصدق قولك (قد يكون إذا كان الشىء حيوانا لم يكن إنسانا) مع كذب قولنا (قد يكون إذا كان الشىء إنسانا لم يكن حيوانا)، والسالبتان تنعكسان سالبة جزئية، فقولك : (ليس البتة - أو قد

لا يكون إذا كان المعدن حديدا فهو ذهب) ينعكس إلى (قد لا يكون إذا لم يكن المعدن ذهبا فهو حديد) بدليل العكس، كما مر.

ولكن المتأخرين لم يوافقوا المتقدمين على أن السالبة الجزئية معدولة المحمول هى فى قوة الموجبة المحصلة - لم يسلموا ذلك بناء على أن السالبة أعم لصدقها عند عدم الموضوع، بخلاف الموجبة.

لذلك لم يتم عندهم بيان هذا العكس على طريقة المتقدمين، فذهبوا إلى اصطلاح آخر، وهو ما يسمى (بعكس النقيض المخالف) وهو الذى جرى عليه صاحب الشمسية.

الاصطلاح الثانى: عكس النقيض المخالف هو - كما عرفه المصنف - عبارة عن (تبديل يجعل نقيض الجزء الثانى من القضية الأصلية جزءا أولا، وعين الجزء الأول منها جزء ثانيًا، مع مخالفة العكس للأصل فى الكيف، وموافقته له بالصدق، مثلا: إذا طلب منك عكس (كل نسر طائر) بعكس النقيض المخالف، قلت: (لا شىء من غير الطائر هو نسر) - فقد أخذت من الأصل الجزء الثانى - وهو كلمة (طائر) - وجعلت نقيضه - وهو غير (طائر) جزء أولا فى قضية العكس، وأخذت الجزء الأول من الأصل - وهو (نسر) - وجعلته بعينه جزءا ثانيًا من قضية العكس، وغيّرت الإيجاب بالسلب، فكان العكس (لا شىء من غير الطائر نسر).

وحكم القضايافى هذ العكس، كما يلى: ١ - الموجبة الكلية: تنعكس سالبة كلية، بدليل الخلف، هكذا: إذا صدق .. (كل إنسان حيوان) صدق عكسه بعكس النقيض المخالف إلى (لا شىء مما ليس بحيوان إنسان)، وإلا لصدق نقيضه - وهو (نقيض ماليس بحيوان إنسان)، ونضمه إلى الأصل هكذا: «بعض ما ليس بحيوان إنسان، وكل إنسان حيوان» ينتج (بعض ما ليس بحيوان حيوان) وهو باطل، فالعكس حق، أو بدليل العكس، وهو كما علمتم، عكس نقيض العكس، فالعكس خلاف الأصل .. ونقيض العكس هنا هو: (بعض ما ليس بحيوان إنسان) وينعكس بالعكس المستوى إلى

(بعض الإنسان ليس بحيوان، (وقد كان الأصل (كل إنسان حيوان) فيكذب نقيض العكس ويصدق العكس.

٢- الموجبة الجزئية: لا تنعكس، إذ لو انعكست بهذا العكس لكان مع صدق الأصل، فإن عكسها سالبة جزئية - وحينئذ لا يطرد صدق العكس مع صدق الأصل، فإن قولك «بعض الحيوان لا إنسان» صادق مع كذب «ليس بعض الإنسان بحيوان».

٣- السوالب كلية كانت أو جزئية تنعكس موجبة جزئية. فإذا كان الأصل: «لا شيء من الإنسان بفرس» أو «ليس بعض الإنسان بفرس». كان العكس (بعض ما ليس بفرس إنسان).

وبيانه بدليل العكس هكذا: لو لم يصدق هذا العكس - وهو (بعض ما ليس بفرس إنسان) - لصدق نقيضه - وهو (لا شيء مما ليس بفرس إنسان)، وينعكس بالعكس المستوى إلى لا شيء من الإنسان ليس بفرس، وهذه قضية كلية سالبة معدولة المحمول، فهى قوة الموجبة الكلية محصلة المحمول، أى فى قوة: (كل إنسان فرس)، وقد كان الأصل: (لا شيء من الإنسان بفرس أو ليس بعض الإنسان بفرس).

هذا، وقد مر بكم أن المتأخرين من علماء المنطق قد ردوا استدلال القدامى على عكس النقيض الموافق؛ لما بنوه على كون السالبة المعدولة المحمول فى قوة الموجبة المحصلة، وعلى ذلك لم يتم عندهم أيضًا انعكاس السوالب بعكس النقيض المخالف لكونه مبنيا على جعل السالبة المعدولة فى قوة الموجبة المحصلة -غير أنهم استثنوا بعضها من السوالب الموجبة- وقد بينها المصنف والشارح القطب، فليرجع إليه من شاء، وأما القضايا الشرطية فحالها فى عكس النقيض المخالف غير معلوم، لعدم العثور على دليل فى عكسها كما مر.

والخلاصة: أن العكوس ثلاثة: ١- العكس المستوى: وهو جعل الجزء الأول ثانيا، والثانى أولا، مع بقاء الكيف والصدق، والموجبات فيه تنعكس

موجبة جزئية، والسالبة الكلية تنعكس كنفسها، والسالبة الجزئية لا تنعكس، وحكم الشرطية المتصلة حكم الحملية، والمنفصلة لا يفيد عكسها.

٢- عكس النقيض الموافق: هو تبديل كل من الجزئين بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق، وحكم الموجبات فيه حكم السوالب فى العكس المستوى، وحكم السوالب فيه هو حكم الموجبات فى العكس المستوى والشرطية كالحملية.

٣- عكس النقيض المخالف: هو تبديل الجزء الأول بنقيض الثانى، والجزء الثانى بعين الأول مع المخالفة فى الكيف، والموافقة فى الصدق، والموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية، والموجبة الجزئية لا تنعكس، والسوالب كلها تنعكس إلى سالبة جزئية.

بحث تلازم الشرطيات

٦٣- «البحث الرابع: فى تلازم الشرطيات، أما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالى، ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالى متعاكسين عليها - وإلا لبطل اللزوم والاتصال. والمنفصلة الحقيقة تستلزم أربع متصلات: مقدم الاثنين عين أحد الجزئين، وتاليهما نقيض الآخر، ومقدم الأخيرين نقيض أحد الجزئين، وتاليهما عين الآخر. وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزمة للأخرى مركبة من نقيضى الجزئين».

الشرح:

تلازم الشرطيات هو من أحكام القضايا الشرطية خاصة، ومعناه: أن

بعض الشرطيات اللزومية أو العنادية، إذا صدقت يلزم من صدقها صدق قضية أو قضايا شرطية أخرى - على التفصيل الآتى :

١ - القضية المتصلة الموجبة الكلية : يلزم من صدقها صدق منفصلتين : إحداهما : مانعة جمع، والأخرى : مانعة خلو، وتتركب مانعة الجمع من مقدم المتصلة ونقيض تاليها.

وتتركب مانعة الخلو من نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها فإذا صدق قولنا : (كلما كان الشىء إنسانًا كان حيوانا) لزم صدق قولنا (الشىء إما إنسان أو لاحيوان) مانعة جمع ويجوز الخلو، ولزم كذلك صدق قولنا : (الشىء إما لا إنسان أو حيوان) مانعة خلو يجوز الجمع، ودليل ذلك أنه لو لم يصدق منع الجمع بين عين الملزوم، وهو المقدم، ونقيض اللازم، وهو التالى، لجاز أن يجتمعا، فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم - فيبطل اللزوم، لأن القاعدة أن صدق الملزوم يستوجب صدق اللازم، فلو اجتمع مع صدق الملزوم كذب اللازم لما كان هناك تلازم، والفرض أن المتصلة لزومية، مثلا : لو لم يصدق منع الجمع فى قولك : (الشىء إما إنسان أو لاحيوان) لجاز أن يكون الشىء إنسانا وليس بحيوان، فلا يكون الحيوان لازما للإنسان، فتكذب المتصلة القائلة (كلما كان الشىء إنسانا فهو حيوان).

ومن جهة أخرى : لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض المقدم وعين التالى لجاز أن يخلو الأمر عنهما، والخلو من نقيض المقدم يكون بصدق عين التالى، والخلو من عين التالى يكون بصدق نقيض التالى، وعلى ذلك يلزم صدق المقدم مع كذب التالى، فتبطل قاعدة اللزوم مثلا : لو لم يصدق منع الخلو فى قولك : (الشىء إما لا إنسان أو حيوان) لجاز الخلو من لا إنسان ومن حيوان معًا، وذلك يكون فى (إنسان ليس بحيوان)، فيكذب اللزوم بين إنسان وحيوان فلا تكون اللزومية صادقة، وهو خلاف المفروض.

٢ - والمنفصلة مانعة الجمع الموجبة : تستلزم متصلتين يتألفان من عين أحد الجزئين مقدما، ونقيض الآخر تاليًا. فإذا صدق قولك : (الشىء إما

أبيض أو أسود)، فليصدق (كلما كان الشيء أبيض لم يكن أسود)، و (كلما كان الشيء أسود لم يكن أبيض). وإلا لجاز أن يثبت عين التالى على تقدير ثبوت عين المقدم، فلا يكون بين الطرفين منع الجمع، فتكذب المنفصلة مانعة الجمع.

٣- المنفصلة مانعة الخلو الموجبة: تستلزم متصلتين يتألفان من نقيض أحد الجزئين مقدما، وعين الآخر تاليا، فإذا صدق (الشيء إما لا معدن أو لا نبات) «صدق» كلما كان الشيء معدنا فهو ليس نباتا» و «: لما كان الشيء نباتا فهو ليس بمعدن». وإلا لجاز ثبوت نقيض التالى على تقدير ثبوت نقيض المقدم، فيخلو الأمر عن كلا الطرفين، فلا يتحقق منع الخلو، فتكذب مانعة الخلو.

٤- والمنفصلة الحقيقية: تستلزم أربع متصلات: يتألف اثنان من عين أحد الجزئين مقدما، ونقيض الآخر تاليا. ويتألف الآخران من نقيض أحد الجزئين مقدما وعين الآخر تاليا - فإذا صدق: (العدد إما زوج أو فرد) وجب صدق أربع متصلات هى:

(ا): (كلما كان العدد زوجا فهو ليس بفرد).

(ب) و(كلما كان فردا فهو ليس بزوج).

(ج) و (كلما لم يكن زوجا فهو فرد).

(د) و (كلما لم يكن فردا فهو زوج).

وإلا لجاز اجتماعهما أو ارتفاعهما، والفرض أن بين الجزئين منع الجمع والخلو معًا.

٥- ومانعة الجمع: تستلزم مانعة خلو مؤلفة من نقيضى جزئيها.

٦- ومانعة الخلو: تستلزم مانعة جمع مؤلفة من نقيضى جزئيها، أى إذا تحقق منع الجمع بين جزئين وجب أن يتحقق منع الخلو بين نقيضيهما - وإلا لجاز ارتفاع النقيضين، فيجتمع العينان، فلا يكون بينهما منع الجمع. وأيضًا إذا تحقق منع الخلو بين أمرين وجب أن يتحقق منع الجمع بين نقيضيهما، وإلا

لجاز اجتماع نقيضيهما، فيرتفع العينان، فلا يكون بينهما منع الخلو، فإذا صدق منع الجمع فى قولك: (إما أن يكون المعدن حديدا أو ذهبا) - وجب صدق منع الخلو فى (إما أن يكون المعدن غير حديد أو غير ذهب) وبالعكس، أى إذا صدق منع الخلو فى قولك: (الثوب إما غير حرير أو غير صوف) وجب أن يصدق منع الجمع فى (الثوب إما حرير أو صوف).

وإلى هنا قد تم - بفضل الله - الكلام على المقالة الثانية من كتابنا (تيسير القواعد المنطقية) -شرح الرسالة الشمسية- وأرجو أن يوفقنى ربى لتتميم المقالة الثالثة فى (القياس) - كما أسأل المولى الكريم أن يجعله (تيسيرا) لقارئه، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على أفضل الأولين والآخرين، سيدنا (محمد) خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقالة الثالثة فى القياس

الفصل الأول

(تعريف القياس، وأقسامه)

٦٤- «المقالة الثالثة فى القياس: وفيها خمسة فصول: الفصل الأول: فى تعريف القياس، وأقسامه: القياس: قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر».

الشرح:

هذا شروع فى بيان الاستدلال غير المباشر، ونعنى به: الاستدلال القياسى، والاستقرائى، والتمثيلى.

والاستدلال بأنواعه، يعتبر فى فن المنطق المقصد الأعلى والهدف

الحقيقى من الفن - وذلك لأن به يكون الوصول إلى اكتساب المجهولات التصديقية فى العلوم.

وأهم أنواع الاستدلال عند المناطقة القدماء هو «القياس - حتى إنهم يعدّون «الاستقراء» و «التمثيل» لواحق له. ولكن المحدثون يقللون من قيمته، ويفضلون عليه «الاستقراء» - ويسمونه «منطق العلوم» (كما ستقفون عليه فى دراستكم للمنطق الحديث).

تعريف القياس:

القياس لغةً: تقدير شىء بشىء آخر. كما يقدّر طول القماش مثلا بالمتر.

والقياس اصطلاحًا: هو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر. كقولنا: «النحاس معدن، وكل معدن موصل جيد للحرارة»، فهاتان قضيتان إذا سلم (واعترف) بهما أحد لزمه التسليم بقول آخر هو: النحاس موصل جيد للحرارة.

وكلمة «قول» فى التعريف: عبارة عن مركب، سواء كان ذلك المركب مفهوما عقليا، أو مركبًا لفظيًا - كما تقرر فى تعريف القضية، حيث قلنا هناك: إن المناطقة يعنون بـ القول «المركب» ملفوظا كان أو معقولا. وهو جنس فى التعريف للقياس الملفوظ، إن عنى بالقول اللفظ المركب، أو للقياس المعقول إن عنى به المفهوم العقلى المركب.

وقوله: «مؤلف من قضايا»: فصل خرج به الأقوال الناقصة، والإنشاء والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها صدق عكسها المستوى، وعكس نقيضها. والمراد بالجمع فى القضايا ما فوق قضية واحدة حتى يشمل التعريف القياس البسيط المؤلف من قضيتين، والقياس المركب من أكثر من قضيتين كقولنا: «الحديد معدن، وكل معدن يتمدد بالحرارة، وكل متمدد بالحرارة قابل للطرق[1]، إذًا: الحديد قابل للطرق». (سيأتيكم الكلام عن القياس

(١) الضرب بالمطرقة وتبديله بصور مختلفة.

المركب، وأنه -فى الحقيقة- ينحل إلى أقيسة بسيطة.

وقوله: «متى سلمت» إشارة ألى أن القضايا المؤلف منها القياس، لا يلزم أن تكون صادقة فى الواقع وفى نفس الأمر، بل يكفى أن تكون مسلمة عند السامع لها. وبذلك يشمل التعريف: القياس الصادق المقدمات والقياس المشتمل على مقدمات كاذبة مثل «النبات حساس، وكل حساس جماد» فهاتان القضيتان لو سلمتا يلزمهما قول آخر هو «النبات جماد» فمدار استلزام القضايا للقول الآخر هو تسليمها، لاصدقها -وعلى ذلك لو ركب قول من مقدمات صادقة فى نفسها ولكن الخصم لم يسلم بها وأنكر صدقها، فلا يسمى هذا قياسا- ولا يستلزم قولا آخر، لأن المراد بالاستلزام هنا الاستتباع العلمى، وليس المراد به هنا عدم الانفكاك فى الواقع، بدليل اعتبارهم لزوم النتيجة عند تسليم المقدمات ولو كانت كاذبة بحسب الواقع، وبناءً على هذا البيان يكون قوله: «متى سلمت» قيد لإدخال القياس الكاذب المقدمات، كما أنه قيد لإخراج القول المركب من قضايا لم تسلم، ولو كانت صادقة.

وقوله: «لزم عنها» أى عن القضايا «قول آخر» فصل أخرج المركب من قضايا لا تستلزم قولا آخر، كالأشكال العقيمة، نحو: «لا شىء من النبات بحيوان وكل حيوان جسم» فهاتان قضيتان لا يلزم عنهما قول آخر، إذ لو لزم قول آخر لكان ذلك القول: «لا شىء من النبات بجسم»، وهو قضية كاذبة.

وخرج - بهذا القيد أيضًا - الاستقراء والتمثيل، فإن المقدمات فيهما لا تستلزم النتيجة، كما سنوضحه هناك إن شاء الله، وتقييد الاستلزام بكونه لذات القضايا، أى لا بواسطة شىء أجنبى، ليخرج قياس المساواة - وهو: ما تألف من قضيتين متعلق محمول أولى هما هو موضوع الأخرى. نحو «محمد مساو لعلى، وعلى مساو لأحمد» إذن «محمد مساو لأحمد» فهذا الترتيب، وإن لزمت عنه النتيجة المذكورة، إلا أن لزومها ليس لذات المقدمتين، بل بواسطة ملاحظة مقدمة أجنبية هى: أن المساوى للمساوى لشىء مساو لذلك الشىء، ولذلك ترون أن لزوم النتيجة وعدم لزومها يتبع

دائما صدق هذه المقدمة وكذبها - فإن صدقت لزمت النتيجة، وإن كذبت فلا تلزم، بل تكون كاذبة، فتصدق فى المثال المذكور لصدق المقدمة الأجنبية (كما رأيتم) وتصدق أيضًا فى مثل : «خط مستقيم أ ب يوازى خط مستقيم ج د وخط مستقيم ج د يوازى خط مستقيم هـ، فإذًا خط مستقيم أ ب يوازى خط مستقيم هـ» - وذلك لصدق المقدمة القائلة «الموازى للموازى لشىء موازٍ له».

وأيضًا تصدق فى «الإنسان ملزوم للحيوان، والحيوان ملزوم للجسم، إذن الإنسان ملزوم للجسم» - لأن الملزوم للملزوم لشىء ملزوم له: ولكن نتيجة قياس المساواة تكذب فى نحو «الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق» فلا يلزم عنه أن الإنسان مباين للناطق - لأن المقدمة القائلة إن «المباين للمباين مباين» لا تصدق دائما، بل قد تكذب كما فى هذا المثال. وأيضًا لو قلت: «الاثنان نصف الأربعة، والأربعة نصف الثمانية» فلا يلزم أن الاثنين نصف الثمانية، لأن نصف النصف ليس نصفا، وبذلك دل ارتباط صدق النتيجة فى هذا القياس بصدق المقدمة الغريبة، على أن لزومها ليس لذات المقدمتين، بل لتلك المقدمة الغريبة.

والخلاصة: أن القياس يتألف من مقدمتين (على الأقل)، يلزمهما قول آخر (هو النتيجة) ويكون لزومها (النتيجة) لذات المقدمتين وليس لأمر خارج عن القياس.

ومعنى كون النتيجة قولا آخر: أنها لا تكون إحدى المقدمات - وإلا لكان أى قضيتين قياسا لاستلزامها إحداهما، ضرورة استلزام المركب لأجزائه وذلك غير صحيح.

تنبيه:

بعد أن انتهى الشارح (القطب) من شرح تعريف القياس، وإخراج المحترزات، أورد على التعريف نقضًا بأنه غير مانع - فقال: وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها المستوى، أو عكس نقيضها - فإنه

يصدق عليها أنها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته قولا آخر، لكن لا يسمى قياسا» اهـ. ومعنى هذا الكلام: أن من القضايا الموجهة ما هو فى قوة قضيتين، نحو «كل نار حارة بالإمكان الخاص» فإن هذه القضية فى قوة ممكنتين عامتين هما «كل نار حارة بالإمكان العام» «ولا شىء من النار بحار بالإمكان العام» - وهذه القضايا المركبة تستلزم عكسها، وإذن: يصدق عليها أنها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته قولا آخر، مع أنها ليست قياسًا، فلا يكون تعريف القياس مانعًا.

وقد نقل الشيخ «الدسوقى» جوابا عن هذا النقض، فقال: «وأجيب عن هذا النقض بأن المتبادر من قولنا: (من قضايا) أن تكون القضيتان مصرحتين فى القياس، وفى "القضية المركبة" الجزء الثانى قيد للجزء الأول، فليس فى القضية المركبة إلا تصريح بقضية واحدة فقط، اهـ كلامه بتصرف.

أقسام القياس

٦٥- (وهو استثنائى إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا: إن كان هذا جسما فهو متحيز، لكنه جسم، ينتج أنه متحيز - وهو بعينه مذكور فيه، ولو قلنا: لكنه ليس بمتحيز - ينتج: أنه ليس بجسم - ونقيضه مذكور فيه.

واقترانى إن لم يكن كذلك، كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، و ينتج كل جسم حادث - وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه بالفعل).

الشرح:

هذا شروع فى بيان أقسام القياس، وهو نوعان:

(١) استثنائى.

(٢) واقترانى.

والفرق بينهما أن الاستثنائى: هو ما ذكرت فيه النتيجة، أو نقيضها بالفعل.

والاقترانى: هو ما لم تذكر فيه النتيجة، ولا نقيضها، بالفعل.

مثال الاستثنائى: (إن كان هذا الشىء معدنا فهو متمدد بالحرارة، لكنه معدن) ينتج: (أنه متمدد بالحرارة) فالنتيجة وهى (هو متمدد بالحرارة) قد ذكرت فى القياس بالفعل، وإذا قلت: (لكنه ليس متمددا بالحرارة) ينتج (أنه ليس بمعدن)، ونقيض هذه النتيجة قد ذكر فى القياس بالفعل.

والمراد بذكر النتيجة أو نقيضها بالفعل - ذكرها بمادتها وصورتها، أى هيأتها التأليفية.

أما القياس الاقترانى: فهو الذى لا تذكر فيه النتيجة، ولا نقيضها، بالفعل - وإن ذكرت فيه بالقوة، أى بمادتها فقط. مثاله: «كل ذهب معدن، وكل معدن متمدد بالحرارة» ينتج «كل ذهب متمدد بالحرارة»، وتلك النتيجة لم تذكر فى القياس بالفعل، بل ذكرت بالقوة فقط، أى بمادتها - فقد ذكر موضوعها فى المقدمة الأولى، وذكر محمولها فى المقدمة الثانية، وذكر الشىء بمادته من غير صورته ذكر له بالقوة، أمّا ذكره بمادته وصورته فهو ذكر له بالفعل، لذلك قيدوا ذكر النتيجة، أو نقيضها -فى تعريف الاستثنائى- بأنه ذكر بالفعل: إذ لو ترك هذا القيد، لورد النقض بأن تعريف الاستثنائى غير مانع لدخول الاقترانى فيه، لأن الاقترانى أيضًا تكون النتيجة فيه مذكورةً بالقوة؟ وبأن تعريف الاقترانى غير جامع لخروج جميع الاقترانيات عنه، ولكن لما قيد ذكر النتيجة فى الاستثنائى بأنه ذكر لها بالفعل، أى لا بالقوة، صار تعريفه مانعا من دخول الاقترانى - فإن النتيجة لم تذكر فى الاقترانى بالفعل، بل ذكرت بالقوة (كما وضح لكم) هذا هو الفرق بين الاستثنائى والاقترانى.

ويحسن أن ننبّه، هنا إلى أمرين: الأمر الأول: أن ذكر النتيجة فى

القياس الاستثنائى بالفعل لا يتنافى مع ما تقرر فى تعريف القياس من وجوب أن تكون النتيجة قولا آخر. وذلك لأن معنى كونها قولا آخر: أى ليست مقدمة بتمامها من مقدمات القياس، لئلا يلزم المصادرة على المطلوب، أما لو كانت جزءا من مقدمة (موضوعًا كان أو محمولا) كما هو الحال فى القياس الاستثنائى، فلا مانع منه.

الأمر الثانى: أن النتيجة ونقيضها كلتاهما قضية كاملة مشتملة على الحكم، ومحتملة للصدق والكذب، مع أن المذكور فى القياس جزء قضية لا يحتمل الصدق والكذب لعدم اشتماله على الحكم، فيكف يقال: إن النتيجة أو نقيضها، مذكورة فى القياس؟

والجواب: أن المراد هو ذكر صورة النتيجة، أو صورة نقيضها بترتيب الطرفين، كما فى النتيجة أو نقيضها.

أما القياس الاستثنائى: فسيأتى الحديث عنه من حيث بيان أقسامه، وكيفية تركيبه، وشروط إنتاجه - فى الفصل الرابع من هذه المقالة.

القياس الاقترانى

٦٦- «وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر، والقضية التى جعلت جزء قياس تسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى والتى فيها الأكبر تسمّى الكبرى، والمكرر بينهما حدا أوسط «واقترن الصغرى بالكبرى» يسمى قرينة وضربا، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلا - وهو أربعة: لأن الحد الأوسط إن كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول،

وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى ، وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث ، وإن كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع» .

الشرح:

القياس الاقترانى نوعان : ١- شرطى : وهو ما كانت مقدمتاه أو إحداهما شرطية (وسيأتى الكلام عنه فى الفصل الثالث) .

٢- حملى : وهو ما تألف من قضيتين حمليتين . نحو : «كل عصفور طائر ، وكل طائر يبيض» ينتج «كل عصفور يبيض» وهذه النتيجة - عند وضعها للاستدلال عليها - تسمى «مطلوبا» وهى مشتملة على حدّين : موضوع (عصفور) ومحمول (يبيض) ، وقد ذكر موضوع المطلوب فى القضية الأولى من القياس ، كما ذكر محموله فى القضية الثانية ، وبينهما حد مكرر فى القضيتين هو - فى المثال المذكور - (طائر) - ، فموضوع المطلوب فى الاقترانى يسمى حدا أصغر ، ومحموله يسمى حدا أكبر «والحد المكرر فى القياس يسمى حدا أوسط» . وذلك لأن الموضوع فى الغالب أخص من المحمول - فهو أصغر ، والمحمول أعم منه - فهو أكبر ، والمكرر واسطة فى الإنتاج ، ويحذف فى النتيجة - فهو لذلك حد أوسط . ثم إن القضية التى جعلت جزء قياس تسمى مقدمة ، وتنسب إلى الطرف المذكور فيها من طرفى النتيجة ، فالمشتملة على الحد الأصغر تسمى (مقدمة صغرى) ، والمشتملة على الحد الأكبر تسمى (مقدمة كبرى) واقتران الصغر ى بالكبرى من حيث الكم والكيف ، وكونهما موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين ، كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين - يسمى (قرينة) و (ضربا) والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط مع الحدين الآخرين يسمى (شكلا) والأشكال أربعة : لأن الحد الأوسط إن كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول ، وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى ، وإن كان موضوعا فيهما

فهو الشكل الثالث، وإن كان عكس الأول - أى موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى - فهو الشكل الرابع.

ثم اعلموا أن ترتيب الأشكال، على هذا النحو له قيمته المنطقية عند علماء هذا الفن - لأن الشكل الأول بديهى الإنتاج، نظراً لوضوح العلاقة المنطقية فيه (كما سنوضحه لكم عند الكلام عنه) وأيضًا هو الشكل الوحيد المنتج للموجبة الكلية التى تتكون منها القواعد العامة فى العلوم. وأما غيره فإنتاجه نظرى، ويستدل عليه برده إلى الشكل الأول - ولا ينتج غير الشكل الأول إلا سالبة فقط (كالشكل الثانى)، أو جزئية فقط (كالثالث) ولما كان الشكل الثانى يوافق الأول فى صغراه - وهى أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع النتيجة، الذى هو أشرف من المحمول - وضع فى المرتبة الثانية. ويليه الثالث- لأنه يشارك الأول نوعا ما، إذ يشاركه فى الكبرى. ووضع الرابع فى المرتبة الأخيرة، لعدم مشاركته الأول فى شىء، وبعده عن الطبع جدا (كما ستقفون عليه).

ثم إن كل شكل من هذه الأشكال، لا ينتج كيفما اتفق - بل ينتج حسب شروط تختص بكل شكل، وقبل الكلام عن شروط كل شكل على حدة، وبيان الضروب المنتجة فى كل شكل حسب تلك الشروط - أريد أن أنبهكم إلى شروط عامة يجب إلتزامها فى جميع الأشكال.

الشروط العامة للقياس:

يجب فى جميع الأشكال مراعاة الشروط الآتية، حتى تكون منتجة إنتاجا صحيحا.

١- الشرط الأول: يجب أن يتركب القياس من مقدمتين فقط. والقياس المركب من أكثر من مقدمتين هو فى الحقيقية أكثر من قياس (كما سيأتى).

٢- الشرط الثانى: كل شكل فى القياس الاقترانى يجب أن يشتمل على ثلاثة حدود فقط.

وبناء على ذلك لا يجوز أن يكون الحد الأوسط مشتركا لفظيا يستعمل فى إحدى المقدمتين بمعنى، وفى الأخرى بمعنى آخر؛ إذ فى هذه الحالة يكون فى القياس أربعة حدود لا ثلاثة - وهو ممنوع مثال ذلك: القياس الآتى: قطعة من الأرض داخلة فى البحر ورأس، وكل رأس استئصالها يسبّب الموت، إذن كل قطعة من الأرض داخلة فى البحر استئصالها يسبّب الموت» - فهذا قياس فاسد، والسر فى فساده هو استعمال لفظ (رأس) فى الكبرى بمعنى العضو المعروف فى الإنسان مع أن نفس اللفظ (رأس) قد استعمل فى الصغرى بمعنى آخر جغرافى.

وإليكم مثالا آخر: «الفرار من وجه العدو جبن، وكل جبن مصنوع من اللبن» إذن الفرار من وجه العدو مصنوع من اللبن».

ولا شك فى أن هذا قياس فاسد، وسبب فساده هو استعمال لفظ «جبن» فى القياس بمعنيين - وهذا يعنى أن وجود أربعة حدود فى القياس يفسده ويمنع إنتاجه.

ويسمى المناطقة هذين الشرطين: قاعدتى تركيب القياس».

٣- الشرط الثالث: يجب أن يشتمل القياس على حد أوسط مستغرق فى مقدمة واحدة على الأقل.

٤- الشرط الرابع: لا يجوز أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق، إلا إذا كان هذا الحد مستغرقا فى مقدمته.

ولتوضيح هذين الشرطين أقول: إن معنى استغراق الحد: شموله لجميع أفراده، وعدم استغراقه: معناه عدم شموله لجميع أفراده. ويكون موضوع القضية مستغرقا إن كانت مسورة بالسور الكلى - سواء كانت موجبة أو سالبة. ولا يكون الموضوع مفيدا للاستغراق إن كانت القضية جزئية - موجبة كانت أو سالبة. أما المحمول فيكون مستغرقا إن كانت القضية سالبة، سواء كانت كلية أو جزئية. وإذا كانت القضية موجبة فلا تفيد استغراق محمولها، كلية كانت القضية أو جزئية.

وبناءً على ذلك فالقضية الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها فقط - نحو: «كلُ حديد معدن»، إذ قد حكمنا على جميع أفراد الحديد بأنها مندرجة فى المعدن، وقد يكون المحمول أعم وأكثر أفرادا من الموضوع - كما فى هذا المثال.

والقضية الجزئية الموجبة: لا تفيد استغراق موضوعها ولا محمولها.

والسالبة الكلية: تفيد استغراق طرفيها معًا. والسالبة الجزئية: تفيد استغراق محمولها فقط. وقد أشرنا إلى ذلك كله فى هامش ما سبق من كتابنا هذا، حيث بينا هناك أن هذا رأى المتأخرين من المناطقة الذين يؤلون المحمول بالأفراد.

إذا تقرر ذلك، فلنرجع إلى ما كنا فيه، فنقول: ١- من شروط القياس العامة أنه يجب أن يشتمل على حد أوسط مستغرق فى مقدمة واحدة على الأقل، وبذلك يتحقق الغرض منه، وهو كونه علة الإنتاج - فإن لم يتحقق ذلك، لم يكن الإنتاج منطقيا. . مثلا: إذا قلنا: «كل حديد معدن، وبعض المعدن ذهب» فهذا قياس فاسد لعدم توفر شرط استغراق الحد الأوسط فيه، إذا الحد الأوسط - فى هذا القياس - هو «معدن»، وقد وقع مرة محمولا لموجبة، ومحمول الموجبة غير مفيد للاستغراق، ووقع مرة ثانية موضوع جزئية، فلا يفيد استغراقا أيضًا، وعلى هذا يحتمل أن يكون بعض أفراد المحكوم به على الأصغر فى الصغرى، هو غير البعض الذى حكم عليه فى المقدمة الكبرى بالأكبر - فلا توجد علاقة منطقية تبرر تعدى الحكم من الأوسط إلى الأصغر.

٢- وأيضًا من الشروط العامة: أنه لا يجوز أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق إلا إذا كان مستغرقا فى مقدمته، لأن هذا الشرط إذا لم يتحقق تكون النتيجة مضطربة، تصدق مرة وتكذب أخرى - مثلا: إذا قلنا: «كل ورد جسم وكل ورد نبات» وجب أن تكون النتيجة موجبة جزئية وهى: «بعض الجسم نبات» ولا يجوز أن تكون كلية - مع أن مقدمتى القياس كليان،

وسبب ذلك هو : أن النتيجة فى هذا القياس تألفت - بعد حذف الحد الأوسط - من محمول الصغرى (وهو جسم) موضوع النتيجة .

ومن محمول الكبرى (وهو : نبات) محمول لها ، وكلاهما محمول للموجبة ، ومحمول الموجبة لا يفيد استغراق أفراده كما علمتم . فلو كانت نتيجة هذا القياس كلية ، وقلنا : (كل جسم نبات) كانت كاذبة ، لوقوع الحكم بالأخص على جميع أفراد الأعم ، وهو كاذب من جهة ، وإفساد القياس المنطقى من جهة أخرى ، إذا لم يذكر فى المقدمة الصغرى المشتملة على موضوع النتيجة - وهو جسم - ما يفيد شموله لجميع أفراده (إذا لم تكن موجبة كلية) .

ويطلقون على هذين الشرطين (الثالث ، والرابع) اسم : «قاعدتى استغراق الحدود فى القياس» .

٥- الشرط الخامس : لا إنتاج عن سالبتين ، لأن السالبة تفيد الانقطاع بين طرفيها ، فإذا تركب قياس من مقدمتين سالبتين ، لم يكن بين الحد الأصغر والأوسط صلة ، ولا بين الأوسط والأكبر صلة كذلك -وعلى ذلك لا توجد علاقة تبرر الحكم بسلب الأكبر عن الأصغر- مثلا : إذا قلت : «لا شىء من المعدن بنبات ، ولا شىء من النبات بمتمدد بالحرارة» فهذا لا ينتج ؛ لأن النتيجة (المنتظرة منه) هى : «لا شىء من المعدن يمتدد بالحرارة» ، وهى كاذبة مع صدق المقدمتين . ولو صادف أن صدقت النتيجة فى مثل «لا شىء من النحاس بحديد ، ولا شىء من النحاس بنبات» ، فالنتيجة (المنتظرة منه) هى (لا شىء من النحاس بنبات) وهى صادقة ، ولكن ذلك محض صدفة[1] ، وليس إنتاجا مطردا ، فلا يعتد به .

٦- الشرط السادس : إذا كانت إحدى مقدمتى القياس سالبة ، وجب أن تكون النتيجة سالبة ، وبالعكس - أى : لا تكون النتيجة سالبة إلا إذا كانت إحدى مقدمتى القياس سالبة - ومن قولهم المشهور (النتيجة تتبع أخسّ

---

(١) أى محض اتفاق من غير علّة توجبها.

المقدمتين).

والسر فى ذلك: تقطع الصلة بين حدى القضية، وأحد حدى القضية هو الحد الأوسط، وهو علة الإنتاج (كما علمتم) فإذا كان الحد الأوسط له صلة بأحد حدى النتيجة، وليس له صلة بالحد الآخر، كان بين حدى النتيجة انقطاع كذلك، مثلا: إذا كان قياس هكذا (كل ذهب معدن، ولا شىء من المعدن بنبات) وجب أن تكون النتيجة سالبة هكذا: (لا شىء من الذهب بنبات)، وذلك لأن المقدمة الموجبة ربطت بين الحد الأوسط (وهو معدن) والحد الأصغر (وهو ذهب) والمقدمة السالبة قطعت الصلة بين الأوسط (معدن) والحد الأكبر (نبات) - إذن: لاصلة بين الحدين، الأصغر والأكبر، فتصدق السالبة قطعا.

ويسمى المناطقة هذين الشرطين (الخامس، والسادس): (قاعدتى الكيف فى القياس).

نتائج القواعد السابقة:

ويمكن استخلاص النتائج الآتية عن تلك القواعد العامة المذكورة:

أولا: لا إنتاج عن مقدمتين جزئيتين وذلك لأنهما إن كانتا سالبتين، اختل الشرط الخامس الذى يقرر أنه لا إنتاج عن سالبتين، وإن كانتا موجبتين، يختل الشرط الثالث، لعدم وجود حد أوسط مستغرق فى القياس، وإن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة، كان فى القياس حد واحد مستغرق، وهو محمول السالبة - فإن لم يكن هو الحد الأوسط اختل الشرط الثالث لعدم وحود حد أوسط مستغرق فى القياس، وإن كان هو الحد الأوسط اختل الشرط الرابع؛ لأن النتيجة ستكون سالبة، والسالبة تفيد استغراق محمولها، وليس ذلك المحمول مستغرقا فى القياس، فيختل الشرط الرابع.

ثانيًا: إذا كانت إحدى مقدمتى القياس جزئيا، لزم أن تكون النتيجة كذلك أى جزئية، ولكن لا يلزم من كون النتيجة جزئية أن يكون فى القياس

مقدمه جزئية، إذ قد ينتج ضرب مؤلف من كليتين نتيجة جزئية، كما فى ضروب الشكل الثالث جميعا، وذلك حسب مراعاة الشرط الرابع من الشروط العامة . . . وسنوضح لكم ذلك عند الكلام عن الضروب المنتجة للجزئية وهى مؤلفة من كليتين.

ثالثًا: لا إنتاج عن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى.

والسر فى ذلك هو: أن النتيجة - نتيجة هذا الضرب - ستكون سالبة جزئية موضوعها أحد حدى السالبة الكلية، ومحمولها هو أحد حدى الموجبة الجزئية وتلك النتيجة - لأنها سالبة - تفيد استغراق محمولها، وهو أحد حدى الموجبة الجزئية، وهى لا تفيد استغراق شىء من حديها، فيختل الشرط الرابع (وذلك ظاهر بأدنى تأمل).

فعليكم بمراعاة تلك القواعد، بعد فهمها دقيقا، لأنها تفيدكم وتساعدكم على فهم وتعليل الشروط الخاصة بكل شكل - والله الموفق.

وسأعمل - إن شاء الله قدر المستطاع - على الإشارة إلى توجيه كل شرط من الشروط الخاصة بكل شكل بحيث ترجع إلى تلك الشروط العامة - وعلى الله التوفيق، ومنه العون.

الشكل الأول

٦٧- (أما الشكل الأول: فشرط إنتاجه إيجاب الصغرى، وإلا لم يندرج الأصغر فى الأوسط، وكلية الكبرى، وإلا لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر. وضروبه المنتجة أربعة:

الأول: من موجبتين، ينتج موجبة كلية، كقولنا: كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا).

الثانى: من كليتين - الصغرى موجبة والكبرى سالبة، ينتج سالبة كلية، كقولنا: كل (ج ب) ولا شىء من (ب ا) فلا شىء من (ج ا).

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية، كقولنا: بعض (ج ب) و كل (ب ا) فبعض (ج ا).

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ج ب) ولا شىء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا)، ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها».

الشرح:

الشكل الأول: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى.

ويشترط لصحة إنتاجه شرطان: أحدهما: بحسب الكيف، وهو إيجاب الصغرى.

والثانى: بحسب الكم، وهو كلية الكبرى.

وذلك لأن حاصل هذا الشكل مبنى على اندراج الحد الأصغر - بكله، أو بعضه - فى الحد الأوسط، ثم الحكم على كل الأوسط بالأكبر إيجابا أو سلبا. . ومن هنا وجب أن تكون الصغرى موجبة - وإلا لم يندرج الأصغر فى الأوسط، فإذا حكم فى الكبرى على الأوسط بالأكبر، فلا يتناول ذلك الحكم الأصغر، لأنه - (والحالة هذه) لا علاقة له بالأوسط. . ووجب أيضًا أن تكون الكبرى كلية - وإلا احتمل أن يكون البعض من الأوسط المحكوم به

على الأصغر[١] هو غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلا يتعدى الحكم بالأكبر إلى الأصغر - مثلا : إذا قلت «كل قمح نبات، وبعض النبات فول» فلا يلزم من ذلك أن بعض القمح فول، لأن البعض من النبات المحكوم به على القمح هو غير البعض منه المحكوم عليه بأنه فول.

وأيضًا بالرجوع إلى الشروط العامة، ترون أنها تحتم إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فى الشكل الأول. وبيان ذلك : أن الصغرى لو كانت سالبة، لزم أن تكون الكبرى موجبة، عملا بقاعدة «لاإنتاج عن سالبتين»، وحينئذ يجب أن تكون النتيجة سالبة، عملا بقاعدة : «إذا كان فى القياس مقدمة سالبة تكون النتيجة سالبة»، وقد عرفتم أن السالبة تفيد استغراق محمولها، وحينئذ تختل القاعدة القائلة : «لا يجوز أن يوجد فى النتيجة حد مستغرق إذا لم يكن مستغرقا فى مقدمته).

وأيضًا : لو لم تكن الكبرى كلية، وكانت جزئية، لم يجد فى القياس حد أوسط مستغرق، لأنه فى الصغرى محمول الموجبة، فلا يفيد استغراقا، فإن كان موضوعا فى جزئية كبرى، لم يكن مستغرقا لا فى الصغرى ولا فى الكبرى، وذلك غير جائز.

وضروب هذا الشكل حسب هذين الشرطين أربعة؛ لأن الضروب الممكنةفى كل شكل ستة عشر ضربا : ذلك أن القضية الشخصية فى قوة الكلية، والمهملة فى حكم الجزئية، فلم يبق إلا المحصورات الأربع، أعنى : الكليتين -الموجبة والسالبة- والجزئيتين - الموجبة والسالبة، فإذا اقترنت إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات الأربع، كان الجميع ستة عشر ضربا... لكن الشرط الأول (وهو : إيجاب الصغرى) يسقط من تلك الضروبِ الثمانيةَ، وهى الحاصلة من ضرب الصغريين السالبتين (الكلية والجزئية) فى الكبريات الأربع. وأما الشرط الثانى (وهو : كلية الكبرى)

---

(١) لا تنسوا أن محمول الموجبة لا يفيد استغراق أفراده، لذلك كان المحكوم به على الأصغر هو بعض الأوسط.

فيسقط أربعة، وهى الحاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين (الموجبة والسالبة) فى الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية. . وإذا سقطت هذه الأضرب الاثنا عشر، كانت الضروب الناتجة أربعة، وهذه هى «طريقة الإسقاط» - تُبعدُ العقيم، فالباقى هو المنتج.

وهناك طريقة أخرى، تسمى «طريقة التحصيل»، وهى تستخرج مباشرةً الضروب المنتجة، فيعلم أن الباقى عقيم غير منتج - وذلك بأن نقول: الشرط الأول يجعل المنتج هو الصغريان الموجبتان (الكلية والجزئية)، والشرط الثانى يجعل المنتج هو الكبريان الكليتان (الموجبة والسالبة)، فإذا اقترنت الصغريان الموجبتان بالكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية كانت الضروب المنتجة أربعة بيانها كالآتى:

الضرب الأول: من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، نحو «كل عصفور طائر، وكل طائر ذو صماخ، إذن كل عصفور ذو صماخ».

الضرب الثانى: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية - نحو «كل ذهب معدن ولا شىء من المعدن بنبات، إذن لا شىء من الذهب بنبات».

الضرب الثالث: من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، ينتج موجبة جزئية، نحو «بعض الطيور جميل اللون، وكل جميل اللون يسر الناظرين، إذن بعض الطيور يسر الناظرين».

الضرب الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، نحو «بعض المعدن ذهب ولا شىء من الذهب بفضة، إذن ليس بعض المعدن فضة».

تنبيه:

كما أن لترتيب الأشكال قيمة عند المناطقة، كذلك لترتيب الضروب فى كل شكل قيمة منطقية، ولما كان المقصود من القياس هو النتيجة، كان ترتيب الضروب على حسب قيمة نتائجها: وأكمل النتائج على الإطلاق هى

الموجبة الكلية لاشتمالها على الإيجاب - وهو أكمل من السلب، لأنه وجود، والسلب عدم، وعلى الكلية، وهى أكمل من الجزئية؛ لكونها أنفع فى العلوم وأكثر ضبطا. وبناء على ذلك يكون الضرب المنتج للموجبة الكلية هو الأول، ويكون الضرب المنتج للسالبة الجزئية هو الأخير، والمنتج للسالبة الكلية مقدم على المنتج للموجبة الجزئية، لأن السالبة الكلية أنفع فى العلوم وأضبط من الجزئية - ولو كانت موجبة، ومن ثم جاء الترتيب - ترتيب الضروب - على النحو المذكور.

ويلاحظ أن إنتاج الموجبة الكلية لا يكون إلا من الشكل الأول. أما باقى الأشكال، فإما أن لا ينتج إلا سالبة (كالشكل الثانى)، أو جزئية فقط (كالشكل الثالث)، أو هما (كالشكل الرابع) كما ستقفون عليه، إن شاء الله.

الشكل الثانى

٦٨ - «وأما الشكل الثانى: فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى، وإلا حصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة، ومع سلبها أخرى».

الشرح:

الشكل الثانى: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى والكبرى معًا.

وشرط إنتاجه أمران: أحدهما: بحسب الكيف - اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، بمعنى أن إحداهما تكون موجبة والأخرى سالبة.

وثانيهما: بحسب الكم وهو كلية الكبرى.

وذلك لأن حاصل هذا الشكل مبنى على أن الأصغر والأكبر متنافيان فى الأوسط، بمعنى أن الأوسط إذا ثبت للأصغر - كله أو بعضه - انتفى عن

كل أفراد الأكبر، وإذا انتفى عن الأصغر - كله أو بعضه - ثبت لكل أفراد الأكبر، . . . ومن هنا وجب أن تختلف المقدمتان فى الإيجاب والسلب، وأن تكون الكبرى كلية - إذ لولا ذلك لاضطربت النتيجة، ولم يطرد صدقها، بل تصدق مرة وتكذب أخرى.

وبيان ذلك أنه: إن اختل الشرط الأول بأن اتفقت المقدمتان فى الكيف - فإن كانتا موجبتين يصدق قولك «كل حديد متمدد بالحرار، وكل نحاس متمدد بالحرارة» ولا تصدق النتيجة موجبة وهى «كل حديد نحاس» بل هى كاذبة. ولو بدلت الكبرى بقولك «وكل معدن متمدد بالحرارة» لصدقت النتيجة موجبة، وهى «كل حديد معدن» وإن كانت المقدمتان سالبتين، يصدق قولك: «لا شىء من المعدن بنبات، ولا شىء من الجماد بنبات» مع كذب النتيجة سالبة، وهى «لا شىء من المعدن بجماد». ولو غيرت الكبرى بقولك «لا شىء من الحيوان بنبات» لصدقت النتيجة سالبة وهى «لا شىء من المعدن بحيوان».

وكذلك لو تخلف الشرط الثانى، بأن كانت الكبرى جزئية - تضطرب النتيجة أيضًا، فتصدق مرة وتكذب أخرى. فإذا كانت الكبرى موجبة جزئية، والصغرى سالبة كلية، يصدق قولك «لا شىء من النبات بحيوان، وبعض الجسم حيوان»، مع كذب النتيجة سالبة وهى (ليس بعض النبات بجسم). ولو بدلت الكبرى بقولك (وبعض الإنسان حيوان) لصدقت النتيجة سالبة وهى (ليس بعض النبات بإنسان). وأيضًا لو كانت الكبرى سالبة جزئية، والصغرى موجبة كلية، يصدق قولك (كل حديد معدن، وليس بعض الجسم بمعدن)، مع كذب النتيجة سالبة وهى (ليس بعض الحديد بجسم) ولو غيرت الكبرى بقولك (وليس بعض النامى بمعدن) لصدقت النتيجة سالبة وهى (ليس بعض الحديد بنامٍ)، وهكذا ترون أن النتيجة قد يتخلف صدقها عند تخلف شرط من الشرطين المذكورين.

وهذا معنى ما ذكره المصنف فى توجيه هذين الشرطين، وما عناه

بقوله: (وإلا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى) - يعنى: لو تخلف فى الشكل الثانى شرط من هذين الشرطين لحصلت المخالفة بين القياس ونتيجته، فيصدق القياس، وحقه أن ينتج نتيجة موجبة مثلا، ولكن يكون الصادق هو السلب، أو حقه أن ينتج نتيجة سالبة، ولكن يكون الصادق هو الإيجاب... وهذا الاختلاف يستلزم عقم القياس لعدم اطراده.

وبالرجوع إلى ما ذكرناه لكم من الشروط العامة ترون أنها تحتم هذين الشرطين فى الشكل الثانى، وإليكم البيان:

أما شرط اختلاف المقدمتين فى الكيف، فلأن الحد الأوسط فى هذا الشكل هو محمول فى المقدمتين، فلو كانت كلتاهما موجبة لم يشتمل القياس على حد أوسط مستغرق؛ لأن الموجبة لا تفيد استغراق محمولها، فوجب إذن أن تكون فى هذا الشكل مقدمة سالبة. لأن السالبة هى التى تفيد استغراق محمولها - كما علمتم - فيتحقق شرط استغراق الحد الأوسط، ولا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين سالبة، إذ لا إنتاج عن سالبتين.

وأما شرط كلية الكبرى، فلأن نتائج هذا الشكل سالبة، فهى تفيد استغراق محمولها، ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى، ولذا وجب أن تكون كلية، وإلا لزم أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق وليس مستغرقا فى مقدمته، وذلك باطل.

ضروب الشكل الثانى:

٦٩ - «وضروبه الناتجة أيضًا أربعة: الأول من كليتين، والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية، كقولنا: كل (ج ب) ولا شىء من (أ ب) فلا شىء من (ج أ) - بالخلف، وهو: ضم نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى - وبانعكاس الكبرى ليرتد إلى

الشكل الأول. والثانى من كليتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية، كقولنا: لا شىء من (ج ب) وكل (أ ب) فلا شىء من (ج أ) - بالخلف - وبعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة. الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: «بعض (ج ب) ولا شىء من (أ ب) فليس بعض (ج أ) - بالخلف - وبعكس الكبرى ليرجع إلى الأول - وبفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) ولا شىء من (أ ب) فلا شىء من (د أ) ثم نقول: بعض (ج د) ولا شىء من (د أ) فبعض (ج) ليس (أ).

الرابع من سالبة جزئية، صغرى وموجبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: «بعض (ج) ليس (ب) وكل (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) - بالخلف، والافتراض إن كانت السالبة مركبة».

الشرح:

ضروب الشكل الثانى المنتجة أربعة أيضًا، أما بيانها بطريق الإسقاط فلأن الشرط - الأول - وهو اختلاف المقدمتين بالكيف - يسقط من الضروب الممكنة ثمانية أضرب، وهى: الموجبتان الكليتان، والجزئيتان، والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية، وبالعكس، والسالبتان الكليتان والجزئيتان، والسالبة الكلية مع السالبة الجزئية، وبالعكس.

والشرط الثانى: وهو كلية الكبرى - يسقط أربعة أضرب أخرى هى الكبرى الموجبة الجزئية مع الصغرى السالبة الكلية والجزئية، والكبرى السالبة

الجزئيةمع الصغرى الموجبة الكلية والجزئية .

فمجموع الضروب العقيمة اثنا عشر ضربا ، والباقي - وهو أربعة أضرب- هي المنتجة .

وأما بيانها بطريق التحصيل : فإن مراعاة الشرطين تجعل المنتج هو الكبرى الكلية السالبة مع الصغرى الموجبة الكلية والجزئية ، والكبرى الكلية الموجبة مع الصغرى السالبة الكلية والجزئية - فيكون المنتج أربعة أضرب والباقي عقيم .

هذا ، ويلاحظ أن إنتاج هذا الشكل ، وكذا الشكل الثالث والرابع ليس بينا كالأول ، بل هو نظري يحتاج إلى بيان ببراهين ستقفون عليها عقب كل ضرب ، إن شاء الله .

كما يلاحظ أن نتائج هذا الشكل كلها سالبة ، لاشتماله على السالبة .

وإليكم بيان الضروب المنتجة : الضرب الأول : يتألف من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وينتج سالبة ، مثاله : كل قمح نبات ، ولا شيء من المعدن بنبات» ينتج «لا شيء من القمح بمعدن» .

ويثبت إنتاج هذا الضرب بدليلين : أحدهما : دليل العكس . وثانيهما : دليل الخلف .

أما دليل العكس : فهي عبارة عن عكس المقدمة الكبرى ليرجع إلى الشكل الأول وينتج نفس النتيجة ، هكذا .

الكبرى «لا شيء من المعدن بنبات» تنعكس إلى «لا شيء من النبات بمعدن» ، فيرجع القياس إلى الشكل الأول هكذا : «كل قمح نبات ، ولا شيء من النبات بمعدن» إذن «لا شيء من القمح بمعدن» وهي نفس النتيجة .

وأما دليل الخلف : فهو في جميع ضروب هذا الشكل - عبارة عن أخذ نقيض النتيجة [لأن النتيجة سالبة ، فنقيضها موجبة ، فتصلح صغرى للشكل الأول] ، ثم يؤخذ من نقيض النتيجة صغرى ، ومن كبرى القياس الأصلي

كبرى ويؤلف قياس من الشكل الأول، فينتج نتيجة هى نقيض صغرى القياس الأصلى - هكذا النتيجة المذكورة: «لا شىء من القمح بمعدن» - فنقول: لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها، وهى موجبة جزئية، «بعض القمح معدن»، ونضمه إلى الكبرى هكذا «بعض القمح معدن، ولا شىء من المعدن بنبات» ينتج «ليس بعض القمح بنبات» ثم نقول: هذه النتيجة كاذبة، لأنها نقيض صغرى القياس الأصلى المسلمة الصدق، وكذبها ليس ناتجا من صورة القياس، ولا من المقدمة الكبرى لأنها كبرى القياس الأصلى فهى مسلمة الصدق - فكذبها إذن ناشئ من الصغرى، فتكون كاذبة - ونقيضها (وهو نتيجة القياس الأصلى) صادقة، وهو المطلوب.

الضرب الثانى: ويتألف من سالبة كلية صغرى، ومن موجبة كلية كبرى، وينتج سالبة كلية، مثاله «لاواحد من العرب جبان، وكل يهودى جبان» ينتج «لاواحد من العرب يهودى».

ويستدل على صحة إنتاج هذا الضرب بالعكس، والخلف أيضاً.

أما العكس: فهو هنا عبارة عن عكس الصغرى وجعلها كبرى، وجعل كبرى القياس صغرى، فينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة الأصلية - هكذا «كل يهودى جبان، ولاواحد من الجبان بعربى» إذن «لاواحد من اليهود بعربى» ثم تنعكس إلى «لاواحد من العرب يهودى»، وهى نفس النتيجة.

وأما الخلف: فكما مر هكذا: لو لم يصدق «لاواحد من العرب يهودى» لصدق نقيضها وهو «بعض العرب يهودى» ونضمه إلى الكبرى هكذا «بعض العرب يهودى، وكل يهودى جبان» إذن «بعض العرب جبان»، وهى نتيجة كاذبة، لأنها نقيض صغرى القياس الأصلى. وقد نشأ الكذب من نقيض النتيجة الأصلية، فإذا كان هذا النقيض كاذبا، فالنتيجة حق، وهو المطلوب.

الضرب الثالث: يتألف من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، وينتج سالبة جزئية، مثاله: «بعض الثمار كروى، ولا شىء من الموز بكروى» ينتج «ليس بعض الثمار موز».

ويثبت إنتاج هذا الضرب بثلاثة أدلة : أحدها : عكس الكبرى ، فيرجع إلى الشكل الأول ، وينتج عين النتيجة كما مر فى الضرب الأول .

وثانيها : دليل الخلف - على نفس النظام السابق فى الضربين الأول والثانى .

وثالثها : دليل يسمى دليل الافتراض ، ويجرى - حيث تكون فى القياس مقدمة جزئية ، وهو عبارة عن فرض موضوع المقدمة الجزئية شيئا مخصوصا ثم يحمل عليه الوصف العنوانى لموضوع الجزئية مرة ، ويحمل عليه محمول الجزئية مرة أخرى ، فيجتمع معنا مقدمتان ، موضوع كلتيهما هو ذلك الشىء المخصوص ، ومحمول إحداهما الوصف العنوانى لموضوع الجزئية ، ومحمول الأخرى هو محمول الجزئية ، ثم نضم إحدى المقدمتين إلى مقدمة القياس الأخرى على هيئة قياس من نفس الشكل الذى منه هذا الضرب ، ولكن من ضرب أجلى وأوضح سبق الاستدلال عليه ، فتنتج نتيجة ، ثم تضم مقدمة الافتراض الأخرى إلى تلك النتيجة على صورة قياس من الشكل الأول ينتج نفس النتيجة الأصلية .

وإليكم بيانه فى المثال الآتى : «بعض الثمار كروى ، ولا شىء من الموز بكروى» إذن «بعض الثمار ليس بموز» ، والاستدلال على صحة هذه النتيجة بدليل الافتراض هكذا : «نفرض البعض فى المقدمة الجزئية الذى حكمنا عليه بأنه كروى ، نفرضه شيئا خاصا ، وليكن «البرتقال» مثلا ، ثم نقول : «كل برتقال ثمر ، وكل برتقال كروى ، فهاتان مقدمتان أخذناهما من مقدمة القياس الصغرى الجزئية ، ثم نضم إحداهما إلى كبرى القياس الأصلية هكذا : «كل برتقال كروى» ، و«لا شىء من الموز بكروى» ينتج من الضرب الأول من الشكل الثانى «لا شىء من البرتقال بموز» ، ثم نأتى بمقدمة الافتراض الأخرى وهى (كل برتقال ثمر) - ونعكسها إلى (بعض الثمر برتقال) ، ثم نضمها إلى نتيجة الافتراض الأولى على صورة قياس من الشكل الأول هكذا : (بعض الثمر برتقال ، ولا شىء من البرتقال بموز) ينتج

(بعض الثمر ليس بموز) (وهى عين النتيجة الأصلية).

فالافتراض يكون دائما من قياسين: أحدهما: من ذلك الشكل المراد الاستدلال عليه، ولكن من ضرب أجلى سبق الاستدلال عليه.

والثانى: من الشكل الأول.

الضرب الرابع: يتألف من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى وينتج سالبة جزئية، مثاله: (بعض الأفلام ليس مفيدا، وكل ما يرشد إلى الفضيلة مفيد) إذن (بعض الأفلام ليس بمرشد إلى الفضيلة).

وهذا الضرب لا يمكن الاستدلال على صحة إنتاجه بدليل العكس، لا بعكس الكبرى (لأنها موجبة فتنعكس جزئية، والجزئية لا تصلح كبرى فى الشكل الأول)، ولا بعكس الصغرى (لأنها سالبة جزئية فلا تقبل العكس، وحتى لو عكست فلا تصلح كبرى فى الشكل الأول)، وأيضًا لا يثبت إنتاجه بالافتراض (لأن مقدمته الجزئية سالبة، والسالبة تصدق ولو كان موضوعها معدوما، مع أن افتراض الموضوع شيئا معينا هو فرع وجوده فى نفسه) - نعم إذا كانت صغرى هذا الضرب من الموجهات المركبة يمكن أن يجرى فيها دليل الافتراض (لأن المركبة تدل على نسبتين: إحداهما سالبة، والأخرى موجبة، فحينئذ يعلم أن الموضوع موجود). . وعلى هذا فالاستدلال على إنتاج هذا الضرب يكون بالخلف (كما مر فى غيره)، ويكون بالافتراض إذا كانت السالبة مركبة.

وأما ترتيب ضروب الشكل الثانى على هذا النحو، فلأن الضربين الأولين ينتجان سالبة كلية، والأخيران ينتجان سالبة جزئية - فلا بد من تقديم الأولين، وقدم الأول على الثانى والثالث على الرابع، لأن المقدمة الصغرى منهما موجبة، فأشبهت الشكل الأول.

الشكل الثالث

٧٠- «وأما الشكل الثالث فشرطه: إيجاب

الصغرى، وإلا لحصل الاختلاف، وكلية إحدى مقدمتيه، وإلا لكان البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلم تجب التعدية.

وضروبه الناتجة ستة: الأول: من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) و كل (ب ا) فبعض (ج ا) - بالخلف، وهو ضم نقيض النتيجة إلى الصغرى لينتج نقيض الكبرى، وبالرد إلى الأول، بعكس الصغرى.

الثاني: - من كليتين، والكبرى سالبة، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: «كل (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج ليس ا) - بالخلف، وبعكس الصغرى.

الثالث: - من موجبتين، والكبرى كلية، ينتج موجبة جزئية، كقولنا: «بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف، وبعكس الصغرى، وبفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) وكل (ب ا) فكل (د ا) ثم نقول: كل (د ج) و كل (د ا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب.

الرابع: - من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية كقولنا: بعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج ليس ا) - بالخلف،

وبعكس الصغرى، والافتراض.

الخامس: من موجبتين، والصغرى كلية، ينتج موجبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) - بالخلف، وبعكس الكبرى، وجعلها صغرى، ثم عكس النتيجة، والافتراض.

السادس: - من موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف، والافتراض إن كانت السالبة مركبة.

الشرح:

الشكل الثالث: هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى والكبرى معًا.

ويشترط لصحة إنتاجه شرطان: أحدهما: بحسب الكيف - وهو إيجاب الصغرى.

والثاني: بحسب الكم - وهو كلية إحدى المقدمتين.

وذلك لأن حاصل الشكل الثالث مبنى على أن الحد الأوسط ثبت له الأصغر، ثم ثبت له أو سلب عنه الأكبر - وعلى ذلك يتلاقى الأصغر بالأكبر إيجابا أو سلبا فى الجملة. ومن أجل هذا وجب أن تكون الصغرى موجبة ليتحقق اندراج الأوسط فى الأصغر، ووجب أيضًا أن تكون إحدى المقدمتين كلية، حتى يتم فى الحد الأوسط التلاقى بين الأصغر والأكبر، إذ لو كانت الصغرى سالبة لحصل الاختلاف بين القياس والنتيجة، بأن تصدق النتيجة مرة وتكذب مرة أخرى.

وبيان ذلك بالمثال أنه يصدق قولنا: «لا شيء من الزبيب بتمر، وكل

زبيب نبات» والنتيجة المنتظرة هنا : «ليس بعض التمر بنبات» - وهى كاذبة ، ولو بدلنا الكبرى بقولنا : «وكل زبيب عنب» لصدقت النتيجة سالبة ، وهى «ليس بعض التمر عنبا» - لذلك وجب أن تكون الصغرى موجبة .

وأيضًا : لو لم تكن إحدى المقدمتين كلية بأن كان كلاهما جزئية ، احتمل أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه فى الصغرى بالأصغر هو غير البعض منه المحكوم عليه فى الكبرى بالأكبر ، وعليه لا يكون الأوسط علة لربط الأصغر بالأكبر ، فلا تجب التعدية . . . مثلا : لو قلنا : «بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان فرس» - لم يلزم من ذلك أن «بعض الإنسان فرس» .

وأيضًا : الشروط العامة السابقة توجب أن تكون صغرى الشكل الثالث موجبة ، وأن تكون إحدى مقدمتيه كلية .

أما الأول : فلأن الصغرى لو كانت سالبة ، لزم أن تكون الكبرى موجبة ، إذ لا إنتاج عن سالبتين ، ولزم أيضًا أن تكون النتيجة سالبة ؛ لأن فى القياس سلبا ، وحينئذ تفيد النتيجة ؛ لأنها سالبة استغرق محمولها ، وليس هذا المحمول مستغرقا فى مقدمته ؛ لأنه -والحالة هذه- محمول للكبرى الموجبة ، ومحمولها لا يفيد الاستغراق ، كما علمتم .

وأما الثانى : وهو شرط كلية إحدى المقدمتين ؛ لأنه لولا ذلك لكانت المقدمتان جزئيتين ، فلا يوجد فى القياس حد أوسط مستغرق ، وذلك ممنوع .

وباعتبار هذين الشرطين : تكون الضروب المنتجة ، فى هذا الشكل ستة : وبيانها كما يلى :

أما بطريق الإسقاط ، فلأن شرط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية أضرب كما فى الشكل الأول ، وشرط كلية إحداهما أسقط الضربين هما : الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الجزئية والسالبة - فالعقيم عشرة أضرب ، والباقى منتج .

وأما بطريق التحصيل : فلأن ملاحظة الشرطين يجعل المنتج هو

الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الكلية الموجبة والسالبة.

هذا، ويلاحظ أن نتائج ضروب الشكل كلها جزئية، والسر فى ذلك هو أن النتيجة تتألف من محمول الصغرى موضوعًا لها، ومحمول الكبرى محمولا لها، ولما كانت الصغرى موجبة فمحمولها لا يفيد استغراق أفراده.

وأيضًا: قد يكون الحد الأصغر - وهو محمول الصغرى - أعم من الحد الأكبر، فلا يمكن الحكم بالأخص على جميع أفراد الأعم إيجابا أو سلبا كما فى قولنا: «كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق» فلا يمكن أن تكون النتيجة «كل حيوان ناطق» بل «بعض الحيوان ناطق».

وإليكم بعد ذلك: بيان الضروب المنتجة بأمثلتها وأدلتها: الضرب الأول: يتألف من موجبتين كليتين، وينتج موجبة جزئية، مثاله: كل عصفور طائر، وكل عصفور يبيض، إذن «بعض الطائر يبيض».

ويستدل على إنتاج هذا الضرب بدليلين: العكس، والخلف.

أما العكس: فهو عبارة عن عكس المقدمة الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول، وينتج نفس النتيجة - هكذا، «كل عصفور طائر»، عكسها «بعض الطائر عصفور» تضم إلى الكبرى، فيرجع إلى الشكل الأول هكذا: «بعض الطائر عصفور، وكل عصفور يبيض» إذن «بعض الطائر يبيض» وهو المطلوب.

وأما الخلف: فهو - فى هذا الشكل - عبارة عن أخذ نقيض النتيجة وجعلها كبرى، وضم صغرى الأصل إليها على صورة قياس من الشكل الأول ينتج ما ينافى الكبرى، وذلك لأن نتيجة الشكل الثالث جزئية، فنقيضها كلية، فتصلح كبرى فى الشكل الأول، وكذلك صغرى الأصل - لإيجابها - تصلح صغرى فى الشكل الأول، ثم يقال: نتيجة الخلف كاذبة لمنافاتها الكبرى لامسلمة الصدق، وكذبها ناشئ من نقيض التيجة، فالنتيجة صادقة - هكذا: النتيجة «بعض الطائر يبيض»، لو لم تكن هذه النتيجة

صادقة لصدق نقيضها وهو «لا شيء من الطائر يبيض» ونضم إليها الصغرى، لينتج ما ينافي الكبرى - هكذا «كل عصفور طائر، ولا شيء من الطائر يبيض» إذن «لا شيء من العصفور يبيض» وهذه النتيجة تنافي الكبرى التي هي «كل عصفور يبيض» فتكون كاذبة. والسر في كذبها هو كبرى دليل الخلف التي هي نقيض النتيجة، إذن كبرى دليل الخلف كاذبة، فنقيضها - وهي النتيجة - صادقة، وهو المطلوب.

الضرب الثاني: ويتألف من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية - مثاله «كل ذهب معدن، ولا شيء من الذهب بفضة» إذن «بعض المعدن ليس بفضة»، وبيانه يكون بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول، وبالخلف كما مر في الضرب الأول من غير فرق.

الضرب الثالث: ويتألف من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، ينتج موجبة جزئية. مثاله (بعض الإفريقي عرب، وكل أفريقي يبغض الاستعمار) إذن (بعض العرب يبغض الاستعمار).

وبيان هذا الضرب: يكون بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول، وينتج النتيجة نفسها، وبالخلف كما مر، وبالافتراض في المقدمة الصغرى الجزئية هكذا: نفرض موضوع الجزئية شيئا خاصا مثل (الجزائرى) (مثلا)، ثم نحمل عليه وصف الموضوع، ثم وصف المحمول - فنقول: (كل جزائرى إفريقي، وكل جزائرى عربي) ثم نأخذ الأولى ونضمها إلى كبرى القياس على صورة الشكل الأول هكذا: (كل جزائرى إفريقي، وكل إفريقي يبغض الاستعمار) إذن (كل جزائرى يبغض الاستعمار)، ثم نأخذ هذه النتيجة ونضم إليها مقدمة الافتراض الأخرى على صورة الضرب الأول من هذا الشكل، فينتج نفس النتيجة الأصلية هكذا: (كل جزائرى عربي، وكل جزائرى يبغض الاستعمار، إذن بعض العرب يبغض الاستعمار) وهو المطلوب.

الضرب الرابع: ويتألف من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى،

ينتج سالبة جزئية مثاله (بعض المصريين مسيحى، ولا واحد من المصريين أوربى) إذن (بعض المسيحين ليس أوربيًا).

وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف، وبالافتراض كسابقه.

الضرب الخامس: ويتألف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، وينتج موجبة جزئية - مثاله (كل إنسان مفكر، وبعض الإنسان شاعر) إذن (بعض المفكر شاعر).

ولبيان إنتاج هذا الضرب ثلاثة أدلة هى: [أولا] عكس الكبرى وجعلها صغرى، ثم عكس النتيجة هكذا.

الكبرى (بعض الإنسان شاعر) عكسها (بعض الشعراء إنسان)، فيضم إلى الصغرى هكذا (بعض الشعراء إنسان، وكل إنسان مفكر) إذن (بعض الشعراء مفكر)، وتنعكس إلى (بعض المفكرين شاعر) وهو المطلوب.

[ثانيًا] بالخلف، كما مر.

[ثالثًا] بالافتراض فى الكبرى الجزئية - هكذا: (بعض الإنسان شاعر) نفرض هذا البعض (شوقى) (مثلا)، ثم نقول (شوقى إنسان، وشوقى شاعر) ثم نقول (شوقى إنسان، وكل إنسان مفكر) إذن (شوقى مفكر)، ونضم هذه النتيجة إلى مقدمة الافتراض الأخرى هكذا (شوقى مفكر، وشوقى شاعر) إذن (بعض المفكر شاعر) وهو المطلوب.

الضرب السادس: يتألف من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، وستنتج سالبة جزئية مثاله (كل علم نافع، وبعض العلم ليس بمنطق) إذن (بعض النافع ليس بمنطق) وبيان إنتاج هذا الضرب دليلان: الخلف، والافتراض فى الكبرى الجزئية السالبة - ولا يمكن بيانه بالعكس، ولا بعكس الكبرى؛ (لأنها لا تنعكس، وأيضًا لا تصلح صغرى للشكل الأول)، ولا بعكس الصغرى (لأن الكبرى لا تصلح كبرى للشكل الأول).

أما بيانه بالخلف: فكما مر.

وأما بالافتراض: فهكذا - نفرض بعض العلم الذى ليس بمنطق،

نفرضه (تفسيرا) (مثلا)، ثم نقول (كل تفسير علم، وكل تفسير ليس بمنطق) ونضم الأولى إلى صغرى القياس هكذا (كل تفسير علم، وكل علم نافع) إذن (كل تفسير نافع) (من الشكل الأول) ثم نضم تلك النتيجة إلى مقدمة الافتراض الأخرى هكذا : (كل تفسير نافع، وكل تفسير ليس بمنطق) إذن (بعض النافع ليس بمنطق) وهو المطلوب.

هذا، ويلاحظ أن المصنف اشترط فى بيان هذا الضرب -بدليل الافتراض- أن تكون الكبرى الجزئية السالبة مركبة، حتى علم وجود موضوعها، والحقيقة أنه لاداعى إلى هذا الشرط، لأن موضوع السالبة هنا هو نفس موضوع الصغرى الموجبة، لأنه هو الحد الأوسط.

أما ترتيب الضروب فى الشكل الثالث على النحو المذكور، فلأن الضروب الأول، والثانى، والثالث والرابع على نظام ترتيب ضروب الشكل الأول. وقدم الخامس على السادس، لأن كبراه موجبة بخلاف السادس.

الشكل الرابع

٧١- وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، وإلا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج.

وضروبه الناتجة ثمانية: الأول: - من موجبتين كليتين، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج)، وكل (ا ب) فبعض (ج ا) - بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة.

الثانى: - من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة

جزئية، كقولنا: كل (ب ج) وبعض (ا ب) فبعض (ج ا) لما مر.

الثالث: - من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية - كقولنا: لا شيء من (ب ج) وكل (أ ب) فلا شيء من (ج ا) لما مر.

الرابع: - من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) ولا شيء من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) - بعكس المقدمتين.

الخامس: - من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ب ج) ولا شيء من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) لما مر.

السادس: - من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: «بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) - بعكس الصغرى ليرتد إلى الثانى.

السابع: - من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) - بعكس الكبرى ليرتد إلى الثالث.

الثامن: - من سالبة كلية صغرى موجبة جزئية كبرى، ينتج سالبة جزئية كقولنا: لا شيء من (ب

ج) وبعض (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة .

ويمكن بيان الخمسة الأول بالخلف، وهو ضم نقيض النتيجة إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض الأخرى، والثانى، والخامس بالافتراض ولنبين ذلك فى الثانى ليقاس عليه الخامس، وليكن البعض الذى هو (أ ب د) فكل (د أ) وكل (د ب) فنقول: كل (ب ج) كل (د ب) فبعض (ج د) ثم نقول: بعض (ج د) وكل (د أ) فبعض (ج أ) هو المطلوب.

المتقدمون قصروا الضروب الناتجة فى الخمسة الأول، وذكروا لعدم إنتاج الثلاثة الأخيرة الاختلاف فى القياس من بسطتين، ونحن نشترط كون السالبة فيها من إحدى الخاصتين، فيسقط ماذكروه من الاختلاف».

الشرح:

الشكل الرابع: هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى.

وقد وقع خلاف بين علماء المنطق فى شرح إنتاجه: فقال المتقدمون منهم إن شرط إنتاجه أحد أمرين:

إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو عدم اجتماع الخستين أى السلب والجزئية سواء فى إحدى مقدمتيه أو فيهما، إلا فى ضرب يتألف من

موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى . . . وبناء على ذلك تكون ضروبه المنتجة خمسة ، بيانها بطريق التحصيل كما يلى .

تحقق الأمر الأول يجعل المنتج ضربين ، هما : الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية ، والجزئية .

وتحقق الأمر الثانى يجعل المنتج ضربين أيضًا ، هما : السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، وبالعكس ، أى الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى .

فهذه أربعة أضرب ومع الضرب المستثنى ، وهو المؤلف من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تكون ضروب الشكل الرابع المنتجة خمسة ، والباقى عقيم .

وذهب المتأخرون -ومنهم صاحب الشمسية- إلى أن شروط إنتاج الشكل الرابع أحد أمرين : إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما .

وعلى ذلك تكون ضروبه المنتجة عند المتأخرين ثمانية : الخمسة السابقة ، وتضاف إليها ثلاثة ضروب أخرى هى :

١- المؤلف من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى .

٢- المؤلف من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى .

٣- المؤلف من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى .

وسنذكر أولا الضروب المجمع عليها من الفريقين مع أمثلتها ، وأدلة إنتاجها ، ثم نذكر وجهة نظر كل من الفريقين فى الضروب الثلاثة التى وقع فيها الخلاف .

فنقول : الضرب الأول يتألف من موجبتين كليتين ، وينتج موجبة جزئية .

مثاله : «كل مصرى إفريقى ، وكل قاهرى مصرى» إذن «بعض الإفريقى قاهرى» .

وبيان صحة إنتاج هذا الضرب يكون بأحد أمرين: إما عكس ترتيب المقدمتين، بأن تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى، فينتظم قياس من الشكل الأول ينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة الأصلية هكذا: «كل قاهرى مصرى» «وكل مصرى إفريقى» إذن «كل قاهرى إفريقى» وتنعكس إلى «بعض الإفريقى قاهرى» - وهو المطلوب.

وإما بالخلف وهو فى هذا الشكل عبارة عن أخذ نقيض النتيجة، وضمه إلى ما يناسبه من إحدى المقدمتين، على حسب نظام الشكل الأول، لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدمة الأخرى، ففى الضرب المذكور نأخذ نقيض النتيجة - وهو قضية سالبة كلية - ونجعله كبرى، ونجعل صغرى القياس - لإيجابها - صغرى - هكذا.

النتيجة هى: «بعض الإفريقى قاهرى» - لو لم تكن صادقة لصدق نقيضها، وهو «لا واحد من الإفريقى قاهرى» ونضم إليه الصغرى هكذا: «كل مصرى إفريقى» تنعكس إلى «لا واحد من القاهرى بمصرى» - وهذه النتيجة كاذبة، لأنها ضد كبرى القياس الأصلى - وهى: «كل قاهرى مصرى» وكذبها إنما نشأ من نقيض النتيجة، فذلك النقيض كاذب، إذن النتيجة الأصلية صادقة - وهو المطلوب وإنما لم ينتج هذا الضرب نتيجة كلية، لأن موضوع النتيجة هو محمول الصغرى، ومحمولها لا يفيد استغراق أفراده كما علمتم.

وأيضًا: يحتمل أن يكون الحد الأصغر فيه أعم من الأكبر، كما فى المثال المذكور.

الضرب الثانى: ويتألف من موجبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية - مثاله «كل أزهرى مسلم، وبعض الهنود أزهرى» إذن «بعض المسلمين هنود».

وبيان هذا الضرب يكون: أولا. بعكس ترتيب المقدمتين، ثم عكس النتيجة.

ثانيًا: بالخلف كما مر فى الضرب الأول.

ثالثًا: بالافتراض فى الكبرى الموجبة الجزئية، هكذا نفرض هذا البعض من الهنود شخصا معينا اسمه «سعيد» (مثلا)، ثم نحمل عليه وصفى موضوع الجزئية ومحمولها.

ونقول: «سعيد هندى»، و«سعيد أزهرى» ثم نضم صغرى الأصل إلى مقدمة الافتراض الثانية على صورة الضرب الأول من هذا الشكل - هكذا.

«كل أزهرى مسلم، وسعيد أزهرى» إذن «بعض المسلمين سعيد» ثم نضم هذه النتيجة إلى مقدمة الافتراض الأخرى على صورة الشكل الأول هكذا: «بعض المسلمين سعيد، وسعيد هندى» إذن «بعض المسلمين هندى» - وهو المطلوب.

الضرب الثالث: ويتألف من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى) ينتج سالبة كلية، مثاله: (لا شىء من النبات بحيوان، وكل قمح نبات) إذن (لا شىء من الحيوان بقمح).

وبيانه يكون بعكس ترتيب المقدمتين، ثم عكس النتيجة، هكذا: (كل قمح نبات ولا شىء من النبات بحيوان) إذن (لا شىء من القمح بحيوان)، وتنعكس إلى (لا شىء من الحيوان بقمح)- وهو المطلوب.

ويكون بالخلف هكذا: لو لم تكن النتيجة وهى (لا شىء من الحيوان بقمح) صادقة، لصدق نقيضها - وهو (بعض الحيوان قمح) ولأنها موجبة نجعلها صغرى، وكبرى القياس - لكليتها - نجعلها كبرى، فينتظم قياس من الشكل الأول، ينتج ما ينعكس إلى نقيض الصغرى هكذا: بعض الحيوان قمح، وكل قمح نبات» إذن «بعض الحيوان نبات» وتنعكس إلى «بعض النبات حيوان» - وهذه كاذبة، لأنها نقيض الصغرى، فنقيض النتيجة كاذب، والنتيجة صادقة- وهو المطلوب.

وهذا الضرب هو الوحيد المنتج للكلية فى الشكل الرابع، لتوفر شرط

إنتاج الكلية فيه - وهو استغراق الحد الأصغر فى المقدمة الصغرى.

الضرب الرابع: ويتألف من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، مثاله: «كل ذهب معدن، ولا شىء من النحاس بذهب» إذن «ليس بعض المعدن نحاسا».

وبيان إنتاجه أولا: بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الأول، وينتج عين النتيجة هكذا: «بعض المعدن ذهب، ولا شىء من الذهب بنحاس» إذن «بعض المعدن ليس نحاسا» وهو المطلوب.

ثانيًا: بالخلف هكذا: لو لم يصدق «ليس بعض المعدن نحاسا» لصدق نقيضه - وهو «كل معدن نحاس» -، ولإيجابها تجعل صغرى، وكبرى الأصل تجعل كبرى هكذا: «كل معدن نحاس»، «ولا شىء من النحاس بذهب» إذن «لا شىء من المعدن بذهب» وتنعكس إلى «لا شىء من الذهب بمعدن» - وهى ضد الصغرى التى هى كل ذهب معدن» فنقيض النتيجة كاذب، والنتيجة صادقة، وهو المطلوب.

الضرب الخامس: يتألف من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى - ينتج سالبة جزئية، مثاله: «بعض النامى حساس» ولا شىء من المعدن نام» إذن «بعض الحساس ليس بمعدن».

وبيانه: ١ - إما بعكس المقدمتين، كما مر فى الضرب الرابع، هكذا: «بعض الحساس نامٍ» «ولا شىء من النامى بمعدن» إذن «بعض الحساس ليس بمعدن» وهو المطلوب.

٢ - أو بالخلف: على نحو ما مر فى سابقه تمامًا.

٣ - أو بالافتراض فى الصغرى الموجبة الجزئية - فنفرض موضوعها (الإنسان) مثلا، فنقول: (كل إنسان نام، وكل إنسان حساس)، ثم نضم المقدمة الأولى إلى كبرى القياس على نظام الشكل الثانى هكذا: (كل إنسان نام، ولا شىء من المعدن بنام) إذن (لا شىء من الإنسان بمعدن)، ثم نضم إلى هذه النتيجة مقدمة الافتراض التالية على صورة الشكل الثالث،

فينتج عين النتيجة الأصلية هكذا (كل إنسان حساس، ولا شيء من الإنسان بمعدن) إذن (بعض الحساس ليس بمعدن) - وهو المطلوب . . . فالافتراض فى هذا الضرب حصل من قياسين : أحدهما : من الشكل الثانى، والآخر : من الشكل الثالث - ولا بأس من ذلك، حيث سبق الاستدلال عليهما .

هذه هى ضروب الشكل الرابع المتفق على صحة إنتاجها، ولكن المتأخرون زادوا - بناء على شرطهم السابق ذكره - ثلاثة ضروب أخرى، يرى القدامى أنها عقيمة تتخلف النتيجة عنها، فتارة تصدق وتارة تكذب .

وإليكم بيان ذلك :

الضرب السادس : يتألف من سالبة جزئية وموجبة كلية . مثاله - من مقدمتين صادقتين مع صدق النتيجة وكذبها - : (بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل فرس حيوان) إذن (بعض الإنسان ليس بفرس) - وهى صادقة . ولو بدلت الكبرى بـ «وكل ناطق حيوان» كانت النتيجة كاذبة، وهى «بعض الإنسان ليس بناطق» .

الضرب السابع : يتألف من موجبة كلية وسالبة جزئية، مثاله : «كل إنسان ناطق، وبعض الفرس ليس بإنسان» إذن «بعض الناطق ليس بفرس»، وهى صادقة، ولو بدلت الكبرى بـ «وبعض الحيوان ليس بإنسان» كانت النتيجة كاذبة، وهى «بعض الناطق ليس بحيوان» .

الضرب الثامن : يتألف من سالبة كلية، وموجبة جزئية . مثاله «لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الناطق إنسان» إذن «ليس بعض الفرس ناطقا» . ولو غيرت الكبرى بقولك : «وبعض الحيوان إنسان» كانت النتيجة كاذبة، وهى «ليس بعض الفرس حيوانا» .

وقد أجاب المصنف عن مذهب المتأخرين بما حاصله : أنهم يسلمون بعقم هذه الضروب إذا تألفت من مقدمات بسيطة، ولكنهم يشترطون - لصحة إنتاجها - أن تكون السالبة فيها إحدى الخاصيتين - أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، وهما قضيتان موجهتان مركبتان . . . قالوا : لو

تحقق هذا الشرط فى تركيب هذه الضروب الثلاثة لم تتخلف عنها النتيجة .

ونحن نختصر على ما اتفق عليه الجميع من الضروب الخمسة الأول .

وقد عقد المصنف - بعد ذلك - الفصل الثانى فى المختلطات ، وهى الأقيسة المؤلفة من القضايا الموجهة . ونحن نترك -الآن- الحديث عنها ريثما تسمح الفرصة ، ونتناول الموجهات من جميع نواحيها ، إن شاء الله تعالى .

الفصل الثالث فى القياس الاقترانى الشرطى

٧٢- «الفصل الثالث - فى الاقترانيات الكائنة من الشرطيات - وهى خمسة أقسام : القسم الأول - ما يتركب من المتصلتين والمطبوع منه ما كانت الشركة فى جزء تام من المقدمتين ، وتنعقد الأشكال الأربعة فيه - لأنه إن كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الأول ، وإن كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى ، وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث ، وإن كان مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الإنتاج ، وعدد الضروب ، والنتيجة فى الكمية والكيفية - فى كل شكل - كما فى الحمليات من غير فرق - مثال الضرب الأول من الشكل الأول : كلما كان (ا ب) ف (ج د) ، وكلما كان (ج د) ف (هـ ز) - ينتج ، كلما كان (ا ب) ف (هـ ز)» .

الشرح:

القياس الاقترانى الشرطى : هو ما كانت إحدى مقدماته أو كلها

شرطية. وأقسامه خمسة - لأن تركبه إما من متصلتين، أو من منفصلتين، أو من متصلة وحملية، أو من منفصلة وحملية، أو من متصلة ومنفصلة (فهذه خمسة أقسام).

القسم الأول: ما تركب من مقدمتين كلتاهما شرطية متصلة. والحد الأوسط الذى وقعت فيه الشركة بين المقدمتين لا يخلو أمره إما أن يكون جزءا تاما من المقدمتين - بأن يكون المقدم فيهما بتمامه، أو التالى بتمامه، وإما أن يكون جزءا غير تام منهما، وإما أن يكون تاما فى إحداهما وغير تام فى الأخرى - فهذه ثلاث صور. ولكن المطبوع (أى القريب من الطبع) هى الصورة الأولى.

وتنعقد من هذا القسم، ومن غيره من الأقسام التالية، الأشكال الأربعة: لأن المكرر بين المقدمتين - أعنى الحد الأوسط - إن كان تاليًا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فهو الشكل الأول، مثاله: «كلما كان الشىء ذهبا فهو معدن، وكلما كان الشىء معدنا فهو متمدد بالحرارة» إذن «كلما كان الشىء ذهبا فهو متمدد بالحرارة».

وإن كان تاليا فيها، فهو الشكل الثانى، مثاله: «كلما كان الشىء ذهبا فهو معدن، وليس البتة إذا كان الشىء خشبا كان معدنا» إذن «ليس البتة إذا كان الشىء ذهبا فهو خشب».

وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث، مثاله: «كلما كان الشىء ذهبا فهو جسم، وكلما كان الشىء ذهبا فهو معدن» إذن «قد يكون إذا كان الشىء جسما كان معدنا».

وإن كان الحد الأوسط مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى، فهو الشكل الرابع، مثاله: «كلما كان الشىء معدنا فهو موصل للحرارة، وكلما كان الشىء ذهبا فهو معدن» إذن «قد يكون إذا كان الشىء موصلا للحرارة كان ذهبا». ويشترط فى إنتاجه: نفس الشروط المذكورة فى كل شكل، وكذلك عدد الضروب، والنتائج، كما فى الأقيسة الحملية من غير فرق - غير

أن ضروبه فى الشكل الرابع خمسة عند الجميع.

٧٣ - «القسم الثانى - ما يتركب من المنفصلتين والمطبوع منه ما كانت الشركة فى جزء غير تام من المقدمتين، كقولنا: «دائما إما كل (أ ب) أو كل (ج د)، ودائمًا إما كل (د هـ) أو كل (و ز) ينتج دائما إما كل (أ ب) أو كل (ج هـ) أو كل (و ز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التأليف، وعن إحدى الأخريين فينعقد فيه الأشكال الأربعة. والشرائط المعتبرة بين الحمليات معتبرة ههنا بين المشاركين».

الشرح:

القسم الثانى: من الاقترانيات الشرطية - هو الذى يتألف من قضيتين منفصلتين وهو - أيضًا - كسابقه لا يخلو: إما أن يكون الحد المشترك بين المقدمتين جزءا تاما منهما، أو غير تام منهما، أو تاما من إحداهما وغير تام من الأخرى.

ولكن القريب إلى الطبع: هو ما كانت الشركة فيه فى جزء غير تام منهما.

وشرطه: إيجاب المقدمتين وكلية إحداهما، وصدق منع الخلو عليهما - بمعنى أنه لا يجوز أن تكون إحداهما مانعة جمع، مثاله: «دائما إما أن يكون العالم قديما أو كل جسم حادث، ودائما إما كل حادث متغير أو كل حى يموت» ينتج «دائما إما أن يكون العالم قديما، أو كل جسم متغير أو كل حى يموت»... وإنما اشتملت نتيجته على أجزاء ثلاثة - لأن كلا من المنفصلتين مانعة خلو - فأحد طرفيها حاصل قطعا، فإن كان الحاصل من الأولى هو الجزء الأول لزم حصوله فى النتيجة، وإن كان الجزء الثانى الذى وقع فيه الاشتراك، فلا يخلو إما أن يكومن الواقع من المنفصلة الثانية هو الجزء

المشارك - وتصدق نتيجة التأليف - أو الواقع من المنفصلة الأخرى هو الجزء غير المشارك - فيصدق أيضًا فى النتيجة، وتنعقد من هذا القسم الأشكال الأربعة، والشروط المعتبرة هناك معتبرة هنا أيضًا بين الجزأين المشتركين.

٧٤- قال: «القسم الثالث - ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالى المتصلة، ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والحملية، كقولنا: «كلما كان (ا ب) ف (ج د) وكل (د هـ) ينتج كلما كان (ا ب) فكل (ج هـ).

وتنعقد فيه الأشكال الأربعة. والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالى والحملية».

الشرح:

القسم الثالث: من الاقترانى الشرطى هو: ما تركب من حملية وشرطية متصلة. ولا يخلو: إما أن تكون الحملية فيه صغرى والمتصلة كبرى، أو العكس - وعلى كلٍّ: فالمشارك «أى الحد الأوسط» إما جزء من مقدم المتصلة أو من تاليها، فهذه أربعة أقسام، ولكن المطبوع منه: ما كانت المتصلة فيه صغرى والحملية كبرى، والاشتراك فى تالى المتصلة.

وشرطه: أن تكون المتصلة موجبة لزومية، أما نتيجة هذا القسم فهى متصلة مقدمها هو مقدم المتصلة، وتاليها هو نتيجة التأليف بين التالى والحملية، ومثاله: «كلما كان الشىء حديدا كان معدنا، وكل معدن متمدد بالحرارة» إذن «كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة»، وتنعقد من هذا القسم أيضًا الأشكال الأربعة.

والشروط المعتبرة بين الحمليات هى أيضًا معتبرة هنا بين تالى الشرطية

والحملية.

٧٥- «القسم الرابع - ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين: الأول: - أن يكون عدد الحمليات بعدد أجزاء الانفصال لتشارك كل واحدة منها واحدا من أجزاء الانفصال - إما مع اتحاد التأليف فى النتيجة كقولنا: كل (ج) إما (ب) وإما (د) وإما (هـ)، وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (هـ ط) ينتج كل (ج ط) - لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية. وإما مع اختلاف التأليف فى النتيجة، كقولنا: كل (ج) إما (ب) وإما (د) وإما (هـ) وكل (ب ح) وكل (د ط) وكل (هـ ز) ينتج: كل (ج) إما (ح) وإما (ط) وإما (ز) لما مر.

الثانى - أن تكون الحمليات أقل من أجزاء الانفصال، ولتكن الحملية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع أحدهما - كقولنا: إما كل (أ) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج: إما كل (أ ط) أو كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التأليف، وعن الجزء غير المشارك».

الشرح:

القسم الرابع: من الأقيسة الاقترانية الشرطية - هو ما تألف من المنفصلة والحملية. وهو قسمان:

الأول: ما يكون عدد الحمليات فيه مساويا لعدد أجزاء المنفصلة، وهو أيضًا نوعان: (أ) ما يتحد فيه التأليف - أى: يكون محمول كل حملية هو محمول الأخرى، ويسمى «القياس المقسم»، مثاله: كل كلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف - وكل اسم قول مفرد - وكل فعل قول مفرد - وكل حرف قول مفرد» إذن «كل كلمة قول مفرد»، ويشترط فيه أن تكون المنفصلة موجبة، كلية، مانعة خلو أو حقيقية.

(ب) ما يختلف فيه التأليف - أى يتعدد المحمول بتعدد الحمليات، ويسمى القياس غير المقسم، مثاله: «كل كلمة إما اسم وإما فعل، وإما حرف - وكل اسم فهو غير دال على الزمان بهيئته، وكل فعل فهو دال على الزمان بهيئته، وكل حرف فهو غير مستقل بالإفادة» - إذن «كل كلمة فهى إما غير دالة على الزمان بهيئتها، وإما دالة على الزمان بهيئتها، وإما غير مستقلة بالإفادة».

الثانى: هو ما تكون الحمليات فيه أقل من أجزاء المنفصلة، مثاله: «كل عدد إما فرد وإما زوج، وكل زوج فهو منقسم إلى متساويين» إذن «كل عدد إما فرد، وإما منقسم إلى متساويين».

٧٦- : «القسم الخامس - ما يتركب من المتصلة والمنفصلة، والاشتراك إما فى جزء تام من المقدمتين، أو غير تام منهما. وكيفما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى موجبة، مثال الأول قولنا: «كلما كان (ا ب) ف (ج د)، ودائما إما كل (ج د) أو (هـ ز) مانعة الجمع ينتج دائمًا إما أن يكون (ا ب) و (هـ ز) مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما، أو فى الجملة امتناعه مع الملزوم دائما، أو فى الجملة،

ومانعة الخلو ينتج : قد يكون إذا لم يكن (أ ب) و (هـ ز) واستلزام نقيض الأوسط للطرفين استلزاما كليا، واستلزام ذلك المطلوب من الثالث. ومثال الثانى : «كلما كان (ا ب) فـ (ج د) ودائما إما كل (د هـ) أو (د ز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (أ ب) فإما كل (ج هـ) أو (د ز) مانعة الخلو ينتج كلما كان أ ب فإما كل ج هـ أو د ز.

الشرح:

القسم الخامس: (والأخير) هو : المركب من شرطيتين إحداهما متصلة والأخرى منفصلة، ويمكن فيه أن تكون المتصلة صغرى أو كبرى، غير أن القريب منه من الطبع ما كانت المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى، ثم إن المشارك بينهما -أى الحد الأوسط- لا يخلو : إما أن يكون جزءا تماما من المقدمتين، أو غير تام منهما.

والأول إما أن تكون المنفصلة فيه مانعة جمع فقط، أو تكون مانعة خلو - فإن كانت مانعة جمع، فمثال القياس منها : «كلما كان الجسم مفرقا للبصر فهو أبيض، ودائما إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود، ينتج «دائما إما أن يكون الجسم مفرقا للبصر أو أسود» مانعة جمع تجوز الخلو؛ لأن تالى المتصلة وهو فى هذا المثال : «الجسم أبيض» لازم للمقدم وهو «الجسم مفرق للبصر» من جهة، ومن جهة أخرى هو ممتنع الاجتماع مع جزء المنفصلة الثانى وهو «أسود» - وامتناع الاجتماع مع اللازم يوجب امتناعه مع الملزوم أيضًا، فتصدق النتيجة.

وإن كانت المنفصلة مانعة خلو، فمثال القياس منها : «كلما كان الجسم مفرقا للبصر، فهو غير أسود، ودائما إما أن يكون الجسم غير أسود، أو غير أبيض» ينتج : «قد يكون إذا لم يكن الجسم مفرقا للبصر فهو غير أبيض»

وذلك لأن نقيض الأوسط وهو فى المثال المذكور نقيض «غير أسود» أعنى «أسود» - يستلزم طرفى النتيجة من حيث إن نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم، فنقيض «غير أسود» - وهو «أسود» - يستلزم نقيض «مفرق للبصر» وهو غير مفرق للبصر، وكذلك نقيض «الأوسط يستلزم عين» غير أبيض» - فيلزم أن يستلزم نقيض مقدمة المتصلة عين الجزء غير المشارك من المنفصلة استلزاما جزئيا كما ذكر فى النتيجة.

وأما إذا كان الاشتراك بين المتصلة والمنفصلة فى جزء غير تام، فمثاله: «كلما كان الإنسان حيوانا فكل بشر ناطق، ودائمًا إما كل ناطق كاتب أو كل ناطق حساس»[1].

ينتج: «كلما كان الإنسان حيوانا فكل بشر كاتب، أو كل ناطق حساس»[2].

ونكتفى بهذا القدر من الاقترانيات الشرطية، ثم ننتقل إلى الكلام عن النوع الثانى من نوعى القياس - وهو ما يسمى عندهم بـ «القياس الاستثنائى».

القياس الاستثنائى

٧٧- : «الفصل الرابع - فى القياس الاستثنائى، وهو مركب من مقدمتين إحداهما شرطية، والأخرى وضع لأحد جزءيهما أو رفعه، ليلزم وضع الآخر أو رفعه، ويجب إيجاب الشرطية، ولزومية المتصلة، وعنادية المنفصلة وكليتها، أو كلية الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع».

---

(١) المنفصلة: مانعة خلو تجوز الجمع بين طرفيها.

(٢) هذه النتيجة قضية متصلة تاليها منفصلة مانعة خلو تجوز الجمع.

الشرح:

القياس الاستثنائى: هو الذى تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل - أى بالمادة والصورة، على أنها جزء من مقدمة فى القياس على ما سبقت الإشارة إليه عند الكلام عن الفرق بين قسمى القياس.

ومن المعلوم لكم أن القضية التى يكون جزءها على صورة قضية إنما هى القضية الشرطية.

وبناء على ذلك فالقياس الاستثنائى يتألف من مقدمتين إحداهما شرطية، والأخرى استثنائية، تفيد إما وضع أحد جزئى الشرطية -أى إثباته، أو تفيد رفع أحد جزئى القضية- أى نفيه، لينتج وضع الجزء الآخر أو رفعه.

والشرطية إما أن تكون متصلة أو منفصلة، فالمركب من المتصلة والاستثنائية يسمى «القياس الاستثنائى الاتصالى».

مثاله: «كلما أمطرت السماء ابتلت الأرض، لكن السماء أمطرت» إذن «ابتلت الأرض» وإذا قلت: «لكن لم تبتل الأرض» أنتج «السماء لم تمطر».

والمركب من المنفصلة والاستثنائية يسمى الاستثنائى الانفصالى.

مثاله: «دائما إما أن تكون نتيجة الامتحان نجاحا أو إخفاقا، لكنها نجاح، إذن ليست بإخفاق» ولو قلت: «لكن ليست بإخفاق» أنتج أنها «نجاح» - فالاتصالى ينتج فيه الوضع الوضع والرفع الرفع.

أما الانفصالى فينتج الوضع فيه الرفع، والرفع الوضع - على ما سنوضحه بعد قليل أن شاء الله.

ويشترط فى هذا القياس ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تكون الشرطية موجبة، فإن كانت سالبة، فلا ينتج، لأن الشرطية السالبة تفيد سلب اللزوم فى المتصلة وسلب العناد فى المنفصلة، وإذا لم يكن بين الجزئين لزوم أو عناد، فلا يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه.

الشرط الثانى: أن تكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية، فلا يجوز أن

تكون الشرطية اتفاقية، لأن صدق الاتفاقية متوقف على صدق طرفيها، فلو توقف صدق أحد الطرفين على صدق الشرطية لزم الدور.

الشرط الثالث: أحد أمرين - إما كلية الشرطية، أو كلية الوضع، أو الرفع، أى الاستثناء.

والمراد بكلية الاستثناء: أن يكون الوضع أو الرفع فى جميع الأزمنة وعلى جميع الأوضاع الممكنة - وليس المراد به عموم الأفراد، فإن الاستثنائية جزء من الشرطية. وقد علمتم أن كلية الشرطية معناها أن يكون اللزوم أو العناد فى جميع الأزمان وعلى جميع الأوضاع، فإذا لم يتحقق هذا الأمر فلا بد أن يكون وقت الاستثناء هو بعينه وقت الاتصال أو الانفصال، نحو قولك: «إن حضر محمد ظهر اليوم فأكرمه، لكنه حضر ظهر اليوم، إذن أكرمه» أما لو قلت: فى الاستثناء «لكن محمدا حضر» ولم تذكر وقت الظهر، فلا تلزم النتيجة.

٧٨- «الشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة، فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى، واسثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم - وإلا لبطل اللزوم، دون العكس فى شىء منهما، لاحتمال كون التالى أعم من المقدم. وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية فاستثناء عين أى جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع. واستثناء نقيض أى جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو، وإن كانت مانعة الجمع ينتج القسم الأول فقط لامتناع الإجتماع دون الخلو، وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثانى فقط لامتناع الخلو دون الجمع».

الشرح:

لما كان القياس الاستثنائى مركبا من شرطية واستثنائية: فالشرطية فيه إما متصلة أو منفصلة، وكلتاهما ذات جزئين: مقدم وتال، فالضروب الممكنة فيه أربعة: لأنه إما أن يستثنى عين المقدم أو عين التالى، أو نقيض المقدم أو نقيض التالى - فالصور أربع. غير أن منها ما ينتج فى بعض الأقسام، ومنها ما هو عقيم فى بعضها.

وإليكم البيان: أولا: إن كانت الشرطية فيه متصلة - وهو الاستثنائى الاتصالى - أنتج فى ضربين فقط وهما:

١ - استثناء عين المقدم ينتج عين التالى.

٢ - استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم.

مثال الأول: كلما قوى جيشنا هابنا الأعداء، لكن قوى جيشنا، إذن هابنا الأعداء.

مثال الثانى: «كلما تهاونا فى حقوقنا سلبت منا، لكنها لم تسلب منا» إذن «نحن لن نهاون فى حقوقنا».

ولا ينتج فى هذا القسم استثناء نقيض المقدم ولا استثناء عين التالى.

والسر فى إنتاج الضربين الأولين، وعقم الآخرين، أن: المقدم فى المتصلة ملزوم والتالى لازم، وصدق الملزوم يوجب صدق اللازم، كما أن كذب اللازم يوجب كذب الملزوم، أما كذب الملزوم فلا يوجب كذب اللازم - لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم، ولا يلزم من كذب الأخص كذب الأعم.

وأيضًا صدق اللازم لا يوجب صدق الملزوم، لجواز أن يكون أعم من الملزوم، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص.

مثلا: إذا قلنا: «كلما كان الشىء ذهبا فهو معدن» - فإذا رفعت المقدم وقلت «لكنه ليس بذهب» فلا يلزم من ذلك ألا يكون معدنا، لجواز أن يكون نحاسا مثلا.

وكذلك إذا وضعت التالى وقلت : «لكنه معدن» فلا يلزم من ذلك أن يكون ذهبا ، بل يجوز أن يكون نحاسا مثلا . أما لو قلت : «لكنه ذهب» أنتج حتما أنه (معدن) . وكذلك لو قلت : «لكنه ليس بمعدن» أنتج حتما أنه «ليس بذهب» .

ثانيًا : إن كانت الشرطية منفصلة ، فإن كانت حقيقة -أى مانعة الجمع والخلو معًا- أنتج القياس فى ضروبه الأربع ، وهى :

١- وضع المقدم ينتج رفع التالى .

٢- وضع التالى ينتج رفع المقدم .

٣- رفع المقدم ينتج وضع التالى .

٤- رفع التالى ينتج وضع المقدم .

المثال : «دائما إما أن تكون الحجرة مضيئة أو مظلمة ، لكنها مضيئة» إذن «هى ليست مظلمة» أو «لكنها مظلمة» إذن هى «ليست مضيئة» أو «لكنها غير مضيئة ، إذن هى مظلمة» ، أو «لكنها غير مظلمة» إذن «هى مضيئة» .

فلها أربع نتائج - لأن وضع أحد جزئيها ينتج رفع الآخر ، لامتناع الجمع بينهما ، ورفع أحد جزئيها ينتج وضع الآخر لامتناع الخلو عنهما .

ثالثًا : إن كانت المنفصلة مانعة الجمع فقط ، أنتج القياس فى ضربين لا غير .

وهما :

١- وضع المقدم ينتج رفع التالى .

٢- وضع التالى ينتج رفع المقدم .

مثال ذلك : «إما أن يكون هذا القلم أبيض أو أسود ، لكنه أبيض ، إذن هو غير أسود» ، أو «لكنه أسود» إذن هو «غير أبيض» - فلها نتيجتان فقط ، لأن وضع أحد الجزئين يستلزم رفع الآخر ، لامتناع الاجتماع ، ولا ينتج رفع أحدهما ؛ لجواز الخلو عنهما .

رابعا : إن كانت المنفصلة مانعة خلو فقط ، أنتج القياس فى ضربين

أيضًا، هما:

١- رفع المقدم ينتج وضع التالي.

٢- رفع التالي ينتج وضع المقدم.

مثال ذلك: «إما أن يكون هذا الكتاب غير نحو أو غير فقه، لكنه نحو» إذن «هو غير فقه» أو «لكنه فقه» إذن «هو غير نحو» فلها نتيجتان: لأن رفع أحد جزئيها يستلزم وضع الآخر، لامتناع الخلو عنهما، ولكن وضع أحدهما لا يوجب رفع الآخر لجواز الجمع بينهما.

والخلاصة: أن القياس الاستثنائي إن كانت شرطيته متصلة أنتج وضع المقدم وضع التالي، ورفع التالي رفع المقدم.

وإن كانت منفصلة حقيقية أنتج وضع أحدهما رفع الآخر، ورفع أحدهما وضع الآخر.

وإن كانت مانعة الجمع: فوضع أحدهما ينتج رفع الآخر.

وإن كانت مانعة الخلو: فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر.

وبذلك ينتهي الكلام عن القياس.

وننتقل إلى الكلام عن لواحق القياس، وأسأل المولى جل وعلا - التوفيق.

لواحق القياس: ومنه القياس المركب

٧٩- «الفصل الخامس - في لواحق القياس، وهي أربعة: الأول: القياس المركب، وهو ما تركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم فيها من مقدمات أخرى نتيجة، وهلم جرا إلى أن يحصل المطلوب، وهو إما موصول النتائج، كقولنا: كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د أ) فكل (ج

أ)، ثم كل (ج أ) وكل (أ هـ) فكل (ج هـ)، وإما مفصول النتائج، كقولنا: «كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د أ) وكل (أ هـ) فكل (ج هـ)».

الشرح:

لواحق القياس أنواع أربعة من الاستدلال، لها طابع خاص بها، وهى:

١- القياس المركب.

٢- قياس الخلف.

٣- الاستقراء.

٤- التمثيل.

وإليكم بيانها تباعًا: الأول: القياس المركب: وهو ما تألف من مقدمتين ينتجان نتيجة تركب مع مقدمة أخرى تنتج نتيجة أخرى، وهلم جرا.. إلى أن يحصل المطلوب.

وإنما يستعمل هذا المركب إذا كان فى القياس مقدمة نظرية يقصد الاستدلال عليها، فتأتى بمقدمة تحصل تلك المقدمة النظرية.

وهو قسمان: ١- موصول النتائج: وهو ما يصرح فيه بالنتيجة عقب كل مقدمتين، مثاله: «العالم متغير، وكل متغير حادث، إذن العالم حادث»، ثم نقول: «العالم حادث، وكل حادث مسبوق بالعدم، إذن العالم مسبوق بالعدم».

ثم نقول: «العالم مسبوق بالعدم، وكل مسبوق بالعدم أثر للفاعل المختار، إذن العالم أثر للفاعل المختار».

٢- مفصول النتائج: وهو عام يصرح فيه بنتيجة كل مقدمتين مع ملاحظتها، مثاله: «العالم متغير، وكل متغير حادث، وكل حادث مسبوق بالعدم، وكل مسبوق بالعدم أثر للفاعل المختار، إذن العالم أثر للفاعل المختار».

وسمى الأول: (موصول النتائج) لوصل كل نتيجة بقياسها.

والثاني: (مفصول النتائج) لفصل نتائج كل مقدمتين وعدم التصريح بها.

ومن هذا البيان ظهر لكم أن القياس المركب هو - في الحقيقة - عدة أقيسة لا يزيد تركيب كل منهما عن مقدمتين، ولكن نظرا إلى أن المطلوب منها هو إنتاج النتيجة الأخيرة، سمى (قياسا مركبا).

٢- قياس الخلف:

٨٠- «الثاني - قياس الخلف، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، كقولنا: «لو كذب ليس كل (ج ب) كان كل (ج ب) وكل ب أ) على أنها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (ج أ) لكان كل (ج أ) - لكن ليس كل (ج أ) على أنه محال، ينتج ليس كل (ج ب) - وهو المطلوب».

الشرح:

قياس الخلف: هو قياس يثبت المطلوب عن طريق إبطال نقيضه.

وقد مربكم طريقته في الاستدلال على إنتاج الأشكال:

الثاني، والثالث، والرابع.

وهو - في حقيقته - مركب من قياسين: أحدهما: اقتراني شرطي، من متصلة وحملية - تفيد المتصلة أنه لو لم يصدق «كذا» - المطلوب - لصدق نقيضه، وتفيد الحملية حكما مسلما، فتنتج منهما نتيجة شرطية متصلة: تقول «لو يصدق كذا - المطلوب لزم كذا -المحال- وهو القياس الأول من القياسين.

وثانيهما: قياس استثنائي، تجعل كبراه - وهي الشرطية - نتيجة القياس الأول، وتضم إليها استثنائية، تقرر رفع التالي الباطل، فيرتفع المقدم ويثبت نقيضه، وهو المطلوب.

وإليكم بيانه بالمثال: إذا كان المطلوب إثباته «ليس كل حيوان إنسانا» وأردت إثباته بقياس الخلف، قلت: لو كذب ليس كل حيوان إنسانا، لكان كل حيوان إنسانا، وكل إنسان ناطق» ينتج «لو كذب ليس كل حيوان إنسانا، لكان كل حيوان ناطقا». هذا هو القياس الأول، ثم نقول: لو كذب ليس كل حيوان إنسانا، لكان كل حيوان ناطقا، لكن التالي - وهو «كل حيوان ناطق» - باطل، فبطل المقدم، وهو كذب «ليس كل حيوان إنسانا» وثبت نقيضه، وهو صدقها، وهو المطلوب.

وسمى هذا القياس بقياس الخلف (بضم الخاء) أى الباطل، لا لأنه باطل فى ذاته بل لأنه ينتج الباطل على تقدير كذب المطلوب أو يسمى «قياس الخلف» (بفتح الخاء) لأنه يثبت المطلوب من الخلف - أى لا بالاستقامة، بل يعطيه بعد إبطال نقيضه، ولذلك سمى القياس المنتج للمطلوب مباشرة بـ «القياس المستقيم».

٣- الاستقراء:

٨١- «الثالث - الاستقراء: وهو الحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته، كقولنا: «كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، ولا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه المثابة كالتمساح».

الشرح:

الاستقراء: هو الحكم على الكلى بما حكم به على بعض جزئياته، كحكمنا بأن كل حيوان ذى أذن أنثاه تلد ولا تبيض، لأن أنثى الإنسان وأنثى السباع وأنثى الجمل والفرس كذلك - ويسمى هذا «الاستقراء الناقص» وهو لا يفيد اليقين، لجواز أن يكون فى الوجود جزئى من الحيوان ذى الأذن، وأنثاه لا تلد بل تبيض، كالتمساح - فى مثال المصنف، أما لو تصفحنا جميع

أفراد شيء، فوجدناها متفقة في صفة واحدة، فحكمنا على الكل بحكمنا على الأفراد - فهذا في الحقيقة ليس من باب الاستقراء، بل هو قياس مقسم.

ثم اعلموا: أن قدماء المناطقة يعدون الاستقراء من لواحق القياس، ويجعلون القياس هو العمدة في الاستدلال؛ لأن نتيجته - بعد تسليم المقدمات - لازمة، بخلاف الاستقراء، أما المحدثون فيعدّونه أساسا من أسس البحث العلمي الصحيح، ويحققون فروضه بالتجربة والملاحظة وقوانين الفكر - كما ستقفون عليه بالتفصيل في دراستكم للمنطق الحديث، إن شاء الله.

٤- التمثيل:

٨٢- «الرابع - التمثيل: وهو إثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما، كقولنا: «العالم مؤلف فهو حادث كالبيت» وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النفي والإثبات، كقولهم: علة الحدوث إما التأليف، أو كذا، أو كذا - والأخيران باطلان بالتخلف فتعين الأول، وهو ضعيف. أما الدوران فلأن الجزء الأخير من العلة وسائر الشرائط المساوية مدار، مع أنها ليست علة. وأما التقسيم فالحصر ممنوع لجواز علية غير المذكور، وبتقدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه، لا يلزم عليته في المقيس، لجواز أن تكون علية المقيس عليه شرطا للعلية، أو خصوصية المقيس مانعا منها».

الشرح:

التمثيل: هو إثبات حكم واحد فى جزئى لوجود ذلك الحكم فى جزئى آخر لمعنى مشترك بين الجزئين يوجب ذلك الحكم.

والفقهاء يسمون هذا النوع من الاستدلال قياسا، مثاله قولهم: «النبيذ حرام كالخمر، لأنه مسكر مثل الخمر» ويسمى «النبيذ» فى هذا المثال فرعا أو مقيسا، و «الخمر» يسمى أصلا أو مقيسا عليه، والمعنى المشترك بينهما - وهو الإسكار - يسمى علة الحكم، والحكم هو الحرمة يثبت للفرع وهو النبيذ لثبوتها فى الأصل - وهو الخمر.

ومثل إثبات حدوث العالم قياسا على البيت لأنه مؤلف، والبيت أيضًا مؤلف والتأليف هو علة الحدوث.

ثم إنهم أثبتوا علية المعنى المشترك بأمرين: أحدهما: الدوران - وهو مصاحبة الشىء لغيره وجودًا وعدمًا: وتطبيق ذلك بالمثال السابق أن يقال: التأليف يدور مع الحدوث وجودًا وعدمًا. أما وجودا ففى البيت، وأما عدما ففى الواجب تعالى - إذن: التأليف هو علة الحدوث «وقد وجد فى العالم، فهو حادث كالبيت.

وثانيهما: السبر[1] والتقسيم: وهو استعراض أوصاف الأصل واستبعاد بعضها ليتعين الباقى للعلية، كما يقال: علة الحدوث فى البيت هى إما الإمكان، وإما التأليف، والأول لا يصلح علة؛ لتخلفه فى صفات الواجب تعالى، فهى ممكنة وليست حادثة، فتعين الثانى، وهو التأليف.

التمثيل لا يفيد اليقين، لأن الوجهين الذى ثبت بهما علة الأمر المشترك كلاهما ضعيف.

أما ضعف الدوران: فلأن بعض الأوصاف تدور مع الشىء مع القطع بكونها ليست علة، مثل جزء العلة الأخير، فإنه يدور، وليس هو العلة، لأنه جزءها، كما يقال: علة القصاص هى القتل العمد للعدوان، فإن الجزء

---

(١) السبر بكسر السين وسكون الباء اختبار عمق الجرح بالإبرة.

الأخير من هذه العلة - وهو العدوان - يدور مع وجوب القصاص وجوداً وعدمًا. ومع ذلك فليس بعلة بل جزء علة، ومثله بعض الشروط كاستقبال القبلة فى الصلاة، فإنه يدور مع الصلاة وجودا وعدما - وليس هو العلة فى وجوبها.

وأما ضعف السبر والتقسيم: فلأن الترديد بين الأوصاف ليس بحاصر، إذ هو ليس بين نفى وإثبات، فيجوز أن يكون هناك وصف لم يعثر على عليته وهو العلة فى حكم الأصل، ولا يوجد فى الفرع. وأيضًا: لو سلمنا أن الوصف المذكور هو العلة، فيجوز أن تكون خصوصية الأصل شرطا فى تحقق الحكم، أو تكون خصوصية الفرع مانعا من الحكم.

وإلى هنا ينتهى الكلام عن القياس من الناحية الصورية... ويبقى الكلام عن ناحيته المادية، أى المواد التى يتألف منها، وهى خاتمة المطلوب (الرسالة).

الخاتمة فى مواد الأقيسة

٨٣- «وأما الخاتمة، ففيها بحثان: الأول: فى مواد الأقيسة، وهى يقينيات وغير يقينيات، أما اليقينيات فست:

أوليات: وهى قضايا تصور طرفيها كاف فى الجزم بالنسبة بينهما، كقولنا: الكل أعظم من الجزء.

ومشاهدات: وهى قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو باطنة - كالحكم بأن الشمس مضيئة وأن لنا جوعًا.

ومجربات: وهى قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين؟ كالحكم بأن شرب السقمونيا موجب

للإسهال .

وحدسيات : وهى قضايا يحكم بها لحدس قوى من النفس مفيد للعلم ، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس . والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب .

ومتواترات : وهى قضايا يحكم بها لكثرة المشاهدات بعد العلم بعدم امتناعها والأمن من التواطئ عليها : كالحكم بوجود مكة وبغداد .

ولا ينحصر مبلغ الشهادات فى عدد بل اليقين هو القاضى بكمال العدد . والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس حجة على الغير .

وقضايا قياساتها معها : وهى التى يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها : كالحكم بأن الأربعة زوج لانقسامها بمتساويين» .

الشرح:

بعد الفراغ عن مباحث القياس ، من حيث الصورة - حق له أن يتكلم عن ناحيته المادية ، حتى يأمن الباحث من خداع الفكر وخطئه من جميع نواحيه ، والمواد التى يتألف منها القياس نوعان : ١- يقينيات ٢- وغير يقينيات .

واليقين هو : اعتقاد أن الشىء كذا اعتقادا جازما مطابقا للواقع .

واليقينيات نوعان : ١- ضروريات ٢- ونظريات تنتهى سلسلة اكتسابها إلى الضروريات .

أما الضروريات فست : الأولى : الأوليات - وهى القضايا التى يحكم بها العقل بمجرد تصور الطرفين . مثل «الكل أعظم من الجزء»، و«النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان» فإن من تصور الكل وتصور الجزء حكم عقله بأن الكل أعظم من الجزء . والحاكم فى الأوليات : العقل وحده من غير واسطة .

الثانية : المشاهدات - وهى القضايا التى تحكم بها الحواس الظاهرة . مثل قولنا : «النار محرقة» «والشمس مضيئة»، أو الحواس الباطنة، نحو حكمنا أن لنا جوعًا وخوفا وغضبا . والقضايا التى تحكم فيها الحواس الظاهرة تسمى «حسيات»، والتى تحكم فيها الحواس الباطنة تسمى «وجدانيات» .

الثالثة : المجربات - وهى القضايا التى يحكم بها العقل مع احتياجه لتكرار المشاهدة . نحو حكمنا بأن أقراص الإسبرين تزيل الصداع .

الرابع : الحدسيات - وهى القضايا التى يحكم العقل والحس معًا، ولكن لا يحتاج العقل فيها إلى تكرار المشاهدة . نحو : الحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، وذلك لاختلاف تشكلات القمر النورية على حسب أوضاعه من الشمس قربا وبعدا . وكالحكم بمرور مركب الرئيس بمجرد رؤيتنا الطليعة . (والحدس : هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب) .

الخامسة : المتواترات - وهى القضايا التى يحكم بها العقل بواسطة السماع من جمع من الناس كثيرين ليس فى الإمكان اتفاقهم على الكذب . نحو حكمنا بوجود مكة والمدينة - بناء على سماعنا من ناس كثيرين رأوا مكة والمدينة . ويشترط فيه أمران : أحدهما أن ينتهى إلى الحس، فلا تواتر فى العقليات، وثانيهما - أن يكون فى كل سلسلة جمع كثير يحيل العقل اتفاقهم على الكذب .

ولا ينحصر عدد المخبرين بقدر معين بل العبرة بحصول اليقين .

السادسة : قضايا قياساتها معها : وهى التى يحكم بها العقل بواسطة قياس لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفى القضية، نحو حكمنا بأن الأربعة زوج، فإن من تصور الأربع وتصور الزوجية، ترتب فى ذهنه قياس فى الحال

هو: «الأربعة منقسمة بمتساويين، وكل ما كان كذلك فهو زوج، إذن الأربعة زوج».

٨٤- : «والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برهانا. وهو: إما لمى: وهو الذى يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة فى الذهن، والعين كقولنا: «هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم فهذا محموم».

وإما إنى: وهو الذى يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة فى الذهن فقط، كقولنا: «هذا محموم، وكل محموم فهو متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط».

الشرح:

إذا تألف القياس من هذه القضايا الضرورية، أو من نظريات تنتهى سلسلة اكتسابها إلى تلك الضروريات - سمى القياس «برهانا»، وإلا فلا يسمى بهذا الاسم وستأتى أقسام غير البرهان.

أما البرهان فهو نوعان: ١- برهان لمى: وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر فى الذهن وفى الخارج، مثاله: «هذه نار، وكل نار لها دخان، إذن هذه لها دخان»: «وسمى «لميا» لإفادته لمية الحكم فى الخارج، أى علته وسببه.

٢- برهان إنى: وهو ما كان الأوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر فى الذهن فقط. مثاله: «هذا دخان، وكل دخان منبعث من النار، إذن هذا منبعث من النار» وسمى إنيا لإفادته إنية الحكم أى ثبوته فى الذهن، ومثالهما فى المتن ظاهر.

٨٥- وأما غير اليقينيات فست: ١- مشهورات: وهى قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة، أو رأفة أو حمية، أو انفعالات من عادات وشرائع وآداب. والفرق بينها وبين الأوليات: أن الإنسان لو خلا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها، بخلاف الأوليات، كقولنا: الظلم قبيح، والعدل حسن، وكشف العورة مذموم، ومراعاة الضعفاء محمودة. ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا، ولكل قوم مشهورات، ولكل أهل صناعة بحسبها.

٢- ومسلمات: وهى قضايا بتسليم من الخصم فيبنى عليها الكلام لدفعه، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه. والقياس المؤلف من هذين يسمى «جدلا» والغرض منه: إقناع القاصر عن درك البرهان، وإلزام الخصم.

٣- ومقبولات: وهى قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه: إما لأمر سماوى، أو لمزيد عقل ودين - كالمأخوذات من أهل العلم والزهد.

٤- ومظنونات: وهى قضايا يحكم بها اتباعا للظن. كقولك: فلان يطوف بالليل فهو سارق. والقياس المؤلف من هذين يسمى «خطابة»: والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الأخلاق وأمر

الدين .

٥- ومخيلات: وهى قضايا إذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض وبسط . كقولنا: «الخمر ياقوتة سيالة» و «العسل مرة مهوّعه» . والقياس المؤلف منها يسمى شعرا ، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير . ويروجه الوزن والصوت الطيب .

ووهميات: وهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة .

كقولنا: كل موجود مشار إليه ، ووراء العالم فضاء لا نهاية له . ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الأوليات ، وعرف كذب الوهم لموافقته العقل فى مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه ، وإنكاره ونفيه عند الوصول إلى النتيجة ، والقياس المؤلف منها يسمى : سفسطة . «والغرض منه : إفحام الخصم وتغليطه» .

الشرح:

القياس غير البرهانى : يتألف من غير اليقينيات . وهو أربعة أنواع :

١- الأول : الجدل - ويتألف إما من المشهورات : أو من المسلمات ، وأما المشهورات فهى قضايا يعترف بها كثير من الناس - وسبب شهرتها بينهم أمور منها : اشتمالها على مصلحة عامة ، كقولنا : «الظلم قبيح» و «العدل حسن» . أو اشتمالها على رأفة ورحمة ، مثل : «مراعاة الضعفاء محمودة» ، أو على

غيرة وحمية، نحو «كشف العورة مذموم» أو عادات، كوجوب أخذ النار في بعض البيئات، وشناعة ذبح البقر عند بعض الهنود، أو للشرائع والآداب.. الخ. وقد تبلغ شهرة بعض هذه القضايا حتى تشتبه بالأوليات - ولكن يمكن التفرقة بينهما بأن الإنسان لو خلى ونفسه - بقطع النظر عن أسباب الشهرة - لحكم بالأوليات دون المشهورات. وقد تكون هذه القضايا صادقة، وقد تكون كاذبة كما رأيتم في الأمثلة المذكورة - بخلاف الأوليات فإنها لا تكون إلا صادقة. ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم، وآدابهم - كما أن لكل أهل حرفة مشهورات على حسب ما تقتضيه صناعتهم.

وأما المسلمات فهي قضايا يسلم بها الخصم، فيبنى عليها الكلام - سواء كانت مسلمة بين المتناظرين خاصة، أو بين أهل العلم جميعا، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه، كما لو أنكر أحد على غيره عملا، فيقول له: إن عملي هذا موافق لما قاله الفقهاء، في الفقه، والغرض من استعمال الجدل: إقناع القاصر عن استعمال البرهان أو إلزام الخصم.

٢- الثاني: (من الأقيسة غير البرهانية): الخطابية وتتألف إما من المقبولات أو من المظنونات.

أما المقبولات: فهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه لصلاح أو رجاحة العقل، ككلام أهل الفضل والعلم - وهي نافعة في الحث على تقوى الله والشفقة على خلق الله.

وأما المظنونات: فهي قضايا يحكم بها العقل بناء على غلبة الظن - كحكمنا بأن فلانا سيتولى منصب كذا، بناء على كثرة اتصالاته وكونه أهلا لذلك المنصب - والغرض من القياس الخطابي ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمر الدين أو الدنيا.

٣- الثالث: (من الأقيسة غير البرهانية) القياس الشعري - ويتألف من المخيلات - وهي قضايا تتأثر منها النفس قبضا فتنفر، أو بسطا فترغب، كقولهم في وصف الخمر (إنها ياقوتة سيالة) وفي وصف العسل (إنه مرة

مهوعة) - أى ثقيلة على النفس.

ويروجُ الشعر حسنُ النظم، وطيبُ الصوت، وقوة الإلقاء، وللشعر تأثير قوى على النفوس، وفى استطاعة الشاعر أن يحسن القبيح أو يقبح الحسن - بحسن بيانه أو سوء تعبيره كما يقول الشاعر[1]:

فى زخرف القول ترويج لباطله	والحق قد يعتريه سوء تعبير
تقول هذا مجاج النحل تمدحه	وإن ذممت فقل قئ الزنابير
مدحا وذما وما جاوزت وصفهما	حسن البيان يرى الظلماء كالنور

٤- الرابع: السفسطة - ويتألف من الوهميات، وهى قضايا يحكم بها الوهم فى غير المحسوسات - وهى كاذبة: كالحكم بأن كل موجود مشار إليه، وأن وراء العالم خلاء لانهاية له، وأن كل ميت يخاف منه، فإن هذه قضايا وهمية كاذبة، والوهم: قوة يدرك بها الجزئيات المُنتَزعة من المحسوسات، فهو تابع للحس، هذا إذا كان حكمه فى المحسوسات حكما صحيحا، وأما حكمه فى غير المحسوسات فغير صحيح والنفس تتأثر بالوهميات، كما تتأثر بالمحسوسات لهذا قد لا تتميز الوهميات عن الأوليات. ولولا دفع العقل والشرائع وتكفيهما لأحكام الوهم لبقى التباسها بالأوليات ولم يرتفع أبدا.

ويعلم كذب الوهم من أنه يوافق العقل فى المقدمات المنتجة لنقيض حكمه، ثم تخلفه عن العقل عند النتيجة، كما يوافق الوهم العقل على أن (كل ميت جماد، وكل جماد لا يخاف منه) - ولكنه لا يوافق العقل على أن الميت لا يخاف منه، ومع أنها نتيجة لازمة من المقدمتين اللتين وافق عليهما.

وتستعمل الوهميات لغرض تضليل الخصم وإفحامه، وهى ضارة وأحسن فوائدها الاحتراز منها.

٨٦- «والمغالطة: قياس يفسد صورته، بأن لا يكون على هيئته منتجة، لاختلال شرط معتبر

(١) نقلا عن الأستاذ الجليل فضيلة الشيخ (محمد سليمان بدير) - أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية أصول الدين.

بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة - أو مادته بأن يكون بعض المقدمات والمطلوب شيئا واحدا، لكون الألفاظ مترادفة، كقولنا: «كل إنسان بشر» وكل بشر ضحاك فكل «إنسان ضحاك» - أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ، كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الحائط: هذا فرس، وكل فرس صهال، ينتج أن تلك الصورة صهالة - أو من جهة المعنى، كعدم مراعاة وجود الموضوع فى الموجبة، كقولنا «كل إنسان وفرس فهو إنسان، وكل إنسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الإنسان فرس» ووضع الطبيعة مقام الكلية، كقولنا: الإنسان حيوان، والحيوان جنس - ينتج أن الإنسان جنس - وأخذ الأمور الذهنية مكان العينية وبالعكس.

فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع فى الغلط.

والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيا إن قابل بها الحكيم، ومشاغبا أن قابل بها الجدلى».

الشرح:

المغالطة: هى القياس الفاسد من جهة الصورة أو جهة المادة أما فساد الصورة فسببه: تخلف شرط من شروط الإنتاج، كأن تكون صغرى الشكل الأول، مثلا سالبة أو كبراه جزئية. وبالجملة جميع الضروب العقيمة استعمالها يعد مغالطة.

وأما فساد المادة فله أسباب منها: كون النتيجة وإحدى المقدمات شيئا واحدا، مثل قولك: «وكل بر قمح نبات، إذن كل بر نبات».

فالنتيجة هى عين الكبرى، لأن الموضوع فى كليهما مرادف للآخر، ويسمى هذا: «مصادرة على المطلوب».

ومن فساد المادة أيضًا: أخذ مقدمة كاذبة شبيهة بالصادقة، وشبه الكاذب بالصادق: إما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى: فالأول مثل ما إذا أشرت إلى صورة فرس على الحائط مثلا، وقلت: «هذا فرس، وكل فرس صاهل، إذن هذه الصورة صاهلة، والثانى مثل عدم مراعاة وجود الموضوع فى الموجبة كقولك: «كل ذهب وفضة فهو ذهب، وكل ذهب وفضة فهو فضة، إذن بعض الذهب فضة». والغلط هنا ناشئ من عدم وجود موضوع المقدمتين.

ومن المغالطة أيضًا: وضع قضية طبيعية مكان الكلية، مثل «الإنسان حيوان، والحيوان جنس، إذن الإنسان جنس». وسر الغلط هنا أن الكبرى طبيعية وليست كلية.

ومن أخذ القضية الذهنية مكان الخارجية، مثل: «الحدوث حادث، وكل حادث له حدوث، إذن الحدوث له حدوث» أو أخذ الخارجية مكان الذهنية، مثل «الجوهر موجود فى الذهن، فهو قائم بالذهن، وكل قائم بالذهن عرض إذن الجوهر عرض»، فيجب الاحتراز من تلك المغالطات وغيرها.

ثم إن المستعمل للمغالطة إن واجه بها طالب الوصول إلى الحق، فهو سوفسطائى - أى منتسب لطائفة السوفسطائيين، وأنه مثلهم فى حب التمويه وتشويه الحقائق. أما لو واجه بالمغالطة المجادلين فهو مشاغب.

المبحث الثانى : أجزاء العلوم

٨٧- قال : البحث الثانى - فى أجزاء العلوم، وهى : موضوعات وقد عرفتها.

ومبادئ : وهى حدود الموضوعات، وأجزاءها،

وأعراضها الذاتية، والمقدمات غير البينة فى نفسها المأخوذة على سبيل الوضع - كقولنا: «لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأى بعد على كل نقطة شئنا دائرة، والمقدمات البينة بنفسها كقولنا: «المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية».

ومسائل: وهى القضايا التى يطلب بها نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها فى ذلك العلم. وموضوعاتها قد تكون هو موضوع العلم كقولنا: «كل مقدار إما مساوٍ للآخر أو مباين له، وقد تكون هو مع عرض ذاتى، كقولنا: «كل مقدار وسط فى النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان» وقد تكون نوعه، كقولنا: «كل خط يمكن تنصيفه» وقد تكون نوعه مع عرض ذاتى كقولنا: «كل خط قام على خط فإن زاويتى جنبيه إما قائمتان أو مساويتان لهما». وقد تكون عرضيا ذاتيا، كقولنا: «كل مثلث زواياه مثل قائمتين».

وأما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها، لامتناع أن يكون جزء الشىء مطلوبا ثبوته بالبرهان، وليكن هذا آخر الكلام فى هذه الرسالة، والحمد لواهب العقل والهداية، والصلاة على محمد وآله منجى الخلائق من الغواية، وأصحابه الذين هم أهل الدراية، والحمد لله أولا وآخرا».

الشرح:

كل علم مدون يلتئم من أجزاء ثلاثة:

١- الموضوع.

٢- المبادئ.

٣- المسائل.

أما الموضوع: فقد سبق تعريف مطلق الموضوع فى مقدمة الرسالة، وموضوع العلم إما أن يكون شيئا واحدا كالعدد لعلم الحساب، أو أكثر من شىء واحد (ولا بد أن تكون مشتركة فى أمر واحد يلاحظ دائما فى سائر مباحث العلم) كموضوع علم المنطق: فإنه المعلومات من حيث إنها توصل إلى المجهولات - فلا بد من ملاحظة تلك الحيثية فى كل مسائله.

وأما المبادئ: فهى أمور تتوقف عليها مسائل العلم - وهى إما تصورات أو تصديقات: فالتصورات هى تعاريف موضوعات المسائل، وأجزائها، وجزئياتها، وأعراضها الذاتية التى هى محمولات المسائل، والتصديقات: إما أمور بينة فى نفسها - وتسمى «علوما متعارفة» كقولهم فى الهندسة: «المقادير المساوية لشىء واحد متساوية». وإما أمور غير بينة بنفسها - وإن أذعن لها المتعلم سميت «أصولا موضوعة»، وإن تلقاها بالشك فيها سميت «مصادرات». مثال الأولى قولهم فى الهندسة «لنا أن نصل بين أى نقطتين بخط مستقيم». ومثال الثانية قولك: «يمكن أن نعمل على أى بعد شئنا دائرة».

وأما المسائل - فموضوعاتها إما نفس موضوع العلم، أو نوع الموضوع، أو عرض ذاتى للموضوع، أو نوع من أنواع العرض. ولنمثل لذلك فنقول: موضوع علم التوحيد (مثلا): هو المعلوم من حيث هو، فمسائل التوحيد. أما أن تتألف من نفس الموضوع - مثل «المعلوم إما موجود أو معدوم» - أو من نوع ذلك الموضوع - مثل «شريك البارى معدوم» أو من عرض ذاتى - مثل: «الموجود إما قديم أو حادث»- أو من نوع العرض - مثل «الموجود الحادث

يحتاج إلى مرجع».

أما محمولات المسائل فهي الأعراض الذاتية لموضوعاتها - فليست من أجزاء العلم، لأنه يستدل في العلم عليها، وجزء الشيء لا يثبت له بالبرهان.

ثم إن كون الموضوع جزء من العلم قد اعترض عليه الشارح "القطب" فقال: «وفي كون الموضوع جزءا من العلم على حدة، نظر لأنه إن أريد به التصديق بالموضوعية، فهو ليس من أجزاء العلم، لعدم توقف العلم على التصديق بالموضوع، بل هو من مقدمات الشروع فيه على ما مر، وإن أريد به تصورا الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءً آخر بالاستقلال».

وإلى هنا تم الكتاب - بحمد الله وحسن توفيقه وإني أسأله تعالى حسن الخاتمة، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد وقع الفراغ من تأليفه في مساء يوم الأربعاء التاسع والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٨٠هـ الموافق الخامس عشر من شهر فبراير سنة ١٩٦١م.

****

الفهرس

كلمة الناشر ٣
مقدمة الطبعة الرابعة ٥
مقدمة الرسالة الشمسية ٧
معانى التصور الثلاثة ١٢
تعريف البديهى والنظرى ١٣
تعريف المنطق وغايته ١٦
موضوع كل علم ١٨
الأعراض الذاتية والغريبة ١٩
موضوع المنطق ٢١
شرح قوله: "لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور" ٢٥
المقالة الأولى فى المفردات ٢٧
تعريف الدلالة وأقسامها ٢٨
اللزوم وأقسامه ٣٣
اشتراط اللزوم الذهنى ٣٤
بحث المفرد والمركب ٣٧
تقسيم المفرد إلى الأقسام الثلاثة ٣٩
تقسيم الاسم إلى واحد المعنى وكثير المعنى ٤١
أقسام المركب ٤٤
أقسام الإنشاء ٤٥
تعريف الكلى والجزئى ٤٧

الكليات الخمس ٤٩
النوع وأقسامه ٥١
تعريف الجنس ٥٣
مراتب الأجناس ٥٥
الفصل وأقسامه ٥٨
تعريف الفصل ومراتبه ٦٢ و٦٣
تعريف الكلى الخارج عن الماهية وأقسامه ٦٤
أنواع اللازم ٦٥
تعريف الخاصة والعرض العام ٦٧
مباحث الكلى والجزئى ٦٩
أقسام الكلى باعتبار الأفراد ٦٩
الكلى الطبيعى والمنطقى والعقلى ٧٠
بيان أنسب بين الكليين ٧٢
أقسام الجزئى ٧٨
النوع الحقيقى والإضافى ٨٠
مراتب النوع الإضافى ٨٢
مراتب الجنس الإضافى ٨٤
الفرق بين المقول فى جواب ما هو؟ والمقول فى طريق ما هو؟ ٨٧
الفصل المقوّم والفصل المقسّم ٨٨
الفصل الرابع فى القول الشارح ٩٠
تعريف القول الشارح وأقسامه ٩١
الأمور التى يجب الاحتراز عنها فى التعريف ٩٥
المقالة الثانية فى القضايا (وتعريف القضية) ٩٧
التعريفات الثلاثة للقضية الحملية ٩٩
الفصل الأول فى أجزاء القضية الحملية وأقسامها ١٠٣

الفرق بين أسوار السالبة الجزئية ١٠٨
البحث الثانى فى تحقيق المحصورات ١١١
عقد الوضع وعقد الحمل ١١٤
المبحث الثالث فى العدول والتحصيل ١١٧
المبحث الرابع القضايا الموجّهة ١٢٢
أقسام الموجّهة (من البسيطة والمركبة) ١٢٣
أقسام الموجّهة البسيطة وتعريفاتها ١٢٤
أقسام الموجّهة المركبة وتعريفاتها ١٢٧
الفصل الثانى فى أقسام الشرطيات ١٣٠
أقسام الشرطيات من حيث الأوضاع والأحوال ١٤٢
أحكام القضايا ١٤٨
المبحث الأول: التناقض ١٤٩
الوحدات الثمانية فى التناقض ١٥٢
البحث الثانى فى العكس المستوى ١٥٨
طرق إثبات صحة العكس ١٦٢
البحث الثالث فى عكس النقيض ١٦٦
بحث تلازم الشرطيات ١٧٠
المقالة الثالثة فى القياس ١٧٣
تعريف القياس وأقسامه ١٧٣
أقسام القياس من الاقتران والاستثنائى ١٧٧
القياس الاقترانى ١٧٩
أقسام القياس الاقترانى ١٨٠
نتائج القواعد السابقة ١٨٥
شرط الشكل الأول ١٨٦
شرط الشكل الثانى ١٩٠

شرط الشكل الثالث ١٩٧
شرط الشكل الرابع ٢٠٤
الفصل الثالث فى القياس الاقترانى الشرطى وأقسامه ٢١٢
القياس الاستثنائى وأقسامه ٢١٩
لواحق القياس الأربعة ٢٢٤
القياس المركب ٢٢٥
قياس الخلف ٢٢٦
الاستقراء وتعريفه ٢٢٧
التمثيل وتعريفه ٢٢٨
الخاتمة فى مواد الأقيسة ٢٣٠
البرهان وأقسامه ٢٣٣
القياس غير البرهانى ومواده ٢٣٥
المبحث الثانى : أجزاء العلوم ٢٣٩